جامعة الدكتور يحيى فارس المدية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الإصلاحات العثمانية خلال القرن 13هـ/19م بين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية
1453–1924م

إعداد الطالبتين :
- شيرين قوادري
- نوال بودراجي

إشراف الدكتورة :
-أ.د. نادية طرشون

السنة الجامعية: 1439–1440هـ/2018–2019م


بسم الله الرحمن الرحيم



الشكر والعرفان

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا وسدد خطانا في كتابة هذه المذكرة وإخراجها إلى النور .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من لايشكر الناس لا يشكر الله " .

لذا نتوجه بخالص الشكر والعرفان وأرقى عبارات الإمتنان، إلى المشرفة الدكتورة نادية طرشون على مرافقتها لنا في هذا العمل ورحابة صدرها وطول بالها على استفساراتنا المتتالية وتوجيهاتها القيمة لإخراج هذا العمل في حلته الأخيرة .

كما نتوجه بخالص الشكر إلى الدكتور الغالي غريبي، الذي فتح لنا باب مكتبة مخبره فاستقينا ما أفاد مذكرتنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته الثمينة فأنار لنا درب هذا العمل.

ولا يفوتنا أيضا توجيه الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد .



الإهداء:

إلى رمز المحبة والحنان ورفيقة الزمان أمي الغالية حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى رمز التضحية والوقار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار، إلى الذي زرع فيا روح الصدق والأمانة والوفاء وعلمني أن الحياة أخذ وعطاء ، إلى منارة فكري ودربي والدي الحنون أطال الله في عمره .

إلى والدي الثاني إلى أغلى من روحي وسندي في جروحي، إلى رمز الوفاء إلى من لن أنساه بالدعاء عمي عيسى حفظه الله وأطال في عمره.

إلى الذين عشت معهم تحت سقف واحد أيام وسنوات ، إلى كل الإخوة والأخوات : لعموري ، محمد ، جمال ، مصطفى ، دليلة ، رفيقة .

إلى كل أبناء إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر : أيوب ، عيسى ، محمد ، أيمن .

إلى من قاسمتني عناء هذا العمل صديقتي وأختي : قوادري شيرين .

إلى كل من اجتهد في طلب العلم، إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

بودراجي نوال



الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن وكانت لي نورا في الدنيا أمي حبيبتي أطال الله في عمرها.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، وعلمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار راجية من الله أن يمد عمره أبي الغالي .

إلى الإخوة: الطاهر، أميرة، هبة، عبد المؤمن.

إلى صديقتي وأختي التي شاركتني في إنجاز هذه المذكرة : نوال بودراجي .

إلى كل الأهل والأساتذة والأصدقاء.

إلى كل طالب علم أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

قوادري شيرين

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
ت	توفي
تر	ترجمة
تق	تقديم
تح	تحقيق
مر	مراجعة
مج	مجلد
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
د م ن	دون مكان النشر
باللغة الأجنبية	
Vol	V

مقدمة

تعد الدولة العثمانية من أكبر الدول في العالم ذلك أنها عمرت ستة قرون ونيف تربعت خلالها على أجزاء من القارات الثلاث آسيا، أوروبا، إفريقيا.وبلغت أقصى اتساع لها منتصف القرن 10هـ / 16 م مع السلطان سليمان القانوني الذي سمي عصره بالعصر الذهبي، إلا أنه مع نهاية القرن 11هـ / 17 م أخذ الضعف ينخر جسدها في مختلف جوانبها.

فأمّا الجانب سياسي، فقد تميّز بضعف السلطة الحاكمة التي كان يقودها سلاطين ضعاف الشخصية أحيانا، وصغار في السن أحيانا أخرى هذا من جهة. ومن جهة ثانية تدخّل الدول الأوروبية أمثال فرنسا وبريطانيا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. الأمر الذي جعلها تخضع لقراراتهم وتمتثل لأوامرهم التي كانت في كثير من الأحيان تخدم مصالحهم. أمّا عن الجانب العسكري، فقد تجلّى ضُعفها في توالي هزائمها العسكرية في مختلف الجبهات القتالية نتيجة لتراجع الأدوار التي كان يقوم بها الجيش الإنكشاري، وتوجّهه إلى الحياة العامة. إضافة إلى تدهور الجانب الإقتصادي الذي عرف هو الآخر تراجعا كبيرا تعود أسبابه إلى تلك الإمتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية. والتي عن طريقها أصبحت هذه الأخيرة تتدخل في شؤونها لهدف تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها.

وفي ظل هذه الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية كانت أوروبا تعيش الإزدهار والرقي والتطور في ظل الثورة الصناعية التي كانت منطلقاتها من بريطانيا أواخر القرن 18م. حيث تحددت معالمها في التقدم الصناعي واتساع النطاق التجاري الذي أدّى إلى التنافس الإستعماري خارج القارة الأوروبية بحثا عن مناطق النفوذ لاستغلال خيراتها وثرواتها. الأمر الذي انعكس سلبا على الدولة العثمانية. فأضحت أمام تحديات للهجمات الأوروبية كالحملة الفرنسية على مصر سنة 1789م هذا ما جعلها تبحث عن مخرج يصلح أحوالها ويواكب تقدّم الدول الأوروبية من خلال الإقتداء بحضارتهم والإقتباس منها. وهو ما تجلى في تلك الإجراءات الإصلاحية التي قام بها السلاطين العثمانيون خلال القرن19م من أجل إصلاح حال البلاد من جهة، وصد التحديات الأوروبية من جهة ثانية. وهو ما عُرِف بحركة "الإصلاحات والتنظيمات".

وكان ظهور بوادر الإصلاح منذ مطلع القرن 17 م من طرف عدد من المفكرين أمثال كاتب جلبي ، علي عيني أفندي وغيرهم وذلك من خلال تلك النصائح والتنبيهات التي طرحوها

وقدموها في شكل رسائل ولوائح للسلاطين لإصلاح الأوضاع السائدة ،وقد تم الأخذ بهذه النصائح من قبل السلاطين ودخلت حيز التنفيذ ابتداءا من عهد السلطان مراد الرابع (1623- 1640م). والإصلاح في هذه المرحلة كان قائما على جهود عثمانية محلية بالإعتماد على المؤسسات القديمة،وتواصلت جهود السلاطين الذين جاءوا بعده في الإصلاح وصولا إلى القرن 18م إلا أنه لم يكن هناك اهتمام بالجانب الإقتصادي نظرا لأن الإقتصاد العثماني كان مكبلا بالإمتيازات.

وما ميز إصلاحات القرن 18م هو الإقتباس من الغرب والإنفتاح على أوروبا وبنهاية القرن 18م وحلول القرن 19م بدأت الإصلاحات الفعلية في الدولة برغبة من السلاطين أنفسهم وهذا ما سعى إليه السلطان سليم الثالث (1789- 1807م) وسار على نهجه السلطان محمود الثاني (1808- 1839م) من خلال بناء جيش يضاهي في قوته الجيوش الأوروبية لتحسين الأوضاع الداخلية.لتأخذ الإصلاحات مسارا جديدا بتولي عبد المجيد الأول الحكم (1839– 1861م) من خلال إصدار مجموعة من القوانين التي تمس جميع الميادين، والتي سعى من خلالها لصد التدخلات الأجنبية وكسب ود الدول الأوروبية التي استغلت قضية الرعايا المسيحيين خاصة بريطانيا وفرنسا هذا ما أدى إلى ردود أفعال مختلفة ومتباينة من الإصلاحات.سواءا من أطراف داخلية أو خارجية. وبناءا على هذه المعطيات كان بحثنا بعنوان الإصلاحات العثمانية خلال القرن 13هـ / 19م بين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي.

أسباب إختيار الموضوع :

قد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب :

أولا:ميلنا للفترة التاريخية الحديثة على غرار الفترات الأخرى وبصفة خاصة البحث في تاريخ الدولة العثمانية .

ثانيا :رغبتنا في اكتشاف خبايا وخلفيات تبني الدولة العثمانية لمشروع الإصلاح .

ثالثا: يعتبر موضوع الإصلاحات العثمانية خلال القرن 19 م من المواضيع الهامة لأنه يمثل مرحلة جديدة في مسار الدولة العثمانية بصفة عامة ، ومسار حركة الإصلاح بصفة خاصة

رابعا : يندرج موضوع الإصلاحات خلال القرن 19م ضمن المواضيع ذات الأبعاد التجديدية والمليئة بالتحديات والتي انعكست إيجابا أو سلبا على مستقبل الدولة العثمانية .

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع الإصلاحات العثمانية خلال القرن 19م بين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي أهمية بالغة لدراسة تاريخ الدولة العثمانية ذلك أنه يندرج ضمن إطار الفترة الحديثة للدولة،حيث كانت الدولة في ظل التحديات والمواجهة وبين الأزمات والتدخل الأجنبي فتطرقت هذه الإصلاحات إلى مواطن الضعف وتعرفت على أسبابها وأعطت بعض الحلول لها وما زاد الموضوع أهمية هو شمولية الإصلاح لشتى مجالات الدولة سواء عسكريا ، سياسيا ، إقتصاديا ، إجتماعيا .

إضافة إلى أن أهمية هذه الدراسة تكمن في أن الإصلاحات خلال القرن 19م تمثل مرحلة إنتقالية للدولة العثمانية من دولة تعيش على أساليب قديمة إلى دولة تعيش على أنماط غربية ، إذن فهو يندرج في إطار العلاقات مابين العالمين الإسلامي والمسيحي .

الإشكالية:

تتمحور إشكالية دراستنا هذه في خلفيات تبني الدولة العثمانية للسياسة الإصلاحية، والتي كانت على مراحل من رغبة ذاتية إلى حتمية فرضتها الدول الأجنبية.

وتندرج عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات :

- ما هي الظروف التي جاءت فيها الإصلاحات ؟
- فيما تجلت مظاهر الإصلاح في الدولة ؟
- أين تجلى الدور الأجنبي في صياغة قوانين الإصلاح ؟
- كيف كانت المواقف منها ؟ وما هي إنعكاساتها ؟

الدراسات السابقة :

لقد تعددت الدراسات لموضوع الإصلاحات في الدولة العثمانية نذكر منها :

-رسالة الماجستير لغانية بعيو المعنونة ب " التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839- 1876 م) فضلا عن الرسالة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث لفردوس بنت حافظ مُحَّد جمال الدين وهي بعنوان : دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203- 1327 هـ/ 1788 – 1909م) وأبرزت من خلالها أهمية السفرات العثمانية والفرنسية في التأثير على حركة التغريب في الدولة العثمانية خلال

فترة الإصلاحات وقد خصصت الفصل الخامس لموقف العثمانيين من حركة التغريب بشقيه الموقف الرسمي والموقف الشعبي إضافة إلى رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر وهي بعنوان الإصلاحات في الدولة العثمانية وانعكاساتها على ولاية حلب 1789 – 1876م لحسام حسن سليمان وتناول فيها الإصلاحات في الدولة العثمانية منذ مطلع القرن 18 م إلى غاية فترة التنظيمات مع إبرازه مدى إنعكاساتها على إيالة حلب وذلك في مختلف المجالات .

المنهج المعتمد:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي وذلك في سرد بعض الأحداث ووصفها بشكل دقيق لإبراز مظاهر الإصلاح في الدولة ، أما المنهج التحليلي فقد استعنا به في تحليل بعض الأفكار حول خلفيات تبني الدولة العثمانية لسياسة الإصلاح مابين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي وكذا في تحليل ما أحدثته الإصلاحات من مواقف وردود أفعال محلية وتعدته إلى مواقف أجنبية .

الخطة المعتمدة:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية ومحاولة إزالة الغموض ارتأينا تقسيم موضوعنا إلى ثلاثة مباحث إضافة إلى مبحث تمهيدي والذي حمل عنوان الإصلاح خلال القرن 11 – 12هـ /17 –18 م وحاولنا فيه إبراز مظاهر الإصلاح في الدولة خلال هذين القرنين بداية بمبادرات من المفكرين عن طريق مجموعة من الرسائل ثم كيف تم تجسيدها من قبل السلاطين لنأتي إلى **المبحث الأول** حيث كان بعنوان الإصلاح برغبة ذاتية وتعرضنا فيه إلى رغبة العثمانيين في إصلاح مع ما آلت إليه الدولة من تراجع في شتى المجالات : العسكري ، السياسي ، الإقتصادي وحتى الإجتماعي والثقافي .

أمّا **المبحث الثاني** فعنوناه بالإصلاح في ظل الضغط الأوروبي وحاولنا فيه ذكر أهم الإصلاحات التي أجرتها الدولة أواخر ثلاثينيات القرن 19م على مختلف أجهزتها الإدارية ومؤسساتها العسكرية وأنظمتها السياسية وقوانينها القضائية مع إبراز الدور الأجنبي في صياغة هذه القوانين والمتمثلة في خط كلخانة 1839م ، خط همايون 1856م ، دستور سنة 1876م .

أمّا **المبحث الثالث** والأخير فكان كنتيجة لما أثارته الإصلاحات من مواقف وردود أفعال بين من أيدها وبين من رفضها ، وتطرقنا فيه إلى موقف المؤسسة العسكرية والدينية من

الإصلاحات ثم بعد ذلك حاولنا الإشارة إلى موقف المسلمين وغير المسلمين منها، وبعدها خرجنا من دائرة المواقف المحلية إلى مواقف أجنبية وأبرزنا موقف كل دولة أوروبية على حدى من حركة الإصلاح في الدولة العثمانية طوال القرن 19م .

ولدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

أولا– المصادر:

–المصادر باللّغة العربية:

– حقائق الأخبار عن دول البحار لمؤلفه الميرالاي إسماعيل سرهنك ناظر المدارس الحربية سنة 1314هـ ويقع في جزئين ، وقد اعتمدنا الجزء الأول لأنه كان مخصصا للحديث عن الدولة العثمانية وسلاطينها من السلطان عثمان الأول إلى آخر سلاطين الدولة وبذلك أفادنا في التعرف على جهود ومساعي بعض السلاطين لإصلاح أوضاع الدولة والنظر في شؤونها حينما أتى عليها حين من الدهر .

– تاريخ الدولة العلية العثمانية ل فريد بك المحامي وتم تحقيقه من قبل الدكتور إحسان حقي وهو مؤلف شامل لشتى الجوانب في الدولة العثمانية إذ بلغ عدد صفحاته 832 صفحة ، وقد استهل فريد بك المحامي حديثه عن الدولة العثمانية بمقدمة أبرز فيها من تولى الخلافة قبل آل عثمان وقد أفادنا هذا المصدر في التعرف على نماذج للنصوص الرسمية لقوانين الإصلاح (خط كلخانة وخط همايون) وكذلك في التعرف على المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية فضلا عن شرحه لمختلف المصطلحات المتداولة لدراسة التاريخ العثماني .

– تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية لمؤلفه السفير الفرنسي أنكه لهارد ترجمه محمود علي عامر أشار فيه إلى أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية وصولا إلى مرحلة التنظيمات التي أصدرها السلطان العثماني عبد المجيد الأول (1839 – 1861م) كخط شريف كلخانة 1839م وخط همايون 1856م .

– المصادر باللّغة الأجنبية:

- Turkey old and new by sutherland menzies

وهو يتكون من جزئين وقد اعتمدنا على الجزء الثاني لأنه تناول أهم ما جاءت به الإصلاحات على مدى القرن 19م .

-The ottoman empire (1801-1913) by william miller

تناول هذا المصدر الفترة الأخيرة من عمر الدولة العثمانية حيث كانت الدولة في ظروف حرجة وتحاول التصدي لها عن طريق الإصلاح وقد أفادنا في التعرف على المواقف الأوروبية من المشروع الإصلاحي في الدولة العثمانية.

كما استندنا لدراسة هذا الموضوع على مجموعة من المراجع منها :

-تاريخ الدولة العثمانية لمؤلفه يلماز أوزتونا ويقع الكتاب في مجلدين ، ترجمة عدنان محمود سلمان وهو كتاب شامل لتاريخ الدولة العثمانية منذ ظهورها إلى غاية زوالها وقد أفادنا في التعرف على الإصلاحات في شتى الجوانب خاصة فترة السلطان محمود الثاني فأغلب المراجع أولى أصحابها الإهتمام بالإصلاح العسكري فقط .

- الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط لقيس جواد العزاوي وهو الآخر أمدنا بمعلومات جد قيمة إذ قدم قراءة جديدة لعوامل ضعف الدولة العثمانية .

- الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 – 1914م للمؤلف عبد العزيز مُحَمَّد عوض وقد أفادنا في التعرف على التنظيمات من ناحية نصوصها لذلك كان اعتمادنا عليه بشكل كبير في دراسة خط كلخانة وهمايون .

بالإضافة إلى مجموعة من المقالات والرسائل المتخصصة منها والعامة التي تخدم الموضوع من بعض جوانبه نذكر منها:

-هيثم محي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري ، أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر ، جاء هذا المقال في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية وقد صدر في سنة 2015م تطرق فيه المؤلف إلى حركة الإصلاح في الدولة العثمانية بداية من الإصلاحات العسكرية إلى الإصلاحات في الجانب الثقافي مع إبراز مدى انعكاساتها على الوطن العربي .

- جوستين ماركثي ، سياسة الإصلاح العثماني ترجمه عبد اللّطيف حارس جاء هذا المقال في مجلة الإجتهاد وقد صدر سنة 2000م تناول فيه المؤلف ضعف الدولة العثمانية بداية من سنة 1699م ثم كيف حاولت الدولة إصلاح أوضاعها وإعادة النظر شؤونها منذ مطلع القرن 18م.

بالنسبة للرسائل الجامعية فأهم ما اعتمدنا عليه هي رسالة ماجستير لغانية بعيو تحت عنوان التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839- 1876م) .

وقد أفادتنا هذه الرسالة فضلا عن ما قدمته عن بدايات الإصلاح في الدولة وما تضمنته قوانين التنظيمات فساهمت في معرفة المواقف منها سواء المحلية أو الأوروبية.

صعوبات الدراسة:

على العموم لا يخلو أي عمل مهما كان من الصعوبات ولاشك أن ذلك هو أساس البحث العلمي الجاد وتأتي في مقدمة هذه الصعوبات عدم توصلنا لكتابات متخصصة تتناول الإصلاح على مدى القرن 19م رغم أن موضوع الإصلاح من المواضيع الشائكة في تاريخ الدولة العثمانية إلا أن أغلب المؤرخون يخصصون جزئية فقط من مؤلفاتهم للحديث عنه وما زاد البحث صعوبة هو عدم عثورنا على المواقف من الإصلاحات في عناوين بارزة مما جعلنا نبحث في ثنايا الكتب للعثور على فكرة جديدة بين أسطرها وهذا ما ألزمنا جهدا كبيرا .

مدخل : الإصلاح في الدولة العثمانية

خلال القرنين

11-12هـ / 17-18م

بين رجال الفكر والسياسة.

أولا - الإصلاح في القرن 11هـ-17م.

ثانيا - الإصلاح في القرن 12هـ-18م.

أولا: الإصلاح في القرن 11هـ/17م:

عاشت الدولة العثمانية مطلع القرن 11هـ/17م فترة أفل فيها نجم القوة وأصاب الضعف كيانها في مختلف المجالات، هذا الأمر حفز الكثير من المهتمين لأمرها من رجال الفكر أو السلطة الذين عايشوا هذا الوضع إلى الدعوة نحو ضرورة إعادة النظر في هذه المشاكل و إيجاد الحلول لها في إطار ما يعرف بالإصلاحات[1] التي كانت تنبع من واقع الثقافة الإسلامية بل ويعتبرون أن سبب ضعف الدولة هو الابتعاد عن تطبيق الشريعة،[2] لذا كثرت الدعوات الإصلاحية من قبل بعض العلماء موجهة إلى السلاطين، "فالمؤرخ كان فاعلا في الحياة السياسية في الدولة العثمانية"[3]، إذ أنهم حاولوا في كتاباتهم الإشارة إلى مواضع الخلل ومظاهر التقهقر و حذروا من الانحدار.[4]

ونذكر من هذه المحاولات الإصلاحية، الكتاب الذي قدمه "**علي أفندي عيني**" أمين بيت المال في إقليم مصر في بداية القرن 17م للسلطان أحمد الأول[5] أشار فيه إلى أمور عديدة تخص الجانب الإداري والمالي.[6]

---

[1]- **الإصلاحات**:مصطلح سابق للتنظيمات وهو مجموعة من المقترحات التي من شأنها لو طبقت أن تحدث تغييراً إلى الأحسن في المجالات الإقتصادية والعسكرية، تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع وتؤكد مركزية السلطة. ينظر، قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص31.

[2]- سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2003م، ص257.

[3]- عبد الرحيم بن حادة، **العثمانيون المؤسسات والاقتصاد والثقافة**، تر، عبد الرحمان المودن، ط1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008، ص227.

[4]- العزاوي، نفسه، ص38.

[5]- **أحمد الأول**:(1603-1617م) تولى الحكم وعمره 14سنة، شهد عهده الحروب مع النمساويين و الصربيين، قام ببعض التجهيزات الحربية وكان يباشر أمور الدولة بنفسه.ينظر، سامي بن عبد الله الملغوث، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية** ، ط1، مكتبة الإمام ذهبي للنشر، الكويت، 2014م، ص338.

[6]- العزاوي، نفسه ، ص38.

وقد اختص فيها الحديث عن نظام التيمار والزعامت[1]وسبل تنظيمه في البداية، ليشرح بعدها أسباب اختلال هذا النظام خاتما برؤيته الخاصة لمعالجة هذا الوضع، وقد أخذ السلطان نصائح علي أفندي وعمل على تنفيذها في جملة من القوانين: حث محصلي الضرائب على عدم ممارسة الظلم، المعاملة الحسنة للرعايا وتحقيق الأمن.[2]

وتتواصل الجهود مع "**قوجى بك**" (ت1647م) الذي سمي بباعث الإصلاحات التقليدية من خلال رسالتين الأولى كانت موجهة للسلطان **مراد الرابع**[3] بعنوان "نصيحة نامة" وصف فيها الأوضاع العامة للدولة إبان عهد سليمان القانوني[4] ثم بين أسباب التراجع الذي تعانيه الدولة[5] مؤكداً على ضرورة إحياء النظام العثماني التقليدي لاستعادة الدولة قدرتها[6] وقد لخص العزاوي أسباب ضعف الدولة العثمانية على رأي قوجي بك على النحو الآتي: غياب السلطان عن رقابة الوزراء وتسليم حاشيته المناصب والمغانم، وعدم إخلاص الوزراء وتفضيل مصالحهم على مصالح الدولة[7]، لهذا أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه لسلطة السراي بكل ما فيه من نساء وخصيان

---

[1]-**التيمار والزعامت**:كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارادتها عن 20 ألف أقجة، و كان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع، وقد انقسمت الأراضي الإقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاثة أنواع: التيمار تقل وارداتها عن 20 ألف أقجة، الزعامت و التي تتجاوز وارداتها عن 100 ألف أقجة.ينظر، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، دط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص76.

[2]- العزاوي، المرجع السابق ، ص38 .

[3]-**مراد الرابع**:(1623-1640م) تولى العرش و عمره 11سنة، قام بإصلاح الأوضاع الداخلية فقمع المتمردين، سعى لبعث الأخلاقيات في المجتمع من خلال منع الخمر و التدخين و إعدام كل مرتد عن الإسلام، لذا لقب بمؤسس الدولة الثاني.ينظر، بن عبد الله الملغوث، المرجع السابق ، ص462.

[4]-**سليمان القانوني**:(1520-1566م) هو عاشر سلاطين الدولة العثمانية، اهتم بالشؤون الداخلية للدولة، شهدت سنوات حكمه توسعا عظيما لما قام به من فتوحات، حارب الصفويين في إيران والعراق.ينظر، نفسه، ص ص 338-339.

[5]- خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، ط1، دار الطليعة ، لبنان،1981 م ،ص 21 .

[6]- أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر، صالح السعداوي، دط،مج2، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999م، ص230.

[7]- العزاوي، نفسه، ص38.

ومتعددي الملل ومن لا ملة له[1]، ضف إلى ذلك التخريب الذي لحق الإقطاعات العسكرية التي تمد الدولة بالمال و القوة المقاتلة إلا أن **قوجى بك** ختم كتابه بنظرة تفاؤلية أن بإمكان الدولة استعادة قوتها إذا عزم السلطان على إصلاحها[2]، وقد كان لهذه الرسالة صدى عند السلطان مراد الرابع بإصدراه لوائح أطلق عليها إسم "لائحة العدالة" التي ضمنها انتقاداته للجانب المالي و التي يمكن تلخيصها في التراجع الاقتصادي.[3]

وتجلت جهود السلطان مراد الرابع في إصلاح أوضاع الدولة من خلال مساعيه لإنعاش المؤسسات القديمة والقضاء على كل من حاولوا الإستفادة منها لمصلحتهم ولتحقيق ذلك عمل على تنظيم سجلات للضرائب كما وضع جدول تفصيلي لواردات الدولة ونفقاتها ولم يكتف بهذا وإنما عمل على فصل السباهية[4]اللّذين لم يعودوا يؤدون الخدمة العسكرية .[5]

أما رسالته الثانية فكانت موجهة **للسلطان إبراهيم**[6]وهي دليل يعمل وفقه السلطان ومضمونها يتماشى وقدرته الذهنية والإدارية ونستشف هذا من خلال الفوضى التي أصابت

---

[1]- بن حادة، المرجع السابق، ص229.

[2]- العزاوي،المرجع السابق ، ص38.

[3]- زيادة، المرجع السابق، ص26.

[4]-**السباهية**:الخيالة والفرسان في الجيش العثماني ، واصطلح على استخدامه للدلالة على الخيالة صاحب الأرض الميري الذي يشترك في الحرب مع أفراد من اللّذين كلفوا بإحضارهم للحرب. ينظر ، صابان ، المرجع السابق ، ص 132 .

[5]-أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003 م، ص 162.

[6]-**إبراهيم**:(1640-1648م) تولى الحكم وعمره 25 سنة، قضى معظمها سجينا في غرفة القصر، كان كثير الانشغال برغباته الشخصية من اهتمامه بشؤون الدولة، بدأت الحرب في عهده مع أهالي جزيرة كريت، واستمرت 25 سنة. ينظر: حضرت عزتلو يوسف بك آصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن**، تق، مُحَمَّد زينهم مُحَمَّد عزب، ط1،مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص ص87-88.

الدولة في عهده و ذلك نظرا لحالته النفسية المتدهورة بسبب الأحداث المأساوية التي عاشها أثناء طفولته[1]، وسلمت مقاليد الحكم لوالدته والصدر الأعظم.[2]

وفي سنة 1653م قام السلطان **مُحَمَّد الرابع**[3]بإرسال مجموعة من الأسئلة إلى **كاتب جلبي** المعروف بحاجي خليفة (1608-1657م) للنظر في ما تعانيه الدولة من تدهور ،فرد عليه هذا الأخير في رسالة بعنوان "دستور العمل في إصلاح الخلل" [4]واشتملت على الإشارة إلى مواضع الفساد في القطاعات المختلفة للدولة، مبينا أن الدولة تخضع لقانون الحياة وفق ثلاثة مراحل: التطور ثم الاستقرار ثم التقهقر[5]، على غرار ما ذهب إليه **ابن خلدون** الذي يرى أن عمر الدول كالعمر البشري فمهما بلغت الدولة قوتها إلا ولابد لها أن تأتي مرحلة الزوال و الانحدار[6]،

وشخّص **حاجي خليفة** حال الدولة العثمانية فوجد أنها كانت تعيش التقهقر خلال القرن 17م ، لكن بإمكانها تجاوز هذه المرحلة بفضل قوة نظامها من جهة و القيام بإصلاحات جادة لشؤون الفلاحين الذين يعانون الظلم والتعسف وإقرار العدل خاصة في جباية الضرائب وإنزال العقوبات بالمفسدين وتجديد موظفي الدولة المسنين من جهة أخرى .[7]

ويتفق **حسن هزارفن** (ت1692م) وهو موظف في الخزينة العثمانية مع ما جاء به **حاجي خليفة** إذ ينتقد بدوره جهاز الدولة من خلال تأليفه كتاب "**تلخيص البيان في قوانين آل**

---

[1]-توفي أبوه السلطان أحمد الأول وهو في الثانية من عمره، راقب عن كثب معاناة مصطفى الأول النفسية، إضافة إلى خلع أخيه الأكبر السلطان عثمان الثاني وقتله على أيدي جنوده.ينظر، صالح كولن، **سلاطين الدولة العثمانية** ،تر، منى جمال الدين، ط1، دار النيل، القاهرة، 2014، ص179.

[2]- العزاوي، المرجع السابق، ص39.

[3]-**مُحَمَّد الرابع**:(1648-1687م) جلس على عرش الدولة وهو في السابعة من عمره، تميزت فترة حكمه بالاضطرابات السياسية فكان النفوذ الفعلي بيد والدته.ينظر، بن عبد الله الملغوث، المرجع السابق، ص470.

[4]-ينظر الملحق رقم 01.

[5]- العزاوي، نفسه، ص39.

[6]- عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط1، ج1، دار العرب، دمشق، نفسه، ص145.

[7]- العزاوي، نفسه، ص39.

عثمان" الذي استوحى مضمونه من رسائل سابقيه[1] ثم خصص فصلا من كتابه هذا بعنوان الضرائب و إدارة الأراضي لتحليل المظاهر المالية للأزمة التي تعانيها الدولة موضحا فيه أن حل هذه الأزمة لا يكون إلا بالعودة إلى النظم القديمة للدولة.[2]

وآخر مصلحي القرن **17**م هو "**مصطفى نعيمة**" الذي لم يختلف عن سابقيه في ما يتعلق بأسباب تدهور الدولة و تلخصت جهوده في كتاب "**تاريخ نعيمة**" في ستة مجلدات تطرق فيها إلى مظاهر الضعف في الدولة العثمانية وبصفة خاصة في المجال السياسي حيث تحدث عن توقيع معاهدة **كالوفيتس 1699م**[3]، غير أن نعيمة كان يحاول بأن يبرز أن الصلح ليس دائما هو مظهر للضعف وإنما قد يكون للهدنة مقتديا بالرسول ﷺ في صلحه مع الكفار، وفي ثنايا مؤلفه هذا حاول أن يبرز تصوراته وآرائه حتى تتمكن الدولة من تجاوز أزمتها فلابد من قوة السلطان و الجيش.[4]

ثانيا:الإصلاح في القرن 12هـ/18م:

اتضح للعثمانيين أن الدول الغربية في هذه الفترة قد سارت أشواطا بعيدة في سبل النهضة في كافة المجالات لاسيما المجال العسكري والسبب يتمثل في الهزائم المتتالية للجيش العثماني في جل حروبه مع أوروبا آنذاك،[5]الأمر الذي جعل الإصلاح في هذه الفترة يتلخص في الإقتباس من النظم النظم الأوروبية ومواكبة التطور ومن الذين كانت لهم إسهامات في ذلك "**سارى مُحَمَّد باشا" (ت1717م)**،فوضع كتاب بعنوان "**نصائح الوزراء والأمراء**"[6]ضمنه تقييما لمن سبقه من

---

[1]- أوغلى، المرجع السابق، ص236.

[2]- بن حادة، المرجع السابق، ص232.

[3]- **كارلوفيتس**:بلدة يوغسلافية واقعة على نهر الدانوب إلى الجنوب الغربي من زغريب، بها وقعت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية و النمسا وروسيا والبندقية وبلونيا.ينظر، فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية العلية**،تح ، إحسان حقي ، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981م، ص310.

[4]- بن حادة، نفسه، ص238.

[5]- عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516–1922م**، دط، دار النهضة، بيروت، دت، ص246.

[6]- ينظر الملحق رقم 02.

المصلحين موضحا فيه أن الإصلاح لا يمكن إلا يكون جذريا مستحضرا في ذلك تجارب الأوروبيين.[1]

وقد عمل"**ابراهيم متفرقة**"[2]على ترسيخ الفكرة التي أشار إليها **ساري مُحَّد باشا**، فألف كتاب بعنوان " **أصول الحكم في نظام الأمم**" [3]مبينا فيه كيف وصل الأوروبيين إلى التقدم العلمي والتكنولوجي والإقتصادي والعسكري رغم حرمانهم من الوحي، منتقدا بذلك العقلية العثمانية الجامدة.[4]

والجدير بالذكر أن هذه الكتابات السياسية تلقت ترحيبا من رجال الدولة فعملوا بها وكانت الانطلاقة مع السلطان "**أحمد الثالث**"[5]رغم تلقيه معارضة من الإنكشارية[6]، إلا أنه قام ببعض الإصلاحات فحسن سلاح المشاة والبحرية وصناعة السفن كما حث على إرسال البعثات العسكرية إلى باريس وفيينا[7]ومن بين هؤلاء السفراء السفير " **يرمي سكيز مُحَّد شلبي** " الذي أرسل أرسل إلى فرنسا سنة 1720 م وعندما عاد إلى إسطنبول قدم إلى للسلطان تقريرا عن رحلته وفي

---

[1]- العزاوي، المرجع السابق، ص40.

[2]-**إبراهيم متفرقة**:اهتدى إلى الإسلام وألف الرسالة الإسلامية، دخل في خدمة الحكومة فأسند إليه مهمات دبلوماسية متعددة، أدار أول مطبعة في العالم الإسلامي سنة 1728م وقد أهلته لمعرفة عدة لغات أوروبية توفي سنة 1745م.ينظر، زيادة، المرجع السابق، ص37-38.

[3]- ينظر، الملحق رقم 03.

[4]- عبد العزيز عمر،المرجع السابق ، ص248.

[5]-**أحمد الثالث**:(1703-1730م) اعتلى العرش في سن الثلاثين عاما، شهدت فترة حكمه استمرار الحرب مع روسيا واستطاعت الدولة أن تسترجع المورة وآزاق، ساير الانكشارية، واهتم بإصلاح الأوضاع الداخلية للدولة.ينظر، كولن، المرجع السابق، ص ص 225-226.

[6]-**الإنكشارية**:من الكلمتين التركيتين "ينى تشيري" سلاح المشاة الجديد، قوات خاصة مميزة في الدولة العثمانية تم تأسيسها في في النصف الأول من القرن 14م على يد السلطان أورخان وفي سنة 1826م قام السلطان محمود الثاني بالقضاء عليها.ينظر،أنينل ألكسندر وفنادولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر، أنور مُحَّد إبراهيم، دط، المجلس الأعلى للثقافة، 1999م، ص174.

[7]- هشام السوادي هاشم، **تاريخ العرب الحديث 1516-1918م من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص80.

عهده بدأت ترجمة بعض المؤلفات الغربية وتم إنشاء مكتب للطباعة في العاصمة وذلك بالإستعانة بإبراهيم متفرقة لبناء المطبعة وتشغيلها .[1]

وقد تبلورت الحركة الإصلاحية مع كل سلطان تلاه ففي عهد "**محمود الأول**" [2] تم استقدام مستشار فرنسي "**الكونت دي بونفال**"[3]الذي قدم مشروعه للسلطان لإعادة تنظيم الخدمة العسكرية في الدولة على أسس فرنسية ونمساوية من خلال جعلها مهنة رسمية إضافة إلى تقسيم فرق الإنكشارية إلى وحدات إلا أن معارضتهم عرقلت خطة "دي بونفال " ودفعته إلى الاهتمام بالمدفعية العثمانية وإدخال بعض التغييرات عليها من خلال إدخال أسلحة جديدة في فرقة الألغام وعربات المدافع ولتحقيق ذلك افتتح مدرسة للهندسة العسكرية.[4]

ويتزايد الإهتمام بالإصلاح في عهد "**مصطفى الثالث**"[5]الذي عمل على تنظيم وتنسيق الأمور البحرية والمدفعية وذلك عن طريق الإستفادة من الأوروبيين في هذه الميادين ولتحقيق ذلك فقد استعانت الدولة العثمانية ببعض الخبراء والضباط الأوروبيين في مقدمتهم "**البارون دي توت**"[6]الذي عينه السلطان مصطفى الثالث مستشارا للإصلاحات العسكرية وكلفه بإنشاء فرقة مدفعية على أن تلحق بها مدرسة للهندسة ومن أعمال البارون دي توت في الدولة العثمانية

---

[1]- طقوش ، المرجع السابق ، ص 258 .

[2]-**محمود الأول**:(1730-1754م) اعتلى العرش و عمره 34سنة، اهتم بالشؤون الداخلية لدولته، كافح من أجل تقوية الجيش، لم يحاول التخلص من الانكشارية، سعى لإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة من خلال العديد من المعاهدات.ينظر،كولن، المرجع السابق، ص234.

[3]-**الكونت دي بونفال**:(1675-1747م) قدم إلى الدولة العثمانية و اعتنق الإسلام، أوصى الباب العالي بضرورة قيام تحالف عثماني فرنسي لمواجهة الخطر الروسي، افتتح مدرسة للهندسة في سكتاري 1734م، أسس مدرسة الرياضيات لضباط الجيش.ينظر، زيادة، المرجع السابق، ص ص 46-47.

[4]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 163.

[5]-**مصطفى الثالث**:(1757-1773م) اعتلى العرش و هو في سن الأربعين، اهتم بشؤون الدولة فسن قوانين وسعى لتنفيذ دعائم الأمن، خاض الحرب مع روسيا، عملت الحكومة العثمانية في عهده على توسيع نطاق التجارة البرية والبحرية.ينظر، بك آصاف، المرجع السابق، ص ص 107-108.

[6]- ضابط فرنسي، وفد إلى الأستانة سنة 1775 م تعلم اللّغة التركية وعمل لما يقرب عشر سنوات مبعوثا للسفارة الفرنسية ومفتشا للمؤسسات التجارية الفرنسية في شتى أنحاء المشرق. ينظر، عبد الرحيم مصطفى،المرجع السابق ، ص 172 .

إنشائه فرقة جديدة للمدفعية سريعة الطلقات تضم 250 جنديا وضابطا وذلك سنة 1774م وقد زودته السفارة الفرنسية بالمال وبعض المدافع الخفيفة لتحقيق ذلك ليقوم بعد ذلك بتدريب الفرقة على أساليب استعمالها ثم أنشأ مدرسة للرياضيات الحديثة [1] إلا أن إصلاحات هذا الأخير لم تثمر لأنها لم تتناول القوة الرئيسية في الجيش وهي الإنكشارية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية نتيجة هذه الإصلاحات عرفت نوعاً من الاستقرار[3]،إلا أن اندلاع الحرب مع روسيا غير مجرى الأحداث بانكسار الجيش العثماني و توقيع معاهدة كوجك قنارجه 1774م[4]فأدرك العثمانيون بعد هذا أنه لم يعد من الممكن مجابهة العدو بجيوش مهلهلة[5]،لذا انصبت جهودهم في هذا الجانب إلا أن هذا لا يعني عدم اهتمامهم بالجوانب الأخرى خاصة قبيل تولي السلطان سليم الثالث[6]العرش وذلك مع الصدر الأعظم خليل حامد باشا (1782-1785م) الذي اهتم بالجانب الإقتصادي فشجع الصناعات المحلية خاصة صناعة النسيج.[7]

وفي الأخير إذا كان القرن 17م للمفكرين فإن القرن 18م هو للسلاطين والصدور العظام وتعتبر كل هذه الجهود التي عرفت بالإصلاحات التقليدية الأرضية التي قامت عليها إصلاحات القرن 19م ،والتي اتسع نطاقها وانفتحت على الغرب فتعددت مضامينها وتنوعت أهدافها بحسب السلاطين والظروف المحيطة خاصة وأن الدولة العثمانية قد عرفت تحديات جديدة خلال

---

[1]- ساطع الحصري ، **البلاد العربية والدولة العثمانية** ،ط3 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص 76 .

[2]- إسماعيل أحمد ياغي ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، دط ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، 1995م ، ص 146 .

[3]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص163.

[4]-**كوجك قنارجه**:مدينة تقع بالجنوب الشرقي من سيلستيريا في بلغاريا، وبها وقعت هذه المعاهدة الشهيرة بين الدولة العثمانية العثمانية وروسيا.ينظر، المحامي، المصدر السابق، ص349.

[5]- أوغلى، المرجع السابق، ص71.

[6]- **سليم الثالث**:(1789-1807م) تولى حكم الدولة و الأحوال السياسية مضطربة والحروب قائمة مع روسيا، لذا كرس وقته وجهده للقتال و اهتم بالإصلاحات وتقوية الأسطول.ينظر: ياغي،نفسه ، ص125.

[7]- روبير منتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، ط1،ج2، دار الفكر، القاهرة، 1992م، ص07.

هذا القرن دفعتها إلى السير في طريق الإصلاح تمثلت في ظهور الأخطار الداخلية كالخطر الوهابي في شبه الجزيرة العربية و خطر مُحَمَّد علي في مصر إضافة إلى المزاحمة الروسية على الحدود الشمالية والصراع الروسي- البريطاني على ممتلكات الدولة العثمانية .

المبحث الأول: الإصلاح برغبة ذاتية

أولا : المجال العسكري.

ثانيا : المجال السياسي.

ثالثا : المجال الثقافي والاجتماعي.

رابعا : المجال الاقتصادي.

تمهيد:

بنهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أصبح واضحا للعيان الرغبة الحقيقية في إصلاح أوضاع الدولة العثمانية وذلك لما ميز سلاطين هذه الفترة من حب وميل نحو الإصلاح[1] وإيمان بالحداثة واقتناع تام بما وصلت إليه أوروبا من تطور في كافة المجالات ، خاصة فرنسا لأنها تعد الحليف التقليدي للدولة العثمانية [2]، والدولة البارزة في الناحية الغربية آنذاك. [3]

زيادة على ذلك إن الوضع المتدهور الذي آلت إليه الدولة كان يستدعي الإصلاح نظرا لتوالي الهزائم العسكرية خاصة مع النمسا وروسيا[4]، وانتشار الفوضى نتيجة تراجع دور الإنكشارية وتضاءل ارتباطهم بثكناتهم فأصبحوا لا يذهبون إلى الثكنات إلا لتقاضي العلوفات ، ضف إلى ذلك ظهور الثورات الداخلية كالخطر الوهابي[5] في شبه الجزيرة العربية. [6]

أما على المستوى الخارجي فإن التغيرات التي شهدها العالم آنذاك كانت نتيجة الثورة الفرنسية فكان لها انعكاسات على الدولة العثمانية لما حملته هذه الثورة من مبادئ كالحرية ، المساواة والعدل ، فأشغلت بذلك أعداء الدولة العثمانية في مختلف أنحاء العالم هذا من جهة ، ومن جهة ثانية

---

[1]–من ملامح الرغبة في الإصلاح حينما اتخذ السلطان سليم الثالث الطبيب الإيطالي لورنزو lorenzo صديقا له وقد استطاع من خلاله الحصول على معلومات عن الأمم في غرب أوروبا وأسباب تفوقهم على العثمانيين ، كما أجرى مراسلات مع الملك الفرنسي لويس السادس عشر عن طريق صديقه إسحاق بك بهدف استقاء معلومات سياسية عن هؤلاء اللّذين قيل عنهم أنهم أعظم أمة في الغرب . ينظر ، خلف بن دبلان بن خضر الوذيناني ، **الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ–1909 م** ، ط2 ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكة المكرمة ، 2003 م ، ص 297 .

[2]–نمير طه ياسين ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، ط1 ، دار الفكر ، عمان ، 2009م ، ص 22 .

[3]–إيلبير أورتايلي ، **العثمانيون في ثلاث قارات** ، تر ، عبد القادر عبد اللّي ، ط1 ، الدار العربية ، بيروت ، ص 84 .

[4]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 173.

[5]–**الخطر الوهابي**:نسبة إلى مُحَمَّد بن عبد الوهاب (1703– 1793م) وهو من نجد من علماء المذهب الحنبلي ، بدأ بنشر مذهبه في 1730م ومن مبادئهم : إرجاع الإسلام إلى صفاته في عهد النبي ﷺ واعتبروا زيارة القبور والتبرك بالأولياء شرك بالله ، وقد وصلت إلى الدولة العثمانية معلومات عن الأفعال المهلكة التي أصبحوا يقترفونها كمهاجمتهم لبعض القرى والمدن إضافة إلى رفض علماء مكة السماح للعثمانيين بالحج ، فعينت الدولة العثمانية والي مصر مُحَمَّد علي للتصدي لها. ينظر، Donald quatert ;**The ottoman empire1700-1922** ; second edition ; cam–bridge ;p 50

[6]–زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ الدولة العثمانية**،ط1، دار المسيرة،عمان، 2010 م، ص 300.

ظهور الحركة الاستعمارية مع الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت 1789م هذه الحملة التي أظهرت مدى تفوق أوروبا خاصة في الناحية العسكرية [1]، فوفرت بذلك نموذجا للإقتباس من الغرب وهو النموذج الذي ألهم والي مصر مُحَمَّد علي.[2]

وفي ظل هذه الظروف لجأ السلطان سليم الثالث إلى تشكيل "مجلس شورى " يضم عددا من رجال الإدارة والعلماء والخبراء من بينهم " **تاتا رجيق زاده** "و " **أبا بكر راتب زاده**"[3]، وقد سمح حتى للأجانب المشاركة فيه والهدف من ذلك هو الانفتاح على أوروبا وتجاوز القوانين التي تمنع حق تدخل غير المسلم في شؤون الدولة [4]،ويبدو جليا أن السلطان سليم الثالث بعقده لهذا المجلس قد تأثر بمبادئ الثورة الفرنسية القائمة على الحوار وتبادل الأفكار لأنه طلب من أعضاء المجلس تنظيم لوائح حول الأسباب التي أدت إلى ضعف الدولة والحلول التي يقترحونها، وقد اتفق الكل في هذه اللوائح على ضرورة إصلاح المؤسسة العسكرية مع وجود أراء مختلفة في ذلك .[5]من خلال هذه اللوائح تتسنى الوثبة الفعلية للسلطان سليم الثالث في إصلاح أوضاع الدولة ذلك أن هذه اللوائح كتبت بإيعاز منه على عكس ما كان في القرون السابقة إذ كان رجال الفكر هم من يعرضونها على السلطان.[6]

---

[1]– جوستين ماركشي ، " سياسة الإصلاح العثماني "، تر ، عبد اللّطيف حارس ، مجلة الإجتهاد ، مج 11 ، العددان 45 – 46 ، دار الإجتهاد ، لبنان ، 2000م ، ص 65 .

[2]–**مُحَمَّد علي**:(1769- 1849 م) كان واليا عثمانيا، لم يتلقى أي تحصيل دراسي، اتخذ من تجارة التبغ مهنة له في بادئ الأمر، قاد الجنود الألبانيين اللّذين كانوا يحاربون إلى جانب السلطان العثماني ضد الفرنسيين في عام 1799م، تميز بذكائه وعين حاكما على مصر في 1805 م. ينظر، جورج أنطونيوس ، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية** ، تر ، ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، ط 8 ، دار العلم للملايين ، لبنان ، 1987 م ، ص ص 81 -82 .

[3]–عبد الحي الخيلي ، **النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين 16 – 19م** ، تق ، عبد الرحيم بن حادة ، ط1 ، دار أبي رقراق ، الرباط ، 2014 م ، ص 117 .

[4] –كمال حسنة، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789– 1807م)**، مذكرة لنيل شهادة شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005 – 2006 م، ص 151.

[5]– لقد اختلفت الرؤى في هذا المجلس فهناك من يرى ضرورة إعادة أوجاق الإنكشارية وغيرها من الفرق إلى تنظيمها الأول وأن تتوفر للجيش أسلحة حديثة وهناك من يرى ضرورة إلغاء المؤسسات العسكرية القديمة واستبدالها بمؤسسات حديثة . ينظر،شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص 301 .

[6]–يلماز أوزتونا ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر ، عدنان محمود سلمان ، مر و تق ، محمود الأنصاري ، مج 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 م ، ص 644 .

والرغبة في إصلاح الدولة العثمانية لم تقتصر على أعلى هرم في الدولة وهو السلطان فحسب وإنما كان هناك مجموعة من الأشخاص الذين كانوا على إطلاع واسع بما وصلت إليه أوروبا [1]، هذا ما شجع السلطان محمود الثاني على القيام بإصلاحات جادة في كافة المجالات والميادين، مقتديا في ذلك بمحمد علي خاصة بعدما حققته القوات المصرية في القضاء على الخطر الوهابي 1818م .[2]

ومما ساهم في تنامي حركة الإصلاح في الدولة العثمانية هو ظهور الحركات الانفصالية كالثورة اليونانية 1821م، مُحَّد علي في مصر وأطماعه في بلاد الشام 1831م.[3] لذلك اتخذ السلطان محمود الثاني [4]الإصلاح كوسيلة للقضاء على هذه الثورات [5]وكان من الطبيعي أن تتجه الرغبة في في الإصلاح إلى الجانب العسكري وذلك للطابع الجهادي الذي ميز الدولة العثمانية ، كما أن أول ما أصاب الدولة من ضعف كان في هذا الجانب .[6]

أولا المجال العسكري :

يعد الجيش في الدولة العثمانية عملة ذات وجهان فمثلما كان أداة للحرب كان أداة للحكم، وبإصلاحه يتسنى الإصلاح في الميادين الأخرى.[7]

وفي سنة 1794م تجلت الإرادة العثمانية لإصلاح المؤسسة العسكرية من خلال الإعلان عن "النظام الجديد"[8] بموجبه يتم تشكيل جيش على النمط الأوروبي، يضم المشاة دون المساس

---

[1]–من بين هؤلاء الأشخاص نجد : مُحَّد رشيد باشا (1829 – 1838م) ، مُحَّد أمين رؤوف باشا (1833–1839م) ، ولم يمنح منصب الصدر الأعظم لأحد غيرهما من (1829 – 1839م) . ينظر ، شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص 305 .

[2]– منتران ، المرجع السابق ، ص 40 .

[3]– يعرف الصراع المصري – العثماني على بلاد الشام 1833م باسم المسألة السورية أو المسألة المصرية.

[4]– ينظر الملحق رقم 04.

[5]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 187.

[6]–هيثم محي طالب الجبوري وزينب حسن عبد الجبوري ، " أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر " ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الإنسانية ، مج 23 ، العدد 03 ، 2015 م ، ص 1447 .

[7]– ياغي ، المرجع السابق ، ص 145 .

[8]–**النظام الجديد:**هو مجموعة من التنظيمات الهادفة إلى إجراء إصلاحات في المجالين العسكري والمالي ، وهو مصطلح جديد في الإطار العثماني يظهر الرغبة في القطع مع القديم . ينظر، طه ياسين ، المرجع السابق ، ص 25 .

بالإنكشارية ولكنه فتح الباب لمن أراد الانضمام من الإنكشارية وهذا الجيش يسير وفق قوانين حددها السلطان العثماني ، تدريبه يكون على يد خبراء أوروبيين وكل جندي يتلقى أوامره ممن هو أكبر منه كما تدفع لهم رواتب شهريا [1]، ولم ينحصر هذا النظام في المركز إستانبول وإنما تم الأخذ به في الإيالات[2]، لذا كان له دور حينها في الدفاع عن قلعة عكا والوقوف في وجه الفرنسيين مما زاد في قوته وأكسبه أنصارا، هذا ما أثار مخاوف الإنكشارية واعتبرته خطرا عليها لأنه سيؤدي لشمولية التعليم العسكري وحينها سيتم دمجهم في هذا الجيش لذلك استعانوا برجال الدين للقضاء عليه حجتهم في ذلك أن التعليم العسكري من الأمور التي لا يحبذها الإسلام ، بل اعتبروا ذلك بدعة وأخذوا يرددون الحديث النبوي " **كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**" ولم يجد السلطان سليم الثالث في ظل هذه الثورات بدا من الإستسلام ولكنهم لم يكتفوا بذلك بل عملوا على خلعه واغتياله [3].

ولم تعد أي محاولة إصلاحية بعد حادثة العلمدار[4] إلى غاية 1826م ، وخلال هذه الفترة تأكد السلطان محمود الثاني أنه لا يمكن إصلاح المؤسسة العسكرية إلا بإصلاح فيلق الإنكشارية أو القضاء عليه لأنهم سبب فشل كل المحاولات الإصلاحية السابقة.[5]

ففي 27 ماي 1826م طلب السلطان محمود الثاني من الصدر الأعظم " **مُحَمَّد مظهر باشا** " أن يدعوا إلى اجتماع بدار شيخ الإسلام يحضره كبار ضباط الإنكشارية والأعيان وكبار الموظفين

---

[1]–أحمد طربين ، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** ، دط ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1986 م ، ص 235 .

[2]–لقد أخذ بهذه الفكرة والي بغداد سليمان باشا الكبير فاستقدم ضابطا إنجليزيا من الهند وعهد إليه بتعليم وتنظيم الجيش الجديد ووالي مصر خسرو باشا أخذ هو الآخر بفكرة السلطان وشرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش النظام الجديد. ينظر،ياغي، المرجع السابق ، ص 147.

[3]– الحصري ، المرجع السابق ، ص 79 .

[4]– **حادثة العلمدار**:وقعت في 15 نوفمبر 1808 م وسميت بهذا الإسم نسبة إلى مصطفى باشا علمدار الصدر الأعظم وهو وهو رجل عسكري لكنه لم يكن الشخصية التي يمكنها القيام بحركة الإصلاح ، وكان يجهل أمور الدولة المركزية ، لم يكن نظام جيش علمدار الإختياري بأفضل من الجيش الإنكشاري . ينظر ، كوندوز و أوزتوك ، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وفق البحوث العثمانية** ، دط ، إسطنبول ، 2008م ، ص 384.

[5]– لقد تمرد الإنكشارية في عهد السلطان عثمان الثاني ومصطفى الثاني والسلطان إبراهيم وأحمد الأول ولم يلبثوا أن تمردوا على على سليم الثالث في عام 1807م وعلى خلفه مصطفى الرابع في 1808م ، وكل هؤلاء السلاطين إما خلعوا أو قتلوا على أيدي الإنكشارية . ينظر ، عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 177 .

إضافة إلى رجال الهيئة الدينية وعلى رأسهم شيخ الإسلام والغرض من هذا الإجتماع هو رغبة السلطان محمود الثاني كسب الشرعية لتنفيذ مخططه . [1]

وقد حاول الصدر الأعظم"**مُحَمَّد مظهر باشا** " أن يبرز في هذا الإجتماع الفساد الذي دب في فيلق الإنكشارية بسبب تمرداتهم وتسلطهم على الناس وتدخلهم في أمور ليست من اختصاصهم حتى أصبحوا سببا في ضعف الدولة أمام قوة الدول الأوروبية وختم كلامه بضرورة الأخذ بالنظم الحديثة لإصلاح المؤسسة العسكرية مؤكدا على أن تدريبها يكون على يد مسلمين على دراية بالنظم الأوروبية وتمت الموافقة على ذلك من قبل كل الحاضرين، بل وأصدر شيخ الإسلام فتوى بوجوب تنفيذ التعديلات الجديدة معاقبا كل شخص تسول له نفسه الاعتراض عليها.[2]

أصدر السلطان خط شريف[3]في 28 ماي يقضي بتشكيل جيش جديد على الطراز الأوروبي في تدريبه ونمط أسلحته، وما هو في الحقيقة إلا إحياء للنظام الجديد الذي أنشأه سليم الثالث، ورغم أن ضباط الإنكشارية قد أقروا المشروع الذي عرضه عليهم الصدر الأعظم إلا أنهم بعد مضي عشرة أيام على الحفل الرسمي الذي أقيم بمناسبة تكوين الفرق الجديدة فتعدوا على الجيش الجديد وأعلنوا تمردهم[4]، وكعادتهم قلبوا أواني طعامهم في" **آق ميدان**" كدليل على ذلك وانطلقوا في أعمالهم التخريبية بإشعال النار ومهاجمة المنازل فعزم السلطان على القضاء عليهم وأمر الصدر الأعظم "**جندرلي سليم باشا** " بأن يدعو الناس للإجتماع أمام القصر ، فاجتمع خلق كثير من العلماء والضباط والأعيان وخطب فيهم على ضرورة القضاء على الإنكشارية وقد وافق الجميع على ذلك فوزعت عليهم الأسلحة ، وأمر السلطان محمود الثاني بتثبيت راية الرسول صلى الله عليه

---

[1]– عبد العزيز مُحَمَّد الشناوي ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، دط ، ج1 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1980م ، ص 546 .

[2]– نفسه ، ص 547 .

[3]–**خط شريف**:يعرف بالخط الهمايوني يطلق على الأمر الصادر من السلطان إذا كتبه بيده أو حرره الكاتب وأمضاه السلطان بيده لا خاتمه. ينظر، مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص 163.

[4] – الشناوي ، نفسه ، ص 548 .

وسلم في ميدان السلطان أحمد ، ويذكر أن السلطان كان يرغب في الخروج بنفسه للقضاء عليهم لولا ممانعة بعض الوزراء.[1]

قام نقيب المدفعية **"قره جهنم إبراهيم آغا"** بإطلاق نار قذائف مدفعيته وتعتبر هذه أول ثورة اقتحمت فيها ثكناتهم فتضعضعت وانهارت ، وقتل حوالي 6000 إنكشاري ورغم هروب البعض منهم إلا أنه في اليوم التالي أصدر السلطان أمر يقضي بضرورة قتل كل من وجد منهم إذ تم اعتقال حوالي 20000 منهم [2]، ولم يكتف السلطان بهذا بل سعى إلى تدمير كل مخلفات الإنكشارية من ثكنات وإشارات وقضى على كل مؤيد لهم بل عمل على إغلاق تكايا البكتاشية[3] التي ينتسب إليها الإنكشاريون،وقد سمى الأتراك حادثة القضاء على الإنكشارية بالواقعة الخيرية[4]لأنهم تفاءلوا بها خيرا .[5]

بعد القضاء على الإنكشارية أضحت الدولة في حاجة إلى قوة للحفاظ على ممتلكاتها واستعادة مكانتها وهذا ما سعي إليه السلطان محمود الثاني بإنشائه جيش جديد سماه العساكر المنصورة المحمدية [6]ولم يكن هذا الإسم وليد الصدفة بل أراد منه السلطان صد الطريق أمام أي هيئة تحاول الإثارة الدينية بين الجماهير فضلا عن الآمال التي تعلقها الدولة على قدرة الجيش على تحقيق انتصارات لا تقل عن انتصارات الإنكشارية في عهدهم الأول .[7]

---

[1]–إسماعيل سرهنك ، **حقائق الأخبار عن دول البحار** ، ط1 ، ج1 ، المطبعة الأميرية ، مصر ، ص ص 678- 679 .

[2]– أوزتونا ، المرجع السابق ، مج1 ، ص 677 .

[3]–**البكتاشية**:تنسب إلى الحاج بكتاش ، ظهرت في النصف الثاني من القرن 13 م انتشرت أولا بين القبائل التركمانية ثم أصبحت طريقة للقوات الإنكشارية ، لعبت دور كبير في نشر الإسلام بين السكان المسيحيين في البلقان وكان لها تأثير قوي في الحياة الإجتماعية والثقافية وذلك بفضل طابعها الديمقراطي والعام ،وبعدها لم تعد تضم السكان الرحل والفلاحين بل أصبحت تجتذب مختلف الطبقات الإجتماعية . ينظر ، خليل إينالجيك ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار** ، تر ، مُحَّد الأرناؤوط ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، 2002 م ، ص ص 294 – 295 .

[4]–**الواقعة الخيرية**:إن التعبير التركي " وقعة خيرية " يدل بالحساب الأبجدي على تاريخ الواقعة بالسنة الهجرية. ينظر ، الحصري ، المرجع السابق ، ص 80 .

[5]– أماني بنت جعفر بن صالح المغازي ، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية** ، ط1 ، دار القاهرة ، مصر ، 2007 م ، ص 383 .

[6]–أنكه لهارد ، **تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية** ، تر ، محمود علي عامر ، دار القاهرة ، مصر ، 2017م، ص 24 .

[7]– الشناوي ، المرجع السابق ، ص 556 .

استقدم السلطان محمود الثاني لتدريب هذا الجيش خبراء من مختلف الدول ماعدا فرنسا لما قدمته من مساعدات لمحمد علي ومن بين هؤلاء الخبراء الملازم البروسي " **فون مولتكيه** " [1]، وعين لهذا الجيش قائد عام لقب بسر عسكر ، وقد ضم السر عسكر [2]سلاح المشاة وسلاح الفرسان المشكل من وحدات ريفية إضافة إلى سلاح المدفعية ولم ينحصر هذا الجيش في اسطنبول وإنما تفرقت تشكيلاته في إيالات الدولة.[3]

وفي سنة 1838م تم إنشاء قوة احتياطية (رديف) تتم تعبئتها وقت الحاجة لكنها موجهة بشكل خاص إلى ضمان الأمن المحلي للسكان ،[4] ولكي تكتمل القوة العسكرية للدولة فلا بد من من إصلاح البحرية وهذا ما سعى إليه السلاطين في هذه الفترة من خلال الإهتمام بالسفن القديمة وإعداد سفن حديثة على النمط الأوروبي ولتحقيق ذلك تم تخصيص ثكنات لرجال البحرية وإعداد مدارس لتنمية قدرات البحارة ولتكون الأمور أكثر تنظيما لشؤون البحرية العثمانية فتم إنشاء نظارة خاصة بها في سنة 1804م. [5]

ومما ساهم في تنامي الرغبة لإصلاح البحرية العثمانية هو تحطم جزء كبير من الأسطول في معركة نفارين 1827م فاتجهت الدولة حينها إلى طلب السفينة البخارية من أوروبا ، كما أمر محمود الثاني نخبة مهندسية ببناء السفينة المحمودية يديرها 1280 بحارا وتحمل 128 مدفع موزعين على ثلاثة طوابق .[6]

---

[1]–**فون مولتكيه**: قائد ألماني اشتهر بقيادة الجيوش الألمانية التي اكتسحت فرنسا في حرب السبعين ، يعتبر من مؤسسي ألمانيا مع بيسمارك ، خدم الدولة العثمانية خلال حروب إبراهيم باشا في الأناضول ورسائله المطبوعة تتضمن كثيرا من المعلومات عن هذه الحروب وعن أحوال الدولة العثمانية وجيوشها خلال تلك السنوات ،ومن مهامه في الدولة العثمانية رسم الخرائط لمناطق الحدود ، إنشاء وحدات عسكرية نموذجية في سلاح المشاة والفرسان وتدريب الضباط العثمانيين . ينظر ، الحصري ،المرجع السابق ، ص 82 .

[2]–**سر عسكر**: يقصد به قائد الجيش الأول برتبة مشير.ينظر، محمود علي عامر، " المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، العددان 117 – 118، 2012 م، ص 374.

[3]– برنارد لويس ، **ظهور تركيا الحديثة** ، تر ، قاسم عبده قاسم وسامية مُحَمَّد ، ط1 ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2016 2016 م ، ص 109.

[4]– منتران ، المرجع السابق ، ص 56.

[5]– لويس ،نفسه ، ص 413 .

[6]– بن عبد الله الملغوث ، المرجع السابق ، ص 555 .

ثانيا المجال السياسي:

إن حركة الإصلاح التي تبنتها الدولة خلال هذه المرحلة لم تنحصر في الميدان العسكري لأن ملامح الحياة كلها كانت تتطلب الإصلاح وقد تزايد الإهتمام بالإصلاح خاصة بعد ما حققته الإصلاحات الشهيرة للقيصر الروسي بطرس الأكبر[1] وقد شمل الإصلاح السياسي في الدولة العثمانية : النظام الإداري ،التشكيلات الإدارية ، السفارات .

أ–النظام الإداري:

اعتبر العثمانيون أوائل القرن التاسع عشر أن الدولة لا يمكن أن تكون قوية إلا إذا تمكنت من الإحتفاظ بممتلكاتها والسيطرة على إيالاتها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إتباع الحكم المباشر[2]، أي أن يكون السلطان هو المصدر الوحيد للقرارات في مختلف القضايا سواء عسكرية ، إقتصادية أو سياسية .[3]

ولتحقيق الحكم المركزي سعى السلاطين إلى القضاء على الحركات الإنفصالية من خلال سحق بعض أمراء المناطق والتصدي للولاة المستبدين والإقطاعيين المحليين (الأعيان) [4]وهذا ما سعى إليه إليه سليم الثالث حينما استعان بمحمد علي للقضاء على الوهابيين وخلفه السلطان محمود الثاني من خلال إخضاعه ل "دره بك " وإيقاف المماليك اللّذين حكموا العراق على أساس أنهم بكلربك بغداد كما أمر بإرسال أسطوله إلى عائلة " قره مانلي " التي حكمت في ليبيا كإقطاعية

---

[1]–**بطرس الأكبر**:(1725 – 1979 م) من أبرز قياصرة روسيا ، تولى الحكم وروسيا في ظروف صعبة من الفوضى والجهل فأدخل أنماط الثقافة الغربية لبلده وقام بسلسلة كبيرة من الإصلاحات الإدارية كما شهد عهده صدور أول جريدة روسية ،بنى أول أسطول روسي ونظم ورتب الجيش واعتمد على التدريبات العسكرية لرفع قدراته القتالية كما أدخل الأزياء الغربية للمجتمع الروسي . ينظر ، تركي ضاهر ، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر** ، ط2 ، دار الحسام ، بيروت ، 1992 م ، ص ص 16 – 17 .

[2]– مُحَمَّد عبد اللطيف البحراوي ، **حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني (1808– 1839م)** ، مر ، مُحَمَّد غشام ، دط ، د د ن ، القاهرة ، 1996 م ، ص 412 .

[3]– لويس ، المرجع السابق ، ص 106 .

[4]– خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، ط 1، مطبعة الدولة، تونس، 1867 م، ص 34.

عثمانية مدة عصر كامل ،[1] وأصبح حكام الولايات يرسلون من العاصمة إسطنبول والسلطان بنفسه هو المسؤول عن ذلك .[2]

ولتنظيم إدارة الولايات في الأستانة وفي مراكز الولايات تم إصدار بعض الخطوط الشريفة لتقوية العلاقة مابين البشوات في الأيالات والسناجق والأعيان وربطم برابطة واحدة هي الولاء للسلطان والجهاد في سبيل الله .[3]

ومن أبرز مظاهر تحول الدولة إلى الحكم المباشر في القرن 19م هو أنها لم تعد تكتفي بتعيين الولاة وإنما أصبحت هناك رقابة عليهم ، إذ سلبت حق تنفيذ حكم الإعدام من الولاة إلا بعد موافقة السلطان ، كما تم تعيين الموظفين على حساب الكفاءة للقضاء على الرشوة [4]،وبذلك نمت الإدارة في الولايات كما نمت في المركز فتضخم الجهاز الإداري وظهرت طبقة الأفندية. [5]

وتزايد الإهتمام بإصلاح النظام الإداري من خلال تغيير أسماء بعض الرتب مثل تغيير تسمية الصدر الأعظم إلى لقب "باش وكيل "[6] أي الوزير الأول والعمل على تصنيف موظفي الدولة إلى ثلاث فئات وذلك في سنة 1835م الفئة الأولى وهي الكوادر المدنية (القلمية لتحل محلها فيما بعد كلمة ملكية) ، الكوادر العسكرية (سيفية) ، الكوادر الحقوقية (دينية أو علمية) والتي تتبع بحسب الترتيب الصدر الأعظم ، سر عسكر ، شيخ الإسلام ، كما تم تأسيس هيراركية من تسعة درجات بين هؤلاء الموظفين يحملون لقب مأمور وتمنح لهم رواتب على قدر وظائفهم . [7]

---

[1]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 180.

[2]- سيار الجميل ، **تكوين العرب الحديث** ، ط1 ، دار الشروق ، عمان ، 1997 م ، ص 388 .

[3]- البحراوي ، المرجع السابق ، ص 416 .

[4]- عبد الرحيم مصطفى ، نفسه ، ص 188 .

[5] -**الأفندية**:كلمة تسربت من البزنطيين إلى الأتراك السلاجقة فاندمجت في التركية وفي النصف الثاني من القرن 15م أطلقت عند الأتراك العثمانيين على المتعلم وحلت محل كلمة جلبي على مر الأيام ، وفي القرن 19م أطلقت رسميا على الأمراء العثمانيين كما أطلقت على من علت رتبتهم من رجال الدين المسيحيين وخوطب بهذا اللّقب ضباط الجيش إلى رتبة البك باشي . ينظر، حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، دار الثقافية، القاهرة، 2004 م، ص 26.

[6]- **باش وكيل**:الإسم الذي بدأ إطلاقه على الصدر الأعظم عام 1838م في عهد السلطان محمود الثاني الذي أدخل تغييرات تغييرات في نظام الدولة العثمانية ، ولقد ألغي العمل بهذه التسمية بعد سنة من وفاته إلا أنه في عام 1878 م استخدم لقب باش وكيل للمرة الثانية حيث استمر إلى عام 1882 م . ينظر ، صابان ، المرجع السابق ، ص 56 .

[7]- منتران ، المرجع السابق ، ص 54-55 .

إن اتباع المركزية في الحكم كطريقة للإصلاح السياسي ما هو إلا دليل على الرغبة في ذلك .

ب– التشكيلات الإدارية (الحكومة):

إن رغبة الدولة في استعادة قوتها دفعتها إلى الإهتمام بالتشكيلات الإدارية بعدما تراجع دور الديوان الهمايوني[1] الذي كان يعتبر إحدى دعاماتها وذلك من خلال تشكيل ما يعرف بالمجالس[2] لإحياء مبدأ الشورى لقوله تعالى :" **وأمرهم شورى بينهم** "[3]والاهتمام بشؤون الدولة ، وقد تفرعت هذه المجالس إلى قسمين : المجلس الأول وعرف بمجلس الأحكام العدلية مهمته تمثلت في سن القوانين وإصدار الأحكام كما خولت له صلاحية القضاء [4]وبما أن الشريعة هي مصدر الأحكام ، فعلى الرغم من الإتجاه نحو الحداثة إلا أنها لم تعتمد التقنيين خلال هذه المرحلة أي أن القوانين كانت في الإطار الإسلامي إلا أنه في سنة 1837م سعى السلطان محمود الثاني إلى وضع موسوعة مدنية تناولت الأمور التي لم يرد عنها نص في القرآن الكريم أو السنة .[5]

أما المجلس الثاني فهو " دار الشورى للباب العالي " وكان هذا المجلس بمثابة الهيئة التنفيذية وقد أطلق على الأعضاء في هذه المجالس إسم الوزراء مهمتهم تنفيذ القرارات [6]، ومن هنا بدأ العمل بنظام الوزارات فقسمت الحكومة إلى عدد من الوزارات والإدارات للشؤون الداخلية والخارجية. [7]

فبالنسبة للشؤون الداخلية التي كانت من مهام مساعد الصدر الأعظم (كتيخدا سي) فأصبحت في سنة 1836م " أمور داي ملكية ناظري " (مدير شؤون الدولة) ثم وكيل أي

---

[1]–**الديوان الهمايوني**:أي السلطاني ، وكان سلاطين الفترة الأولى يرأسون اجتماعاته إلى غاية عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلى عن رئاسته للصدر الأعظم ويختص الديوان ببحث وتبادل الأراء في القضايا الهامة . ينظر ، كارل بروكلمان ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، تق ، نبي أمين فارس ومنير البعلبلكي ، ط 5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، د ت ن ،ص ص 476 – 477.

[2]– **المجالس**:هي نوع من الأجهزة التشريعية مهمتها مناقشة أمور الدولة وإصدار قرارات بشأنها . ينظر ، بن حادة ، المرجع السابق ، 64 .

[3]– سورة الشورى، الآية رقم 38.

[4]– كوندوز وأوزتورك ، المرجع السابق ، ص 391 .

[5]– البحراوي ، المرجع السابق ، ص 416 .

[6]– كوندوز وأوزتورك ، نفسه ، ص 392 .

[7]– إيلبير أورتايلي ، **إعادة إستكشاف العثمانيين** ، تر ، بسام شيحا ، ط 1 ، دار العربية للعلوم ، بيروت ، 2012 م ، ص ص 117 .

داخلية (وزير الداخلية) وفي عام 1837م حل محل إدارة الشؤون القضائية " نظارة أي عدلية " (إدارة العدل) ، أما خزانة الجيش والخزانة السلطانية فقد أجرى تجميعها في نظارة " أي أمور مالية " هي وزارة المالية .[1]

علاوة على ذلك تم إلغاء وزارة الذخيرة والمنافع وتشكلت وزارة التجارة بدلا منها وألغيت العديد من الدوائر العسكرية منها نظارة معامل البارود وأسست مكانها وزارة الحربية 1835م ، أما بالنسبة للشؤون الخارجية التي كانت من مسؤولية " رئيس الكتاب " منذ 1836م أصبحت تعرف بوزارة الخارجية .[2]

والجدير بالذكر أن التغيير شمل حتى السراي ، فغيرت الوحدات الإدارية التي كانت تشرف على الإدارة الداخلية للقصر ، فأسست وزارة الأندرون الهمايونية بدلا منها وذلك في 1833م[3]، ولم تتوقف الإصلاحات الإدارية عند هذا الحد وإنما سعى السلطان محمود الثاني لإقامة عدة مجالس للنظر في شؤون الزراعة والصناعة والتجارة والأشغال العامة ، إضافة إلى ذلك فقد تم تأسيس وزارة الأوقاف الهمايونية 1838م والتي أدمجت فيها التشكيلات الإدارية لمختلف الأوقاف [4]والغرض من ذلك هو أن تكون الأوقاف تحت إشرافه حتى يتسنى له استغلال عائداتها للحفاظ على المباني الدينية ودفع رواتب الموظفين في المؤسسات الدينية [5]، وبعد أن اعتبرت مشيخة الإسلام وزارة تم استبدال الصدر الأعظم والصدارة برئيس الوكلاء ورئاسة الوكالة .[6]

يبدو أن الطموح الفعلي للإصلاح من (1794 – 1839م) كان يحمل في طياته التخلي عن النظم التقليدية وذلك من خلال جملة من الإجراءات كانت تخص رعايا الدولة إلى جانب التغيير في الحكومة ونظام الحكم منها : التخلي عن مصادرة الأراضي إلا بحكم قضائي ، القيام بإحصاء عدد السكان في الدولة وإجراء عمليات مسح الأراضي بهدف تحقيق العدالة في توزيع

[1]– منتران ، المرجع السابق ، ص 54 .

[2]– كوندز و أوزتورك ، المرجع السابق ، ص 392 .

[3]–نفسه ، ص 393 .

[4]– منتران ، نفسه ، ص 54 .

[5]– لويس ، المرجع السابق ، ص 122 .

[6]– كوندوز وأوزتورك ، نفسه ، ص 392 .

الضرائب التي تختلف من شخص لآخر على حساب قيمة الدخل ، كما أنه خلال هذه المرحلة قد تم السماح للمسيحيين بتقلد بعض الوظائف في الدولة .[1]

تجدر الإشارة إلى أن مجمل هذه الإصلاحات تدل على الرغبة في الحفاظ على جسد الدولة العثمانية من خلال إعادة تنظيم الإدارات المحلية في الإيالات وتفعيل عناصر القوة في المركز .[2]

ج – السفارات :

إن أبرز تحديث طرأ على المجال السياسي في الدولة العثمانية هو تفعيل النشاط الدبلوماسي من خلال الإهتمام بالسفرات وهذا ما سعى إليه السلطان سليم الثالث وذلك بإرسال سفراء دائمين إلى مختلف الدول الأوروبية " فيينا ، برلين ، باريس "[3] رغم أنه كانت بشكل مؤقت ، والهدف من هذه السفارات هو خلق نخبة تكون على إطلاع بالنظم الأوروبية تتولى إدارة الشؤون الخارجية[4] إلا أن عدم معرفة اللّغات الأجنبية شكلت عائق أمام الدولة وهذا ما ذكره **ألبرت حوراني** مبينا أن المحادثات والمراسلات كانت تتم على أيدي المترجمين المسيحيين العاملين في السفارات وفي الباب العالي ثم انحصرت في بعض العائلات اليونانية من حي الفنار في إستانبول فكانوا ترجمان للباب العالي حتى نشوب الثورة اليونانية 1821م ، فمارسوا نفوذهم على السياسة الخارجية لذلك أول ما جلب انتباه السلطان هو تلقين اللغات الأوروبية .[5]

أنشأ السلطان محمود الثاني في سنة 1833م مكتبا للترجمة في الباب العالي ثم بعد ذلك عممه في شتى إدارات الحكومة وأعاد بعد ذلك افتتاح نظام السفارات الدائمة في الدول الأوروبية وفي هذه السفارات تم تدريب بعض مصلحي القرن التاسع عشر .[6]

---

[1]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 193.

[2]– نادية محمود مصطفى ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ، ط 1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، دت ن ، ص 203 .

[3]– خالد زيادة، **المسلمون والحداثة الأوروبية**، ط1، دار الرؤية، القاهرة، 2010 م، ص 86.

[4]– منتران ، المرجع السابق ، ص 15 .

[5]– ألبرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة (1798 – 1939م)** ، تر ، كريم عزقول ، د ط ، دار النهار ، بيروت ،د ت ن ، ص 62.

[6]– تيسير جبارة ، **تاريخ الدولة العثمانية (1280 – 1924م)** ، دط ، جامعة القدس ، فلسطين ، 2015 م ، ص 170 .

ثالثا – المجال الثقافي والإجتماعي :

لم يتسع المجال للقيام بالإصلاحات في هذين الجانبين إلا في عهد السلطان محمود الثاني بعد تخلصه من الإنكشارية ،رغم بعض محاولات السلطان سليم الثالث ، ولكن مهما كانت الجهود لم تقدر بالجهود التي كانت في الجانب العسكري والسياسي .[1]

أ– المجال الثقافي:

أ – 1/ التعليم:

لقد سارت الدولة العثمانية بإصلاحاتها في هذا الجانب بنفس المنحى المتمثل في الإقتباس من الغرب ، إلا أن التجديد في الحقل التعليمي كان يختلف عن المجالات الأخرى لأنه سار بمنهج توفيقي من خلال بلورة المؤسسات القديمة و إنشاء مؤسسات حديثة [2]، ويمكن تصنيف التعليم من خلال مدارسه ومؤسساته إلى ثلاثة أصناف : المدارس العسكرية ، المؤسسات التربوية ، مدارس التعليم العالي .[3]

1 – المدارس العسكرية:

إن الإهتمام بالتعليم خلال هذه المرحلة كان لغايات عسكرية بحتة بهدف تكوين ضباط وقادة في الجيش يكونون على دراية بالأجهزة والأدوات الحديثة المستعملة في الحروب فظهر ما يعرف بالمهندسخانة (دار الهندسة) البرية والبحرية في سنة 1793م وأخذت هذه المهندسخانات في التطور إذ أصبح التدريس فيها بالإعتماد على مصادر أروبية مترجمة [4]إلا أن قلة عدد الطلبة في هذه المهندسخانات وتباين تخصصاتهم دفعت السلطان محمود الثاني إلى إنشاء مدرسة عسكرية في 1833م وفقا للنموذج الأوروبي وعمل على تزويدها بمكتبة ، مستشفى ، حمام ، مطبعة [5]وفي سنة سنة 1838م تم تعيين " أمين باشا حسين رفقي طماني " مسؤولا عليها فقسمها إلى قسمين:

---

[1]– سليمان بن صالح الخراشي ، **كيف سقطت الدولة العثمانية** ، ط1 ، دار القاسم ، الرياض ، 1420 هـ ، ص 14 .

[2]– طقوش ، المرجع السابق ، ص 333.

[3]– عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 271.

[4]– أوغلى ، المرجع السابق ، مج 2 ، ص 526 .

[5]– الحصري ، المرجع السابق ، ص 84 .

الأولى مدرسة الفنون الحربية و**الثانية** مدرسة الفنون الإعدادية يجري فيهما تعلم القواعد اللّغوية ، التاريخ ،الرياضيات فضلا عما يقومون به من تدريبات عسكرية . [1]

2- المدارس الإبتدائية :

إن شمولية الحركة الإصلاحية التي تبنتها الدولة خلال القرن 19م دفعتها إلى الإهتمام بالتعليم المدني على غرار التعليم العسكري وتجلى ذلك من خلال صدور فرمان في سنة1824م يعلن فيه السلطان محمود الثاني على مسؤولية الدولة عن التعليم الإبتدائي لكن على الرغم من ذلك بقيت المدارس الإبتدائية تحت إشراف شيخ الإسلام وظل الفرمان لم يطبق إلا بعد أن فرضت الحكومة الإصلاح على التعليم الإبتدائي وكان الغرض من المدارس الإبتدائية هو تعليم وتربية الأطفال إلى غاية سن الرشد .[2]

3- المدارس الرشدية (المتوسطية) :

سميت بالمتوسطية لأنها بمثابة حلقة بين مؤسسات التعليم الإبتدائي والتعليم العالي ، فتتولى التعليم ما بعد المدارس الصبية لتأهيلهم للمدارس العليا في شتى المجالات : الجيش ، البحرية ، الطب وسائر وظائف الدولة ونظرا لإهتمام الدولة بهذا النوع من المدارس فتم تأسيس نظارة لها في 1838م ، وانتشر هذا النوع من المدارس خاصة في الإيالات ذات المراكز العسكرية الهامة . [3]

4 – مدارس التعليم العالي:

هي المدارس الموجهة للتعليم المهني ، ولقد أولى السلطان محمود الثاني اهتماماته بهذه المدارس مقتديا في ذلك بوالي مصر " مُحَمَّد علي "[4] وحرصا على تجنب معارضة رجال الدين أثر عدم البدء بالمستوى الأول من خريجي الكتاتيب بل اهتم بالذين لم يرغبوا في مواصلة تعليمهم الديني وأنشأ لهم مدرستين لتوفير التعليم اللّازم من القواعد اللّغوية والتاريخ والرياضيات للإلتحاق بالمدارس العسكرية.[5]

---

[1]- أوغلى ، المرجع السابق ، ص 335 .

[2]- طقوش ، المرجع السابق ، ص 333.

[3]- أوغلى ، نفسه ، مج 2 ، ص 339 .

[4]- لقد اتبع مُحَمَّد علي في مجال التعليم طريقة الهرم المعكوس أي الإهتمام بالمراحل العليا أكثر من اهتمامه بالدنيا .

[5]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 192.

أما من كانوا لا يرغبون في الإلتحاق بالمدارس العسكرية فأنشئت لهم" مدرسة تعليم العدلية" ومدرسة التعليم الأدبي يتم التدريس فيهما اللّغة العربية ، الفرنسية ، الجغرافيا ، العلوم السياسية ، الرياضيات ، كما تم تأسيس مدرسة المعرفة (مكتبي عرفانية) لتعليم الموظفين في الحكومة الراغبين في رفع مستوياتهم وتولي المناصب العليا عن طريق الحصول على تعليم حديث وعلماني .[1]

كما أن مدارس الطب هي الأخرى من مدارس التعليم المهني ، وقد بدأ الإهتمام بالتعليم الطبي منذ سنة 1806م من خلال إنشاء "مدرسة طب ترسانة" نظرا للحاجة الملحة إلى الأطباء والجراحين في الأسطول ثم بعد ذلك تم تعميمه في مختلف أنحاء الدولة وقد كانت هذه المدارس على النموذج الأوروبي من خلال جلب الكتب والأدوات اللّازمة للتعليم من أوروبا والتدريس فيها كان وفق اللّغتين الإيطالية والفرنسية وتوجيه الطب الحديث عند العثمانيين كان بفضل شخصين هما "شاني زاده مُحَمَّد عطاء الله أفندي" [2] و "مصطفى بهجت أفندي"[3] وذلك من خلال ما قاموا به من تأليف بعض الكتب وترجمة البعض الآخر.[4] ولتحقيق الإصلاح في الدولة العثمانية في شتى الميادين عمل السلطان محمود الثاني على إرسال الدارسين إلى أوروبا [5]بهدف توفير معلمين وتأهيل وتأهيل ضباط وخلق نخبة مواكبة التطور الأوروبي مقتديا في ذلك بمحمد علي ، ضف إلى ذلك

---

[1]- عبد الرحيم مصطفى،المرجع السابق ، ص 193 .

[2]- **شاني زاده مُحَمَّد عطاء الله أفندي**:يوصف بأنه دائرة معارف ، يحتل مكانة هامة في أدبيات الطب العثماني ، نقل علم التشريح الأوروبي إلى الدولة العثمانية وله كتاب مشهور في الطب يقع في خمسة فصول بعنوان " خمسة شاني زادة " ، توفي 1826 م . ينظر ، أوغلى ، المرجع السابق ،مج 2، ص 516.

[3]-**مصطفى بهجت أفندي**:(1774- 1834م) بلقاني من أصل يهودي وتحول إلى الإسلام وهو واضع أسس التعليم الطبي قي الدولة العثمانية له أربعة مجلدات شاملة على الرياضيات والفيزياء والتي أعطت الطلاب العثمانيين لأول مرة بعض المعرفة عن هذه العلوم.ينظر،عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 271.

[4]- أوغلى ،نفسه ، ص 516 .

[5]- لقد اهتم السلطان محمود الثاني بإرسال الطلاب إلى أوروبا لاستقاء العلوم من هناك لأنه كان يدرك مدى التطور الذي تعرفه هذه الأخيرة ، فأرسل بعثة تركية مؤلفة من 100 طالب ثم ارتفع عدد الطلاب إلى الآلاف بداية من 1820 م ، وقد تعلم هؤلاء الطلاب أشياء كثيرة من أوروبا مما أدى إلى ظهور طائفة من أبناء الدولة أطلق عليهم اسم الشبيبة العثمانية . ينظر، ماجد بن صالح المضيان ، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية (926- 1343 هـ / 1520- 1924م)** رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ،جامعة أم القرى ،مكة ، 1995م ، ص 250 .

أن الحاجة إلى مسلمين على دراية باللّغات الأوروبية هي التي دفعت السلطان العثماني إلى إرسال هذه البعثات الطلابية .[1]

أ – 2/ الصحافة:

إن الإهتمام بالصحافة يعد من أهم الأعمال الإصلاحية للسلطان محمود الثاني، ومن الأمور التي ساعدت على ظهور الصحافة هي الطباعة التي كانت من أولى اهتمامات السلطان سليم الثالث في الجانب التعليمي من خلال إعادة إحياء مطبعة متفرقة وذلك من أجل نشر الصحف وبعض الكتب [2]، وأولى الصحف في الدولة العثمانية كانت برعاية السفارة الفرنسية وفي عام 1796 م ظهرت صحيفة «La gazatte française constantinople » باسم أي جريدة إسطنبول الفرنسية وفي السنة التي تلتها صدرت صحيفة باسم « Le smyrne» ثم صحيفة أخرى في نفس السنة « le spectateur orienta» وفي سنة 1824 م صدرت صحيفة «Lecourier de smyrne». [3]

لتأتي سنة 1829 م فيصدر والي مصر مُحَمَّد علي أول جريدة عثمانية وهي " وقائع – إي مصرية " (الوقائع المصرية) فكانت حافزا للسلطان محمود الثاني فأصدر هو الآخر أول صحيفة باللّغة التركية " تقويم –إي وقائع (تقويم الوقائع) وكانت هذه الجريدة تتولى نشر بعض الفرمانات الصادرة عن السلطان إلى جانب الأحداث الهامة داخل الدولة وخارجها بشكل أسبوعي .[4]

وحينما كانت رغبة السلطان استقطاب الأجانب والتأثير فيهم خاصة الفرنسيين دفعته لإصدار طبعة باللغة الفرنسية لهذه الصحيفة « moniteur ottoman »أي المرشد العثماني ومحرر هذه الجريدة هو الفرنسي " ألكسندر بلاك " وقد كان توزيع الصحف في العاصمة يقتصر على جماعة محدودة وقدر عدد النسخ الصادرة باللغة التركية 5000 نسخة أما النسخ الصادرة بالفرنسية 300 نسخة .[5]

---

[1]– عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 271 .

[2]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 192.

[3]– منتران ، المرجع السابق ، ص 58 .

[4]– أوزتونا ، المرجع السابق ، مج 2 ، ص 21 .

[5]– منتران ، نفسه ، ص 58 .

ب– المجال الإجتماعي :

إن سياسة التحديث التي تبنتها الدولة خلال القرن 19م كان الغرض منها نشر معالم الحضارة، والحضارة في مفهومهم آنذاك كانت تقاس بمعيار ما وصل إليه الغرب بدليل أن اللّغة الفرنسية أصبحت رمزا لها والسلطان أضحى يتعلمها ، ولنشر معالم الحضارة اتبع السلطان محمود الثاني جملة من الإجراءات في شكل إعلانات وفرمانات .[1]

وأول ما اهتم به السلطان محمود الثاني هو إصدار إعلان يشبه الإعلان الرسمي لحقوق الإنسان يستهدف من خلاله تحقيق المساواة مابين الرعايا في الدولة مهما اختلفت الأديان ، وكان مضمون هذا الإعلان " إن نوايانا هي أن يكون المسلمون مسلمين في مساجدهم فقط ومن وجهة النظر نفسها يكون المسيحيون مسيحيين في كنائسهم .... أريد الإحترام خارج هذه الأماكن لكل المعتقدات وأن يحضى الجميع بنفس الحقوق السياسية وبحمايتي الأبوية ".[2] ولتحقيق المساواة وتقريب أهل الذمة من المسلمين أنشأ مدارس علمانية جديدة بجوار المدارس الدينية الشرعية . [3]

وقد تواصلت جهود السلطان محمود الثاني لإصلاح الأوضاع الداخلية للمجتمع من خلال إيجاد نظام المعازل الصحية للوقاية من الأمراض والحد من انتشار الأوبئة كما سعي لإنشاء المرافق الهامة كالمستشفيات والصيدليات والجسور . [4]

ب–1 / اللباس:

إن أول ما اتخذ من الزي الأوروبي كان للجيش وذلك على أيام السلطان سليم الثالث ولكن فيما بعد أصبح البادشاه بحد ذاته يرتدي الزي الأوروبي وهذا ما فعله السلطان محمود الثاني وحرصا منه على ذلك أصدر قانون القيافة [5]فحواه إلزامية اللباس وفق الطراز الغربي في الأستانة لبعض

---

[1]– منتران ، المرجع السابق ، ص 59 .

[2]-Sutherland menzies ; **Turkey old and new** : histoiricol geagraphical andstatistical ; london ; 1880 ; p 187

[3]– بن صالح المضيان ، المرجع السابق ، ص 203 .

[4]– البحراوي ، المرجع السابق ، ص 417 .

[5]– **القيافة:**صدر في سنة 1829م جاء بلباس أوروبي الطراز إلى المدنيين بالإضافة إلى نظمه اللباس الرسمي للأصناف العسكرية ورجال الدين ، منع ارتداء القلنسوة والباشماق وأشار إلى أن الجبة لا يرتديها إلا رجال الدين. ينظر ، أوزتونا ، المرجع السابق ،مج 2 ، ص 22 .

فئات المجتمع ، وقد تمثل الزي الأوروبي في ارتداء البنطلون بدلا من السراويل العريضة وحل الطربوش محل العمامة إضافة إلى الأحذية السوداء والمعاطف الطويلة ، ورغبة السلطان في اتخاذ الزي الأوروبي الزي الرسمي في الدولة حينما ألبس إبنته عطية الملابس الرجالية .[1]

والجدير بالذكر أن التحديث في الدولة العثمانية كان من منطلق أن التغيير يبدأ من النفس ثم ينتقل لأفراد المجتمع وهذا ما كان مع السلطان محمود الثاني حينما قصر لحيته وهجر قصر " توب قابى " لينتقل إلى قصر " دولما بهجى" على الطراز الغربي وأضحى قدوة للناس فانتقل العديد من الأشراف والوجهاء إلى منازل ذات طراز معماري حديث وأوروبي .[2]

ب – 2/ الموسيقى (الإحتفال على النمط الأوروبي) :

لقد تم إدخال الموسيقى الغربية إلى البلاط العثماني بتقديم عروض "باليه " و" أوبيرا " ، ويعتبر السلطان محمود الثاني أول سلطان يشهد الإحتفالات والكونسرتات أي الحفلات الموسيقية ، والأزيد من ذلك أنه أنشأ فرقته الموسيقية الخاصة بالإستعانة بالموسيقيين الأوروبيين وأصبحت تقدم كونسرتات لإستقبال ضيوفه الأوروبيين .[3]

ونظرا للرغبة الفعلية في إقامة الاحتفالات على الطريقة الأوروبية أصبحت تستخدم الموسيقى الغربية البيانو ، الجوقة ، الأوركسترا ، على الرغم أن هذه الفنون كانت موجودة في الدولة لكن في عهد السلطان محمود الثاني أصبحت من المؤسسات الرسمية التابعة للدولة .[4]

رابعا – المجال الإقتصادي :

لقد بدأت اهتمامات الدولة العثمانية بالجانب الإقتصادي في عهد السلطان سليم الثالث بعد الإعلان عن النظام المالي الجديد باسم " إيرادي جديد " تستهدف من ورائه زيادة مداخيل الدولة بغرض دعم المؤسسات التي استحدثت ومواصلة طريق الإصلاح .[5]

---

[1]– أوزتونا ، المرجع السابق، ص ، 22 .

[2]– طه ياسين ، المرجع السابق ، ص 30 .

[3]– جبارة، المرجع السابق، ص 171.

[4]– أوزتونا ، نفسه ، ص 22.

[5]– حسنة، المرجع السابق، ص 150.

ومن جملة الإجراءات التي اتبعتها الدولة العثمانية لتزويد خزينتها عملت على : فرض الضرائب على الإقطاعيين الذين لم يؤدوا واجباتهم العسكرية ، استحداث ضرائب جديدة على بعض المنتوجات الزراعية إضافة إلى ذلك رفعت قيمة الرسوم المفروضة على بعض المشروبات الروحية كالبن والتبغ إلى ستة بالمائة في حين الرسوم على المواد الأخرى لا تفوق ثلاثة بالمائة .[1]

كما تم تحويل كل الملكيات العقارية التي توفي عنها أصحابها دون وريث إلى الدولة والأزيد من ذلك فإن السلطان سليم الثالث نظرا لإهتمامه بخزينة الدولة عمل على تقليص نفوذ الملتزمين [2]، ورغبته في بعث الإقتصاد دفعته إلى تعيين " الباش دفتر دار "[3] مسؤولا على خزينة الدولة إلى جانب تنظيم الشؤون المالية للدولة من خلال تزويد المدن بالمنتجات الأساسية وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم .[4]

وفي ثلاثينات القرن 19م بدأت الجهود في تعزيز مصادر الدخل والقضاء على مظاهر الفساد من خلال تشكيل لجنة من قاضي وحكام مسلمين وأعيان ذميين تتولى جباية الضرائب مع التخلي على مصادرة أموال الموظفين لسد عجز الخزانة كما عمل السلطان محمود الثاني على إلغاء الفروض التي كان يدفعها السكان للموظفين العموميين حتى يمرون بالولايات ، وإذا كان سليم الثالث فكر في التخلي على نظام الإلتزام فإن السلطان محمود الثاني حقق رغبة سليم الثالث إذ عمل على ضم الزعامات والتيمار للأملاك العامة وألغى نظام التيمار رسميا سنة 1831م .[5]

إضافة إلى ذلك أن الدول الأوروبية كانت تحصل على امتيازات في الدولة من خلال بعض المعاهدات مثل معاهدة أدرنة 1829م مع روسيا ، إلا أن السلطان محمود الثاني سعى للحد من

---

[1]- زيادة، **المسلمون**.... ، المرجع السابق، ص 85.

[2]-**الملتزمين**:يعود العمل بنظام الإلتزام إلى عهد السلطان مُحَمَّد الفاتح ولم يتبع بانتظام قبل عهد سليمان القانوني وشهد توسعا ملحوظا في عهد مراد الثالث ولكنه بلغ الأوج في نهاية القرن 17 م وشكل الملتزمون في العهد العثماني الأول واسطة بين المكلفين من الأهالي وبين الدولة ، وفي النصف الثاني من القرن 18 م ازدادت سطوة الملتزمين وكانت الدولة لا تتدخل بين الفلاح والأرض بل ومنحتهم أراضي مجانا . ينظر، عبد العزيز مُحَمَّد عوض ، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914م** ، تق ، أحمد عزت عبد الكريم ، دط ، دار المعارف ، مصر ، 1969م ، ص 182 .

[3]- **الباش دفتر دار** :رئيس التشكيلات المالية العثمانية التي يطلق عليها باب دفتري . ينظر ، صابان ، المرجع السابق ، ص 55 .

[4]- طقوش ، المرجع السابق ، ص 162 .

[5]- شمس الدين نجم، المرجع السابق، ص 306.

نفوذ الإمتيازات الأوروبية من خلال إحتكار بعض السلع وتحديد الرسوم الجمركية المدفوعة داخل الدولة ذلك أن عهده شهد تدفق السلع الأوروبية لاسيما المنسوجات .[1]

زيادة على ذلك فإن السلطان محمود الثاني خلال هذه المرحلة طلب القروض من الدول الأوروبية نظرا للعجز المالي الذي كانت تعانيه الدولة بسبب بعض الأزمات الداخلية كالأزمة المصرية ، وإلى جانب ذلك فإن الدولة شهدت بعض المعاهدات التجارية مثل : معاهدة بالطةليمان[2] التي من خلالها فتحت أبواب الدولة العثمانية على مصراعيها أمام بريطانيا . [3]

ويصف أحد الضباط الفرنسيين الدولة العثمانية خلال القرن 19م ويقول:"....كان السلطان يريد تجديد أمته بمشاركتها في اكتشاف الأوروبيين في ميادين الفنون والعلوم وتقدمهم في التجارة والزراعة والحضارة. [4]

لكن الرغبة في الإنفتاح الكلي على الغرب أعطت الفرصة للدول الأوروبية للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، فدخلت حينها الدولة العثمانية مرحلة جديدة أضحى فيها السلاطين يواصلون مسار حركة التحديث ولكن بضغط أجنبي .

---

[1]- إيريك زوركر ، **تاريخ تركيا الحديث** ، تر ، عبد اللّطيف الحارس ، مر ، سعد ضاروب ، ط 1 ، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2013 م ، ص 77 .

[2]-**بالطةليمان:**فرضة صغيرة على بوغاز البوسفور من تركيا الأوروبية بالقرب من الأستانة واشتهرت بإمضاء هذه المعاهدة بها ، وقعت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وبريطانيا لضرب سياسة الإحتكار التي يمارسها مُحَمَّد علي والي مصر . ينظر ، المحامي ، المصدر السابق ، ص 540 .

[3]- زوركر ، نفسه ، ص 78 .

[4]- حسنة، المرجع السابق، ص 150.

المبحث الثاني : الإصلاح في ظل الضغط الأوروبي.

أولا : خط كل خانة 1839م وملاحقه.

ثانيا : خط همايون 1856م وملاحقه.

ثالثا : دستور 1876م (المشروطية الأولى)

تمهيد:

استمرت الحركة الإصلاحية تسير وفق ما سبقها نحو الإقتباس من التطور العلمي الأوروبي في كافة مجالاته[1]، غير أنها وفي هذه الفترة كانت بدفع من أوروبا نفسها وقد ساعد في ذلك ظهور عدد من المثقفين العلمانيين[2] الذين دعوا إلى تحديث البلاد فعرفت هذه الفترة ب "التنظيمات العثمانية "[3]وقد تجسدت في سلسلة من القوانين والنظم الإصلاحية وعدد كبير من الخطوط الهمايونية التي استهدفت تنظيم مختلف إدارات وأجهزة الدولة .[4]

وهذه القوانين هي خط شريف كلخانة 1839م وخط شريف همايون 1856م اللّذان صدرا عند تولية عبد المجيد الأول الحكم ، إضافة إلى الدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الثاني 1876م.[5]

أولا – خط كلخانة:

أ – ظروفه:

ما إن انتهت الدولة العثمانية من حرب الشام الأولى[6]،التي أنهكت قواها وأفقدتها سلطة التمسك بزمام أمورها وأظهرت للعيان مدى الضعف الذي أصابها حتى وجدت الدولة نفسها أمام حرب ثانية نظرا لإزدياد التدخل الأجنبي في شؤونها ونخص بالذكر

---

[1]– طه ياسين ، المرجع السابق ، ص 22 .

[2]– هم عثمانيين في الأصل أتيح لهم العمل في السفارات العثمانية في أوروبا وتعلموا اللغات الأوروبية ، وقد شغلوا مناصب مهمة في الدولة منهم : "مصطفى رشيد باشا " الذي كان سفير في باريس 1834م ، "عالي باشا " الذي كان يعمل في سفارة فيينا 1836 م ، و"فؤاد باشا " الذي عمل في سفارة لندن 1840م ، ولقبوا بمصلحي القرن 19م . ينظر ، نفسه ، ص 22 .

[3]–**التنظيمات العثمانية**:يقصد بها اتجاه حركة الإصلاح إلى إعادة ترتيب وتنظيم القوانين والأنظمة الأساسية للدولة وإيالاتها في هذه الفترة الممتدة بين صدور خط كلخانة وإعلان الدستور العثماني 1876 م . ينظر،جميل موسى النجار ،**الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869– 1917م** ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991م ، ص 30 .

[4]– مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 19.

[5]– عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 284.

[6]–**حرب الشام الأولى**:هي الحرب التي دارت مجراها بين مُحَمَّد علي والي مصر والسلطان محمود الثاني من 1833 – 1838 م وذلك لرغبة التوسع التي جاشت في نفس مُحَمَّد علي.

بريطانيا من خلال معاهدة بلطة ليمان 1838م [1]، هذه المعاهدة التي رفض مُحَمَّد علي تطبيقها في المناطق التابعة له الأمر الذي زاد عداء بريطانيا له ، فقامت بتشجيع الثورات الداخلية ضده في سوريا على غرار الدروز[2] هذا من جهة ، وعملت على تشجيع السلطان محمود الثاني لإعلان الحرب على إبراهيم باشا [3]من جهة ثانية .

وبتأييد من بريطانيا قرر السلطان العثماني محمود الثاني إعلان الحرب على إبراهيم باشا وذلك سنة 1839م فالتقى الجيشان في معركة قرب حلب عرفت باسم نزيب (نصيبين)[4]، (نصيبين)[4]، وقد كان النصر حليف إبراهيم باشا.

ويتضح من خلال هذا أن سنة 1839م تعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الدولة العثمانية ذلك أنها فقدت أسطولها وانهزم جيشها وتوفي سلطانها قبل أن يسمع بأنباء الهزيمة ، وباتت الدولة العثمانية حينها موضع شفقة الدول الأوروبية ، وهي الشفقة التي كانت بداية التحرك الأوروبي لدعم الدولة العثمانية .[5]

---

[1]- **بالطة ليمان**:من أهم ما ورد في هذه المعاهدة ما يلي : منع الاحتكار وإلتزام التجار الأجانب بدفع الرسوم الجمركية ، جواز تعامل التجار مع الأهالي مباشرة بما في ذلك أهالي مصر . ينظر ، غربي ، المرجع السابق ، ص 189 .

[2]- **الدروز**:هم فرقة باطنية أنشئت في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله ، وهم عبارة عن مجموعات ذات أصول شيعية تأسست في مصر وبعدها هاجرت إلى الشام وعقائدها خليط من عدة أديان وينتسبون إلى مذهب الموحدين أحد فروع الشيعة الباطنية . ينظر، عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د ت ، ص 676 .

[3]- **إبراهيم باشا**: من أكبر أنجال مُحَمَّد علي وساعده الأيمن في توسعاته ومشروعاته وقائد الجيوش المصرية في حروب الإستقلال ، شارك في تأليف الجيش المصري وقيادته في ميادين القتال ، مارس عدة أعمال في شؤون الدولة الإدارية والحربية . ينظر ، عبد الرحمان الرافعي ، **عصر مُحَمَّد علي** ، ط 5 ، دار المعارف ، القاهرة ، 1989م ، ص ص 567-568.

[4]-**نصيبين**:هي قرية تقع على الطريق الواصل بين بيره جك والإسكندرية وموقعها غربي بيره جك القائمة على الضفة اليسرى لنهر الفرات . ينظر ، عايض بن خزام الروقي ، **حروب مُحَمَّد علي وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247-1255هـ / 1831- 1839م** ، دط ، سلسلة الدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، 1414هـ ، ص 382 .

[5]- مُحَمَّد عبد الستار البدري ، **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد مُحَمَّد علي** ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001م، ص ص 165 – 166 .

ليتولى الحكم السلطان عبد المجيد الأول [1] وعمره لا يتجاوز السادسة عشر سنا ، وقد سار هذا الأخير على نهج أبيه لمواصلة طريق الإصلاح غير أن إصلاحاته كانت بدفع من أوروبا وبصفة خاصة بريطانيا نظير ما قدمته لها من دعم في الأزمة المصرية الثانية ، وفي خضم هذه الظروف صدر خط كلخانة .

ب – مضمونه:

صدر هذا الخط في بداية عهد السلطان عبد المجيد الأول [2]، يوم 26 شعبان 1255هـ الموافق ل 3 نوفمبر 1839م [3]،فبعد وفاة محمود الثاني تولى وزير الخارجية مصطفى رشيد باشا [4]وأنصاره مسؤولية إصلاح الدولة نظرا لكون بقائها قوية يستلزم إعادة الوحدة لها ، وهذا لن يتم سوى بتطوير المبادئ التي تسير وفقها الحكومة وجعلها شبيهة بالنمط الأوروبي الدستوري ، على أن يكون المنطلق هو مصلحة الرعايا وتحسين أحوالهم .[5]

وفي 03 نوفمبر 1839م أعلن رشيد باشا هذا البرنامج الإصلاحي تحت إسم " فرمان إعادة التنظيم " للشعب في حديقة كلخانة[6] باسطنبول بحضور جمع كبير ضم السلطان والسفراء الأجانب، وكانت هذه الوثيقة بداية ما يعرف بعصر التنظيمات [7] .وهي بمثابة الدستور الذي يوضح الحقوق الرئيسية وبإعلانه أصبحت إصلاحات السلطان محمود الثاني

---

[1]–**عبد المجيد الأول**:(1839– 1861م) تولى الحكم وعمره لا يتجاوز السادسة عشر سنة ، سار على نهج أبيه باسترساله في استكمال الإصلاحات التي لقنه إياها أبوه ، اقترن اسمه بحركة التنظيمات العثمانية ، فالتف حوله الوزراء المبهورين بالحضارة الغربية في مقدمتهم رشيد باشا .ينظر ، موفق بني مرجة ، **صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية** ، دط ، دار الكويت للصحافة ، الكويت ، 1984م ، ص 55 .

[2]– ينظر الملحق رقم 05.

[3]– المحامي، المصدر السابق، ص 480.

[4]–**مصطفى رشيد باشا**:تعلم العربية والفارسية والفرنسية، شغل عدة مناصب منها: كاتب جيش، سفيرا في فرنسا ولندن، وزيرا للخارجية أيد فكرة الصداقة مع إنجلترا ولقب بواضع حجر الدبلوماسية التركية المعاصرة. ينظر ، كوندوز و أوزتورك ، المرجع السابق ، ص ص 413-414.

[5]–عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 199.

[6]– **كلخانة**:هي كل خانة ومعناها اللّغوي بيت الورد وقد أطلقت على مكتب الرسائل السلطانية.ينظر، المحامي،نفسه، المحامي،نفسه، ص 470.

[7]– كولن ، المرجع السابق ، ص 289 .

قانونية وموثقة بعدها سلم رشيد باشا الخط الشريف إلى الصدر الأعظم ودعا له شيخ الإسلام [1] في جو حافل بالصلوات وضرب المدافع [2].

وقد عبر **سليمان البستاني** في كتابه عبرى وذكرى عن خط كلخانة[3] بقوله :

" .... وماكاد يجلس السلطان عبد المجيد على سرير السلطة حتى أذاع خط كلخانة المشهور سنة 1839 م ،فكانت له ضجة اهتزت لها أوروبا ... "[4]

وأهم ماجاء فيه مايلي :

1-منح السلطان الرعية أمنية الروح والعرض والناموس[5] والمال" ....لذلك نرى من اللّازم لأجل حسن إدارة ممالكنا المحروسة وضع بعض قوانين جديدة تتعلق موادها الأساسية بأمنية النفوس والمحافظة على الأموال والناموس...، وأن لايحصل تسلط من طرف أحد على عرض وناموس شخص بل كل واحد يكون مالكا أمواله و أملاكه ومتصرفا بها بكمال حريته وليس لأحد أن يتدخل معه بذلك وإذا بالفرض وقع أحد بتهمة أو قباحة وكان ورثاؤه أبرياء الذمة من تلك التهمة لا يحرمون من حقوقهم إرثهم واسطة ضبط أمواله ...." .

2-وعد السلطان بإجراء إصلاح شامل في الإدارة والقضاء، وبهذا يكون الخط قد حد من صلاحية الولاة في العديد من الأحكام "....يلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية وقبل أن يصدر الحكم لايجوز إعدام أحد أصلا لاخفيا ولا جليا ولا بطريق التسميم.." [6]

3- أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية الشرعية مع وضع قانون ثابت لها "....وهكذا مادة العساكر أيضا لأنها من الأموال المهمة كما تحرر ومع إعطاء العساكر لأجل محافظة

---

[1]- **شيخ الإسلام** :أعلى منصب ديني في الدولة العثمانية ، كان مسؤولا عن تعيين القضاة وعزلهم والإشراف على التدريس والمدارس ، وإصدار الفتوى الشرعية . ينظر ، صابان ، المرجع السابق ، ص 142 .

[2]- ياسين خطيب ومُحَمَّد عبد الله عودة ، **تاريخ العرب الحديث** ، دط ، دار الأهلية للنشر ، دم ن ، د ت ، ص 111 .

[3]- ينظر الملحق رقم 06.

[4]- سليمان البستاني ، **عبرى وذكرى أو تاريخ الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده** ، دط ، مطبعة الأخبار للنشر ، د م ن ، 1908م ، ص 12 .

[5]- الناموس:القانون.

[6]- مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 20.

الوطن هو من فرائض ذمة الأهالي...كذلك استخدام الذين يحضرون إلى العسكرية إلى نهاية عمرهم يوجب الملل وقطع النسل فيجب وضع بعض أصول حسنة لأجل ما يطلب عند اللّزوم من كل بلدة من الأنفار العسكرية وتأسيسه بطريقة المناوبة أيضا فتكون مدة الاستخدام أربع أو خمس .... "[1]

4-أمر السلطان بتثبيت الضرائب والتكاليف المالية ، وتنظيم أمر توزيعها على المكلفين وجبايتها بمقتضى أحكام الشرع ، وإلغاء أصول الإلتزام . " .... كما أن مادة تعيين التكاليف تستلزمها كل دولة بسبب الإحتياج إلى العساكر وغيرها من المصاريف المقتضية لأجل المحافظة على بلادها ..." ، وورد أيضا " .... ومع أن أهالي ممالكنا المحروسة قد تخلصت قبل الآن ولله الحمد والمنة من بلية اليد الواحدة التي كانت تظن فيها سلف إيرادا لم تزل أصول الإلتزامات التي هي من آلات الخراب ولم يجن منها ثمر نافع في وقت من الأوقات جارية حتى اليوم ...." .

5-القضاء على أسباب فساد جهاز الحكم على غرار الرشوة التي كانت منتشرة نتيجة قلة الرواتب وانعدامها "....يجب أن ينظر قانون قوي يتأكد به بعد الآن عدم وقوع مادة الرشوة الكريهة المنفور منها شرعا التي هي السبب الأعظم في خراب الملك ...."

6-وعد السلطان باستمرار الإصلاح في الدولة وهذا بإصدار التنظيمات والقوانين المتعلقة بأمنية الأنفس والأموال وتعيين الويركوا والتنظيمات العسكرية مع الحرص على احترامها وعدم مخالفتها وبهذا تكون مهمته المصادقة على قوانين مجلس الأحكام العدلية " ....وبما أن هذه القوانين الشرعية سيصير وضعها لإحياء الدين والدولة والملك والملة يعطي العهد والميثاق من جانبنا الهمايوني بعدم حركة تخالفها والقسم بالله على ذلك أيضا بحضور جميع العلماء في حجرة الخرقة الشريفة ...." . [2]

7 –طلب السلطان من الصدر الأعظم تعميم خط كلخانة على جميع الولايات وإبلاغه لسفراء الدولة الأجنبية رسميا " .... وبما أن هذه المواد المشروحة هي كناية عن تغيير الأصول

[1]- محمد عوض، المرجع السابق ، ص 20.

[2]- نفسه ، ص 21.

العتيقة وتجديدها بتمامها ينبغي أن تعلن إرادتها هذه السلطانية مشاعة إلى أهالي دار السعادة وجميع ممالكنا المحروسة وأن يعلم بها رسميا جميع السفراء ...." .[1]

ويتميز هذا الميثاق بتعدد سيماته : من ناحية أنه ميثاق حقوقي ومالي وإداري وعسكري[2]، كما أنه أكد على أن عدم إتباع تعاليم الشرع الشريف كان أحد أسباب ضعف الدولة فيما مضى ، فقد كانت الغاية منه هي إحياء الدين والدولة والملة ، فاعتبر بذلك أنه الخطوة الكبيرة نحو الأخذ بالقوانين الوضعية حين قرر المساواة بين المسلم وغير المسلم [3].

وعليه فقد ظهر على هذا الخط بشكل جلي التأثر بالنظم الأوروبية[4]،إذ أنه كان منشور تمهيدي سعت من خلاله الدولة العثمانية لتنظيم شؤونها وفقا للنظم الأوروبية [5].

ج – مجموعة القوانين التنظيمية 1840 – 1874م :

أصدرت الدولة العثمانية بعد خط كلخانة جملة من القوانين تحمل في طياتها إجراءات عملية لتنظيم مختلف مجالات الحياة وكانت الانطلاقة من 1840م [6]، حيث أصدرت الدولة مجموعة قوانين جنائية (قانون العقوبات) الذي اعتبر فيه المواطنين العثمانيين سواء أمام القانون ، وعلى إثره أنشئت محاكم نظامية سلخت الدعاوي الجزائية من القضاء الشرعي العثماني .[7]

وأصدرت في 06 ديسمبر 1843م قانون خاص بنظام التجنيد وتحديد الخدمة العسكرية، قسم على إثره الجيش العثماني إلى خمسة فيالق وحددت مدة الخدمة العسكرية

---

[1]– مُحَمَّد عوض ، المرجع السابق ، ص 21 .

[2]– منتران ، المرجع السابق ، ص 03 .

[3]– طقوش ، المرجع السابق ، ص 401 .

[4]– يذهب المؤرخ شو ستانفورد إلى أن خط شريف كلخانة قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام 1789م . ينظر، Shaw stanford ,**History of the ottoman Empire and modern** ,Turkey ,V 2 , p 61

[5]– غربي، المرجع السابق، ص 153.

[6]– الجميل ، المرجع السابق ، ص 383 .

[7]– غانية بعيو ، **التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا 1839 – 1876م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر2 ، 2008 – 2009 م ، ص 107 .

حسب صنف الجندي، فالعامل في الجيش حددت بخمس سنوات أما الاحتياطي فحددت بسبع سنوات.[1]

وبعودة رشيد باشا لمنصب الصدارة العظمى سنة 1845م عادت حركة الإصلاح لسابق عهدها ، حيث أجرى إصلاح شامل في المنظومة التعليمية فعدل الكتب المدرسية وأنشأ عدة مدارس عليا لتخريج الموظفين وسمح بتدفق جملة من القوانين المستوحاة من الغرب إلى ساحة القضاء العثماني . ففي 1850 م أصدر قانون تجاري على نمط القانون التجاري الفرنسي ، وأنشأ محاكم مختلطة تبت القضايا التجارية .[2]

ثانيا – خط همايون :

أ – ظروفه:

شهدت الدولة العثمانية في خمسينيات القرن 19م حربا ليست كغيرها من الحروب لأنها دفعت بالعلاقات الدولية نحو التأزم ، ألا وهي الحرب التي اندلعت في القرم[3] سنة 1853م وكان أطرافها فرنسا وبريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا ، وتلخصت أهدافهما في هذه الحرب في الحفاظ على مصالحهما من جهة وكسر شوكة الروس من جهة ثانية ،وقد ساهمت هذه الحرب في إضطراب العلاقات الدولية الأوروبية واستمرار العداء بين الدولة العثمانية وروسيا[4] حتى قيام الحرب الروسية العثمانية 1877 – 1878 م .[5]

وما زاد الأمر خطورة هو أن هذه الحرب أظهرت الفارق الشاسع مابين القوات الروسية والعثمانية ، وأضحت روسيا بعدها تتبع سياسة تسعى من خلالها إلى زعزعة كيان الدولة

---

[1]–سيد مُحَمَّد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، ط 1، دار الصحوة، القاهرة، 1996 م، ص 263.

[2]– جميل بيضون وآخرون ، **تاريخ العرب الحديث** ، ط1 ، دار الأمل للنشر ، د م ن ، 1992م ، ص 139 .

[3]– **القرم**:شبه جزيرة بجنوب روسيا الأوروبية على الساحل الشمالي للبحر الأسود . ينظر ، علي المولا ، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ط1 ، مج 5، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2010 م ، ص 2552.

[4]– عبد الرؤوف سنو ، " العلاقات الروسية – العثمانية (1687- 1878م) : حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها (1853 – 1856م) " ، ج3 ، العددان 77-78 ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت ، 1985م ، ص 01 .

[5]– **الحرب الروسية العثمانية** :قامت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، أعلنتها روسيا ضد الدولة العثمانية وانتهت بتوقيع معاهدة سان ستيفانو يوم 15 فيفري 1878م. ينظر،علي مُحَمَّد الصلابي ، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأساليب زوال الخلافة الإسلامية** ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2010 م ، ص 624 .

العثمانية من خلال إثارة القلاقل والإضطرابات في البلقان[1] بحجة الإشتراك في العرق السلافي والتشابه في المذهب الأرثوذكسي [2]وبذلك اتخذت روسيا التحريض بدلا من المواجهة العسكرية المباشرة. [3]

ومن خلال هذا برزت مساعي روسيا لعرقلة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية خلافا لبريطانيا وفرنسا اللّتان قدمتا المساعدة للدولة العثمانية في حرب القرم بغرض الحفاظ عليها ، وبهذا دخلت الدولة العثمانية في ظل توازن القوى في أوروبا وأضحت حركة التحديث تواصل مسارها ولكن بضغط من الدول الأوروبية ، وفي ظل هذه الظروف سيصدر خط همايون 1856م .[4]

ب – مضمونه:

اتضح أن خط كلخانة لم يرضي طموحات الدول الأوروبية التي سعت لإجراء إصلاحات واسعة تراعي فيها الإختلاف الكامل والفصل العملي بين الإسلام والمؤسسات العثمانية ، لذلك عادت هذه الأخيرة لممارسة ضغوطها على الدولة العثمانية .[5]

---

[1]– **البلقان**:شبه جزيرة تقع جنوب شرق أوروبا بين البحر الأسود في الشرق والبوسفور والدردنيل وبحر إيجة وبحر مرمرة في الجنوب ، وبحر أيونا و الأدرياتيكي غربا ، ويحدها نهر السفانا والدانوب ويدخل فيها ألبانيا صلب بلاد اليونان وجنوبي رومانيا وبلغاريا . ينظر ،علي المولا، **الموسوعة العربية الميسرة** ، ط1، مج 2 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2010م، ص 762.

[2]– **المذهب الأرثوذكسي**:تحمل معنى العقيدة السوية وهي مذهب المسيحيين الشرقيين اللذين حافظوا على تقاليد الكنيسة الأولى وتمسكوا بالعقائد التي صنعت خلال المجامع المسونية السبعة الأولى ، وقد وقع الإنفصال بينهم وبين المسيحيين الفرنسيين الكاثوليك . ينظر، الكيالي، المرجع السابق، ص 387.

[3]– عبد الرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية (1678 – 1878 م) : مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية ، ج 04 ، العددان 79– 80 ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت ، 1985 م ، ص 02 .

[4]– ينظر الملحق رقم 07 .

[5]– العزاوي ، المرجع السابق ، ص 110 .

أصدر السلطان عبد المجيد خط همايون[1] في11 جمادى الآخرة 1272هـ الموافق ل 18 فيفري 1856م [2]وكان بمثابة المكافأة لإنجلترا وفرنسا لوقوفهما كحاجز منع روسيا من تقسيم أراضي الدولة العثمانية في حرب القرم .[3]

وهذا المرسوم ركز أكثر من غيره على عزم الدولة نحو الأخذ بمفهوم المساواة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين [4]فالمقصد من نشره كان كسب الرأي العام الأوروبي ، وبالتالي إكساب الدولة العثمانية طابع الدولة الأوروبية [5].

ونجمل أهم ما جاء فيه فيما يلي:

1 – إقرار إمتيازات الطوائف غير الإسلامية بعد إعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف على أن تتقدم كل طائفة إلى الباب العالي بمقترحات الإصلاح التي تتفق مع ما جرى على الدولة من رقي .

2- السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوفر فيها التسامح [6].

3- إعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الألفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لأهل كل مذهب ".... وينبغي أن تؤخذ التدابير اللّازمة القوية لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكل حرية ثم تمحى وتزال مؤبدا من المحررات الديوانية جميع التعابير والألفاظ والتمييزات التي تتضمن تدني صنف عن صنف آخر من صنوف تعبئة سلطنتي السنية بسبب المذهب أو اللّسان أو الجنسية ...." . [7]

---

[1]-**خط همايون**: لفظ فارسي معناه : السعيد ، أو ميمون اتخذه أباطرة المغول لقبا لهم في عصر الدويلات الماغولية ، أخذه الأتراك عنهم وأطلقوه على السراي السلطانية حيث يقيم السلطان والصدر الأعظم . ينظر ، الخطيب ، المرجع السابق ، ص 434 .

[2]- المحامي، المصدر السابق، ص 485.

[3]- أطلق عليها الروس الحرب الشرقية.

[4]- موسى النجار، المرجع السابق، ص 45.

[5]- أوزتونا ، المرجع السابق ، ص 55 .

[6]- عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 277. ينظر أيضا، مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 26.

[7]- نفسه ، ص 27 .

4- فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في خدمات الدولة التعليمية. " .... وبما أن جميع تبعة دولتي العلمية من أية ملة كانوا سوف يقبلون في خدمة الدولة ومأمورياتها فيستخدمون في مأموريات امتثالا إلى النظامات المرعية الإجراء في حق العموم بحسب أهليتهم وقابليتهم ...." [1].

5 –إنشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية أما الدعاوي الخاصة بالأحوال الشخصية والإرث فتحال إلى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين وإلى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين .

6- المساواة بين جميع الرعايا الدولة في الحقوق والواجبات "....أما الويركوا والتكاليف التي تطرح على جميع تبعة سلطنتي السنية فيما أنها تؤخذ بصورة واحدة غير منظور فيها إلى الصنف والمذهب ينبغي أن تحصل المطالعة والمذاكرة بالتدابير السريعة فصلاح سوء الإستعمالات المتوقعة في أخذ إستفاء الأعشار خاصة ... وكما أن مساواة الويركوا توجب مساواة باقي التكاليف كذلك المساواة في الوظائف أيضا فينبغي أن يكون المسيحيون وباقي التبعة غير المسلمة مجبورين أن ينقادوا إلى القرار المعطي أخيرا بحق إعطاء الحصة العسكرية مثل أهل الإسلام وتجري في هذا الخصوص أصول المعافية من الخدمة الفعلية إما بإعطاء البدل و بإعطاء دراهم نقدية ...".

7 –وعد السلطان بالسماح للأجانب بالتملك في الدولة العثمانية " .... بحسب اتباع قوانين دولتي العلية وإمتثال نظامات الضابطة البلدية وإعطائهم أصل التكاليف التي يعطيها الأهالي الوطنيون ..." . [2]

8- منع السلطان موظفي الدولة من التزام الضرائب . بعد أن كان خط كلخانة 1839 م قد أبطل العمل بنظام الإلتزام .

9 – تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بإيرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود مخصوصة .

[1]- محمد عوض، المرجع السابق، ص 27.

[2] - نفسه ، ص 28.

10 – وعد السلطان بإشراك رؤساء الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم .[1]

11- وعد السلطان بإجراء إصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة .[2]

ثم طلب السلطان من الصدر الأعظم عالي باشا[3]إعلان هذا الفرمان، والعمل بما جاء فيه.[4]

ج – قوانين مكملة لما جاء في خط التنظيمات الخيرية :

أصدرت الدولة العثمانية بعد خط همايون جملة من القوانين كان الهدف من ورائها إجراء جملة من التغييرات في المجتمع العثماني ومن أبرزها مايلي :

تأسيس البنك العثماني 1856م هدفت الدولة من خلاله تدعيم اقتصاد البلاد، حيث قامت بتنظيم وزارتها المالية وزيادة كفاءتها لتسديد وتغطية عجز خزينتها .

ألغت الجزية في 1857م وفق ما جاء في الخط وحل محلها البدل العسكري الشبيه بالذي يدفعه المسلمون.[5]

لتصدر بعدها في 1858م جملة من القوانين الخاصة بالأراضي التي صيغت في 132 مادة وخاتمة استمدت نصوصها من الشريعة والتقاليد من جانب ، ومن القوانين الوضعية الأوروبية من جانب آخر ، هدفت من خلاله إلى التخلص من الإلتزام والإقطاع العسكري ،حيث تم فيه تقسيم الأراضي إلى خمسة أقسام هي :[6]

---

[1]- مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 28.

[2]- نفسه ، ص 28 .

[3]- **عالي باشا**:تتلمذ على يد رشيد باشا، من خريجي غرفة الترجمة عمل بالسلك الدبلوماسي وشغل منصب وزير الخارجية والصدر الأعظم. ينظر ، أوزتونا ، المرجع السابق ، ص ص 30 -31 .

[4]- نفسه ، ص 28 .

[5]- طه ياسين ، المرجع السابق ، ص 29 .

[6]- سيار الجميل ، **العرب والأتراك الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م ، ص 65 .

1 – **الأراضي المملوكة:** هي الأراضي الحاصل التملك بها على وجه التصرف، وهذه الأراضي شملت أراضي العشر وأراضي الخراج التي أصبحت بمرور الوقت ملكا خاصا غير مقيد حتى ولو كان الملاك غير المسلمين. [1]

2 – أراضي الأميرية : هي الأراضي التي تكون فيها ملكية الرقابة للدولة في حين تبقى الأرض في حيازة واستعمال الحائز وهو يحتاج إلى تحويل الدولة الرسمي لكي ينقلها ،كما أنه المسؤول عن زراعتها إضافة إلى إمكانية نقلها بالميراث ليس فقط للأبناء وإنما للوالدين ولغيرهم من الأقارب .[2]

3– أراضي الوقف : هي الأراضي التي تكون مداخيلها لأغراض دينية أو خيرية.

4 – الأراضي المتروكة:هي الأراضي الموجهة للنفع العام وقسمت إلى قسمين منها: ما لا يجوز تملكه مثل الطريق العام، أما القسم الثاني فهو القسم المخصص إلى عموم أهالي القرية.

5 –الأراضي الموات:وهي موجهة أيضا للنفع العام، كما أنها تمنح بلا مقابل للأهالي شريطة أن يستثمروها.[3]

بعدها صدر قانون الجزاء الهمايوني في 09 أوت 1860م لإرساء بوادر نظام القضاء المدني في الدولة العثمانية .

كما صدر في 1860م القانون التجاري وفيه اقتباس واسع من القوانين الفرنسية أدمجت من خلاله قوانين المحاكم التجارية العثمانية في مختلف المحاكم.

وفي 20 أوت 1863م :صدر قانون التجارة البحرية المستمد هو الآخر من القانون الفرنسي .[4]

د – قانون الولايات 1864م :

صدر هذا القانون التنظيمي في نوفمبر 1864م من طرف كل من " فؤاد باشا "

---

[1]– بعيو ، المرجع السابق ، ص 118 .

[2]– إدريس الناصر رائسي ، **العلاقات العثمانية الأروبية في القرن السادس عشر** ، ط1 ، دار الهادي ، بيروت ، 2007 م ، ص ص 175 – 176 .

[3]– مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص ص 232 – 233.

[4]– بعيو ، نفسه ، ص 123 .

و مدحت باشا "[1] وقد سن كمحاولة لوضع حد للإدارة الإقطاعية القديمة ، ولإصلاح حال الولايات وربطها بالسلطة المركزية فقد حدد صلاحية واختصاصات بعض الولاة والمتصرفين ، ويعتبر هذا القانون كنسخة من التنظيم الإداري الفرنسي فيما يخص أحكامه [2].

كما قسم الدولة إلى ولايات يحكم كل منها والي ، والولاية بدورها قسمت إلى سناجق يحكمها سنجق دار (متصرف) والسنجق إلى أقضية يحكم كل منها قائم مقام أما القضاء فقسم إلى نواحي يحكم كل منها مدير ناحية وهنا أصبح لكل ولاية مجلس إداري يتألف من كبار موظفي الولاية [3].

واستمرت هذه التقنيات في الدولة العثمانية وكان لها دور بارز في تعميم هذا القانون وتصنيفه في المجال التطبيقي للحكم من طرف القضاة والموظفين كما تشكلت لجنة لتقنين القانون المدني للدولة مع مراعاة احتياجات العصر وانتهت من وضع تقريرها في 01 جوان 1869م ، وأصبح ما توصلت إليه أساسا لمجموعة قوانين مدنية جديدة تدعى " مجلة الأحكام العدلية"[4]التي نشر الجزء الأول منها سنة 1870م ، وصدرت في ستة عشر كتابا تضم 1851 مادة [5].

[1]- **مدحت باشا**:لقب بأبو الدستور ، هو أول من نادى بالإصلاح ، عين 1876 م صدرا أعظم بعد ذلك بأربعة أيام صدر إليه فرمان سلطاني مرفق معه القانون الأساسي للدولة ، عزل في 1877 م ونفي بسبب محاولة إرجاع مراد الخامس للعرش وأيضا محاولته فصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية . ينظر ، أحمد أمين ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، دط ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ص ص 26 -29 .

[2]- طه ياسين ، المرجع السابق ، ص 27 .

[3]- أوغلى ، المرجع السابق ، مج 1 ، ص 349 .

[4]- **مجلة الأحكام العدلية**:ألفت من طرف لجنة من مشرعي العصر، ترأسها أحمد جودت باشا وتضمنت جملة من الأحكام الشرعية ليعمل بها في المحاكم النظامية.ينظر، المحامي، المصدر السابق، ص ص 546- 547.

[5]- نفسه ، ص 546 .

هـ – خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م :

أعلن عنه أواخر عهد السلطان عبد العزيز [1]يوم الثلاثاء 13 ديسمبر 1874م ، وقد تضمن ضرورة الإصلاح للدولة مؤكدا بهذا على ما جاء قبله في خطي كلخانة وهمايون نحو الإلتزام بتأمين حقوق الأهالي والعدل في المعاملات بين الرعايا على حد سواء مع تنظيم إدارة الحكومة فنص على ما يلي : [2]

1-الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وحماية حقوق الرعايا بالحرص على حسن تطبيق الأحكام القانونية.

2-مراعاة جملة من الشروط في اختيار أعضاء المحاكم والتي منها أن يكونوا كفء للمنصب ومتحلين بصفات الإستقامة والعفة مع ضرورة اقتران تصرفاتهم بالعدل والحق ، لما للمحاكم من أهمية في تجسيد الأمن العام .

3-إجراء بعض التغييرات في تشكيل ديوان الأحكام العدلية والتي تتمثل في تنظيم هيئة محاكمة وتنسيق وظائف مأموريتها مع إجراء بعض التعديلات في متفرعاتها على حسب الدرجات . [3]

4- حرص السلطان على ثقة الرعايا على اختلافهم بمنحهم حق انتخاب أعضاء المحاكم النظامية وأعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى حقهم في التعيين أيضا وبهذا يضمن عدم وقوعهم تحت نفوذ الحكومة.

5- البحث عن أسباب زيادة الإيرادات ،لأن تطور البلاد مقترن بالإستفادة من منابع ثروتها.

6- حرص السلطان على وضع أنظمة كفيلة بتخليص الأهالي من سوء توزيع المحاصيل، وبالتالي يضمن استفادة الدولة من تحصيل التكاليف المالية من الرعايا.

---

[1]-**عبد العزيز**:السلطان الثاني والثلاثون للدولة العثمانية، حكم من (1861 -1876م)، قام بزيادة عدد الجيش النظامي وأصلح البحرية، في عهده دخلت السكة الحديدية لأول مرة للدولة العثمانية، قام بالعديد من الزيارات 1863م زار مصر، 1867م زار بريطانيا كما أسس مجلس الشورى للدولة. ينظر ، بن عبد الله الملغوث ، المرجع السابق ، ص 593 .

[2]- مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 31.

[3]- نفسه ، ص 31.

7 –إلغاء ربع العشر الذي كان قد ضم الإيرادات العشرية بواسطة الملتزمين ومنع الخسائر التي تحصل للمزارعين والخزينة عن طريق محصلين موثوق بهم ومعتمد عليهم منتخبين من طرف الأهالي.[1]

8-كرر السلطان الوعد بالمحافظة على أموال وأنفس وأمن وأعراض جميع رعايا الدولة العثمانية باعتباره أقدم مقاصده السنية وباعتبار العساكر الضابطة إحدى سبل تجسيد هذا المطلب من بعض القوانين المتعلقة بها.

9 –أكد السلطان على المساواة بين جميع رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات[2].

10 – السماح لغير المسلمين بالاستخدام في أجهزة الدولة.

11- تنظيم استفتاء البدلات – الإعانات – العسكرية من غير المسلمين والتي فرضت عليهم مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية التي يقوم بها المسلمون مع اعتراف السلطان بعدم مراعاة القاعدة المتعلقة بأسنان المكلفين وعدم العدالة في توزيع وتحصيل البدل من طوائف غير المسلمين على أن يستثني منهم من كان دون سن العشرين ومن تجاوز الأربعين والعاجز عن العمل، وأن يجري استفتاء البدل وفقا لعدد النفوس ولتأمين إيرادات خزينة الدولة .[3]

12 – استدعى السلطان موظفي الدولة الواسطة الإجرائية لتنفيذ هذه التنظيمات وطلب ترقيب وتحديد اختصاصات الولاة والمتصوفين والقائمقاميين [4]وجميع المأمورين وفقا لمقتضيات الأمور الإدارية بعدها طلب السلطان من الصدر الأعظم نديم باشا[5]بإعلان التنظيمات.[6]

---

[1]- محمد عوض، المرجع السابق، ص ص 32- 34.

[2] -نفسه ، ص 34.

[3]- ،نفسه ، ص 34.

[4]- **القائممقام** :هو الشخص الذي يقوم مقام الغير في منصبه مثل القائم مقام الصدارة أو القائم مقام اسطنبول ، وهو أعلى منصب إداري في الأقضية . ينظر ، صابان ، المرجع السابق ، ص 170 .

[5]- **نديم باشا** :من الشخصيات التي قامت بدور كبير في الحياة البيروقراطية والسياسية في تاريخ الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر. ينظر ، الشناوي ، المرجع السابق ، ص 67 .

[6]- محمد عوض ،نفسه ، ص 34 .

ثالثا : دستور 1876م (المشروطية الأولى) .

تابعت الحركة الإصلاحية مسارها بالرغم من تلقيها معارضة شديدة من طرف رجال الدين والبشوات ، في حين انصرف السلطان عبد العزيز للّهو والتبذير [1]،فساءت أحوال الدولة وتفاقمت المشاكل السياسية والمالية.[2]

هذا ما دفع ب " **مدحت باشا** "وجماعة من الوزراء إلى عزله وعينوا مكانه مراد الخامس، الذي ثبت عليه هو الآخر عدم الكفء للمنصب نتيجة اختلال قواه العقلية فعزل وعين أخوه الأصغر عبد الحميد الثاني [3]بعد موافقته على فكرة الحكم الدستوري [4]،وبعد تولي تولي عبد الحميد الثاني[5] العرش عين مدحت باشا صدرا أعظم ،[6]وما هي إلا فترة قصيرة حتى حتى اقترحت إنجلترا عقد مؤتمر لسفراء الدول الكبرى في اسطنبول سعيا منها لتوطيد السلم في البلقان وتقديم مقترحات جديدة للإصلاحات وبالتالي الضغط على الدولة العثمانية لإجراء هذه الإصلاحات .[7]

وفعلا أخذ مدحت باشا يجري إصلاحات داخلية فألف لجنة من ستة عشر موظفا مدنيا، وعشرة علماء ، وقائدين كبيرين من الجيش وعهد إليها بإعداد مشروع دستور الدولة، بعد مصاعب عدة أقرت اللّجنة مشروع الدستور المستوحى من الدستور البلجيكي ونشر

---

[1]- خطيب وعودة، المرجع السابق، ص 113.

[2]- تمثلت هذه المشاكل في ظهور العديد من الثورات في البلقان ، انفصال كل من بلغاريا وصربيا عن الدولة العثمانية ، كما ظهر العجز في ميزانية الدولة نتيجة لإسراف عبد العزيز في الإقراض من بيوت المال في لندن وباريس حيث بلغت الديون حوالي مائتي مليون جنيه انجليزي . ينظر ، أحمد الصميدعي وجمال الدين فالح الكيلاني ، **تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث** ، ط1 ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، المغرب ، 2013 م ، ص 102 .

[3]- **عبد الحميد الثاني**:(1876- 1909م) تولى الحكم بعد خلع أخوه مراد الخامس وبقي فيه 33عاما ، عرفت فترته اضطرابا في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إذ انتشرت حركات التمرد في البلقان وانفجرت على إثرها الحرب الروسية العثمانية 1877م ، قام بالعديد من الإصلاحات في مختلف الجوانب : التعليم ، الصحة ، المواصلات . ينظر ، فاضل بيات ، **دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية** ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2003م ، ص ص 447-448 .

[4]- الصميدعي و الكيلاني ، نفسه ، ص 102 .

[5]- ينظر الملحق رقم 08.

[6]- عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 169.

[7]- عبد القادر زلوم ، **كيف هدمت الخلافة** ، ط 3 ، د د ن ، د م ن ، 1990م ، ص 23 .

تحت إسم قانون أساس [1]بالأستانة وقرئ في مجمع حافل يوم 07 ذي الحجة 1293هـ الموافق ل 23 ديسمبر 1876 م .[2]

تضمن حقوق السلطان في الحكم فاعتبره القانون مقدسا وغير مسؤول ومنحه حق عزل الوكلاء وتعيينهم المناصب والرتب ، وصك النقود باسمه في الخطبة ، عقد معاهدات إضافة إلى إعلان الحرب والعفو وتخفيف العقوبات ، وعقد المجلس العمومي وفضه كما تضمن القانون النص على حرية العثمانيين ومساواتهم ، ونص على مسؤولية الموظفين ضمن نطاق وظائفهم.[3] ويتألف المجلس العمومي وهو محور القانون الأساسي من مجلسين أحدهما للنواب للنواب وكان يسمى مجلس المبعوثان [4]والآخر للشيوخ وسمي مجلس الأعيان [5]على أن يتمتع أعضائهما بحصانة نيابية أي لا يخضعون لقوانين الدولة ولا للأحكام الشرعية حتى ترفع الحصانة عنهم ، وأن يجتمع المجلسان في بداية نوفمبر من كل سنة ، ويفتتحا بخطاب عرش مع وضع قوانينهم المقترحة موضع التنفيذ بعد إقرارهما وموافقة السلطان عليها .[6]

تميز الدستور بأنه حدد صلاحية مجلس الوزراء ومسؤولياته تجاه مجلس البرلمان كما أنه حد من سلطة السلطان المطلقة وأباح حرية التعليم وجعله إجباريا ، إضافة إلى حرية النشر والصحافة وجعل دين الدولة الإسلام ولغتها الرسمية التركية مع اعتبار جميع الرعايا عثمانيي الجنسية .[7]

---

[1]- زلوم ، المرجع السابق، ص 23 .

[2]- بن صالح الخراشي ، المرجع السابق ، ص 33 .

[3]- عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 270.

[4]- **مجلس المبعوثان**:هو المندوب في مجلس البرلمان العثماني. ينظر ، صابان ، المرجع السابق ، ص 199 .

[5]- **مجلس الأعيان**:الإسم الذي أطلق على الوسطاء الذين يقومون بتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع العثماني . ينظر ينظر ، نفسه ، ص 33 .

[6]- زلوم ،نفسه ، ص 24 .

[7]- خطيب وعودة، المرجع السابق، ص 119.

وما لبث السلطان عبد الحميد بعد إعلان الدستور أن عزل مدحت باشا في 05 فيفري 1877م ، فقد تبين أنه كان يؤيد جمعية تركيا الفتاة [1] ويعمل على نشر أفكارها إضافة إلى صلته الوثيقة بإنجلترا وسعيه المفرط لفصل الدين عن الدولة ، فأسندت الصدارة العظمى إلى أدهم باشا واستمر اجتماع النواب إلى أن قرر السلطان بإتحاد مع جميع أعيان الدولة لتعطيل العمل بالدستور في 14 فيفري 1878م .[2]

ويتضح من خلال ما سبق أن مطالبة الدول الغربية الدولة تبني الحركة الإصلاحية المتمثلة في خط كلخانة 1839م ، خط التنظيمات الخيرية 1856م ، دستور1876م لم يكن بغرض تحقيق المساواة والعدالة كما تزعم بقدر ما كانت تهدف من ورائها إلى القضاء على الدولة وتفريق شملها هذا ما أدى إلى تباين ردود الأفعال بين مؤيد ومعارض .

[1]-**جمعية تركيا الفتاة:** هي حركة قامت في تركيا، تتكون من الطبقة المتوسطة المثقفة في المجتمع العثماني، نادت بالحرية والدستور ومحاربة الإقطاع إضافة إلى التحرر من السيطرة الأجنبية ومن مهامها: تقييد السلطة الحاكمة المستبدة و إقامة حياة دستورية مع إقامة حكم مركزي. ينظر ، الصميدعي والكيلاني ، المرجع السابق ، ص 101 .

[2]- بن صالح الخراشي ، المرجع السابق ، ص 34 .

المبحث الثالث : الإصلاح بين الرفض والقبول.

أولا : موقف المؤسسة العسكرية.

ثانيا : موقف المؤسسة الدينية.

ثالثا : موقف المسلمين وغير المسلمين.

رابعا : موقف الدول الأوروبية.

تمهيد:

يتضح مما سبق أن الحركة الإصلاحية خلال القرن التاسع عشر قد تمت على مرحلتين ، الأولى والتي كان فيها الإصلاح برغبة من العثمانيين أنفسهم وتجلت جهود السلطان محمود الثاني بصفة خاصة على الرغم من أن إصلاحاته تميزت بالسطحية نوعا ما إلا أنه فتح الباب لمرحلة جديدة عرفت بالتنظيمات بيد أن السير على النهج الإصلاحي خلال المرحلتين قد أثار ردود أفعال واسعة بين من أيدها وتقبلها بصدر رحب وبين من رفضها جملة وتفصيلا وقد تباينت المواقف إما لما تضمنه المشروع الإصلاحي وإما لشخصية السلطان المصلح .

ومن الجلي أن كل طرف نظر إلى الإصلاح من زاوية وقد تجسد ذلك من خلال ما أبدته الإنكشارية والعلماء وبعض النخب في الدولة إضافة إلى الرعايا المسلمين والغير مسلمين ، لينتقل الأمر من ردود أفعال محلية إلى مواقف أوروبية .

أولا –موقف المؤسسة العسكرية :

تعد الإنكشارية من أشد المعارضين للإصلاح في الدولة العثمانية وذلك لأن أولى الإصلاحات كانت في هذه المؤسسة ودليل ذلك ما قاموا به من تمردات ودسائس ضد السلطان المصلح بل وأخذوا يضمون إليهم بعض رجال الدين والمتصوفة وبذلك تكونت جبهة عريضة لمعارضة حركة التحديث في الدولة قوامها الإنكشارية رغبة في الحفاظ على كيانها و إمتيازاتها .[1]

وما أدى إلى اشتداد موقف المعارضة لدى الإنكشارية ما حققه جيش النظام الجديد في التصدي لحملة نابليون بونابرت على مصر 1789 م ، هذا ما أثار مخاوف الإنكشارية فتمردوا وأشعلوا نار الفتنة وكان لوجودهم في العاصمة تحت قيادة واحدة سببا في فرض شروطهم على سليم الثالث بإلغاء النظام الجديد وهذا ما شجعهم على مواصلة سياستهم العدائية لمعارضة الإصلاح .[2]

ظل الإنكشارية يسعون لخلق الدسائس بين أفراد النظام الجديد من خلال الإستعانة بالعلماء لتحقيق مبتغاهم وتثبيت موقفهم فانضمام العلماء للإنكشارية أثار مخاوف العامة من الناس من النظم الحديثة لما سعي إليه هؤلاء من نشر أفكار حول النظم الحديثة بأنها ستؤدي

[1] –Jihane sefeier, histoire de lempire ottoman , orie, b-435 , 2014-2015, p 83.

[2] – الشناوي ، المرجع السابق ، ص 527 .

لإدخال عوائد الإفرنج ضف إلى ذلك أن التعليم العسكري من الأمور التي لم يعرفها الإسلام فالفتوحات الإسلامية تمت دون ذلك .[1]

زيادة على ذلك سعى الإنكشارية إلى الإستلاء على الأراضي وتحويلها إلى ملكيات خاصة مع إلزام الفلاحين على العمل بها مما جعل أحد زعماء الصرب يطلب المساعدة من النمسا لصد الإنكشارية وبذلك فتمردات الإنكشارية إلى جانب ما أحدثته من فوضى داخل العاصمة إستانبول تعبيرا عن رفضهم الإصلاح في الدولة فقد انتهت بشكل واسع إلى تشويه صورة الحكم العثماني في شرق أوروبا .[2]

غير أن جهود الإنكشارية لم تتوقف عند هذا الحد لمعارضة حركة الإصلاح وإنما تعدته لتشويه صورة النظام الجديد وزرع الشكوك في نفوس العساكر الغير منتظمة التي اندمجت في الفرق الحديثة بنشر أنهم لم يأتوا من بلادهم إلا لإجبارهم على الإنخراط في النظام الجديد وإرغامهم على إرتداء الزي الغربي المخالف للشرع والقرآن وتزعم لواء هذه المعارضة رجل يدعى قباقجي أوغلى .[3]

وصلت قوات قباقجي أوغلى إلى العاصمة إستانبول سنة 1807م وكما هو معروف على ملامح تمرد الإنكشارية قد أتوا بالقزانات (الطناجر) الفارغة ووضعوها مقلوبة متراصة في صفوف منتظمة وكانت هذه القزانات لدى الإنكشارية أكثر من أعلام الأوجاقات ودخل الإنكشارية للعاصمة بعدها يقومون بأعمال السلب والنهب وقتلوا عدد هائل من المصلحين وحاصروا قصر السلطان سليم الثالث بل وعملوا على عزله بفتوى من شيخ الإسلام .[4]

وحري بنا أن نشير إلى أن ما قام به الإنكشارية من تمردات للتصدي لحركة التحديث في الدولة جعلت فاتحة أعمال السلطان محمود الثاني تعيين الصدر الأعظم " البير قدار مصطفى باشا " لتنظيم الإنكشارية ، ورغم محاولات محمود الثاني التعامل معهم بالحسنى إلا أن تشبث الإنكشارية بموقفهم واستمرار معارضتهم للإصلاح جعلت السلطان محمود الثاني وأنصاره في

---

[1]- الشناوي ، المرجع السابق ، ص 525.

[2]- بن صالح المغازي ، المرجع السابق ، ص 343.

[3]- نفسه ، ص 347 .

[4]- أماني بنت جعفر بن صالح المغازي ، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة أم القرى ، مكة ، 2010 م ، ص 502 .

معارك طاحنة مع الإنكشارية لدرجة أن قطع من الأسطول العثماني قامت بضرب الإنكشارية من البحر .[1]

من خلال ما سبق يتضح أن رفض الإنكشارية للنظم الحديثة وعدم تقبلها واعتبارها كفر كان البداية السريعة لنهايتهم على يد السلطان محمود الثاني فيما عرف بالواقعة الخيرية ، وتعتبر تمردات وثورات الإنكشارية ضد حركة الإصلاح من العوامل التي عرقلت الحركة الإصلاحية طوال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر .

ومما لابد من الإشارة له أن موقف الإنكشارية المعارض لحركة الإصلاح كان مستندا على حجج شرعية غير أنه لم يكن مبني على وعي ديني فالإنكشارية نسوا قوله تعالى : " **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم** "[2]،فالدين الإسلامي لا يمنع من الأخذ بأسباب القوة لمحاربة أعداء الله بل العكس من ذلك فالإسلام حث المسلمين على الإستعداد لمواجهة العدو هذا من جهة ولكن من جهة ثانية فسطحية الحركة الإصلاحية كالإهتمام بالزي الأوروبي هي التي أدت إلى رفض الإنكشارية للإصلاحات .

ثانيا – موقف المؤسسة الدينية :

كان العلماء يمثلون التيار المحافظ في الدولة ، إذ أنهم عارضوا حركة الإصلاح بل ولم يتقبلوا أي شيء يمت الصلة بالإنفتاح على أوروبا وكان مبدئهم أن الغرب هو الذي يأخذ منا ويقتدي بنا وليس العكس ، ولكن تراجع مكانتهم وتدهور حالتهم[3] وما تضمنته سياسة السلطان محمود الثاني كما أشرنا إليه سابقا من محاولات لكسبهم من خلال دعوته لعقد مجلس في دار شيخ الإسلام من أجل تشكيل جيش جديد من صفوف الإنكشارية متخذا الجيش المصري نموذجا للجيش المقترح وبذلك يكون النموذج إسلامي جعلتهم يتقبلون فكرة الإصلاح بل ولعبوا دورا خلال

---

[1]- بن صالح المغازي ، **دور الإنكشارية** ... ، المرجع السابق، ص ص 364 – 365.

[2]- سورة الأنفال، الآية رقم 06.

[3]- تجدر الإشارة إلى أنه منذ نهاية القرن 18 م أخذت قوتهم في التراجع نظرا للفجوة الهائلة بين كبار العلماء وصغارهم والصراع بين كبار العلماء أنفسهم للحصول على المراكز العليا أدت إلى حدوث مكائد مستمرة ،بالإضافة إلى ذلك انحطت هيئة العلماء وسمعتهم وزاد نمو الفساد في سلوكياتهم فكانت الوظائف العليا تباع للأشخاص غير المناسبين لتولي هذه المناصب. ينظر ، عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 276 .

هذه المرحلة في الإطاحة بالإنكشارية ، إلا أن هذه الفئة لا زالت متمسكة بموقفها وباعتلاء عبد المجيد العرش و بإعلان التنظيمات عادت المعارضة إلى أدراجها .

وتجلت معارضة الهيئة الدينية للتجديد والإنفتاح على الغرب أيام السلطان سليم الثالث وذلك بعد تعيين " **إسحاق زاده مُحَمَّد عبد الله أفندي** " شيخا للإسلام في عام 1806م ، والذي أخذ يحرض على النظام الجديد وعلى مؤسسته وبرهانه على ذلك أن جيش النظام الجديد كافر من خلال تقليده الغرب في اللّباس ضف إلى ذلك فإن استخدام أسلحة للكفار يعد إثما عظيما ولتثبيت موقفهم فقد أصدر شيخ الإسلام فتوى بأن السلطان الذي يعمل بخلاف القرآن لا يجدر به البقاء على كرسي العرش وذلك كله لأجل القضاء على أي محاولة إحياء للنظام الجديد وقد ساهمت هذه الفتوى في عزل السلطان المتشبع بالروح الإصلاحية السلطان سليم الثالث في سنة 1808م . [1]

فضلا على ذلك فإن معارضة رجال العلماء للحركة الإصلاحية كانت بحجج شرعية إذ اعتبروا النظام الجديد بدعة مخالفة للشرع والقرآن الكريم، كما أن من مبادئ الإسلام " **أن من تشبه بقوم فهو منهم**" ، أي أن من تشبه بالأوروبيين فقد أصبح كافر مثلهم ، لذلك رفضوا التجديد وتقليد الأوروبيين كرفضهم اللّوحة التي رسمت للسلطان سليم الثالث ورفضهم الزي الأوروبي الذي فرضه السلطان محمود الثاني [2]، وقد وصف هذا الأخير بالسلطان كاوو (أي الكافر) ، والكافر يحق خلعه وإدانته [3]، وقد تعرض السلطان محمود الثاني للسب من طرف أحد الدراويش على قارعة الطريق بسبب تفضيله للنصارى وإعطائهم صلاحيات واسعة وحذروه من سوء المصير .[4]

ورفض العلماء للحركة الإصلاحية لم يكن بالقدر الذي برز فيه خلال مرحلة التنظيمات بعد صدور خط كلخانة لما تضمنه من بنود مخالفة للشرع ومنافية للقرآن خاصة بمساواته المسلمين بالمسيحيين فرأوا في ذلك طمس للهوية الإسلامية [5]، وبغض النظر عن الجوانب الدينية فإن ذلك

---

[1]- بن دبلان الوذيناني ، المرجع السابق ، ص ص 303 – 304 .

[2]- زيادة، **المسلمون**...، المرجع السابق، ص 165.

[3]- أوزتونا ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص 22 .

[4]- حسن مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط 2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938 م، ص 251.

[5]- بعيو ، المرجع السابق ، ص 156 .

يعتبر خروج عن تقاليد الدولة وهذا سيؤدي إلى إثارة القلاقل بين رعايا السلطان [1]، ومن بين العلماء الذين تصدوا للفكر العلماني وحركة التغريب في الدولة " **مصطفى صبري** " الذي حاول إبراز حقيقة التنظيمات ومغزاها من خلال بعض النصوص والوثائق .[2]

ومما ساهم في تكريس الموقف لدى العلماء والفقهاء في الدولة لرفض الإصلاح هو ما جاءت به التنظيمات من إنشاء مجالس للأحكام العدلية لسن القوانين بدلا عن رجال الدين فاعتبروا ذلك تحديا لهم من جهة وبدايات الإتجاه بالدولة نحو العلمانية بفصل الدين عن الدولة من جهة ثانية،[3]كما أن إنشاء محاكم تجارية سنة 1840م ومدنية وجنائية مختلطة سنة 1847م على النمط الأوروبي وفتح الباب للقضاة الأوروبيين للعمل فيها فقد اعتبره رجال الدين مناف للإسلام وفي هذا السياق وصف رشيد باشا بالكافر ونظرا لحدة الأمر وشدة المعارضة فقد عمل السلطان عبد المجيد على تنحية الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا من منصبه عام 1841 م . [4]

علاوة على ذلك فإن إنشاء نظارة المعارف العمومية وإنشاء مجلس للقضاء سنة 1854م قد سلبت من المسجد وظيفة التعليم وهذا مالم يقبله رجال الدين باعتبار المسجد النواة الأولى لتعليم مبادئ الإسلام وأحكام الشرع في الدولة ، كما أن صدور نظام المعاملات المدنية (مجلة الأحكام العدلية بين عام 1869 – 1876 م قد حرم رجال الدين من حقهم في التشريع والإدارة فاعتبره رجال الدين تثبيت لمبدأ العلمانية الذي يأبى تحقيقه الأوروبيون فرفضوه لأنه كان ضربة قاسية موجهة لهم بصفة خاصة وللأمة الإسلامية بصفة عامة . [5]

---

[1]- فردوس بنت حافظ مُحَمَّد جمال الدين، **دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1788 – 1909م)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2013- 2014م، ص 469.

[2]- بن صالح المضيان ، المرجع السابق ، ص 210 .

[3]- العزاوي ، المرجع السابق ، ص 62 .

[4]- بعيو ، المرجع السابق ، ص 157 .

[5]- نفسه ، ص ص 158 – 159 .

وتواصلت معارضة العلماء للتنظيمات بعد إعلان السلطان عبد الحميد الثاني للدستور 1876م وافتعلوا عدة أزمات لعرقلة العمل بهذا الدستور وكانت النتيجة أن اتخذ السلطان عبد لحميد الثاني قرارا بتعطيل العمل بهذا الدستور في 19 مارس 1876م. [1]

لقد فقدت المؤسسة الدينية في ظل التنظيمات العديد من المكاسب في القضاء ، التعليم ، والإشراف على الأوقاف إلا أن رفضهم الدائم لها تركها مؤسسة قائمة بذاتها ، وإذا كان هذا التعصب إنتصارا لها فكان حاجزا أعاق طريق الإصلاح في الدولة العثمانية .

ثالثا– موقف المسلمين وغير المسلمين:

أ – موقف المسلمين:

أ–1 / موقف العامة :

إن تبني الدولة للحركة الإصلاحية كان لخلفيات قد سبق الإشارة إليها منها انتشار مبادئ وأفكار الثورة الفرنسية إلا أن هذه المفاهيم والأفكار مثلما لاقت صدى وترحيبا فإن اللّذين أثارت مخاوفهم كان عددا كبيرا وفاعلا ، واعتبروا الإنفتاح على الغرب خطرا على كيان الدولة ومعتقاداتها السائدة [2]فقامت الثورات وظهرت بعض التمردات في العاصمة إستانبول وفي شتى الأيالات التابعة للدولة ومن اللّذين أفصحوا على موقفهم الرافض للإقتباس من الغرب وبصفة خاصة من فرنسا نجد " **خالد أفندي** " مبعوث سليم الثالث إلى باريس عام 1802م وسار على منواله " **عاصم أفندي** " إلا أن هذا الأخير نقمته كانت على فكرة الجمهورية لأنها أشد الأفكار تهديدا لنظام السلطنة . [3]

وقد رأى أنصار التيار المحافظ من عامة المسلمين أن التجديد والأخذ بأساليب الغرب إنما يعد زندقة وسفالة متفرنسة وليس هناك مجال للتوافق بين الشرع الإسلامي والقانون الفرنسي وبين الزي الشرقي والزي الأوروبي ، وبين عادات وتقاليد التراث الإسلامي والمعرفة الأوروبية [4]، والدليل

[1]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 203.

[2]– زيادة، **المسلمون**... ، المرجع السابق، ص 161.

[3]– مُحَمَّد جمال الدين، المرجع السابق، ص 440.

[4]– زيادة، نفسه، ص 167.

على ذلك أن السلطان محمود الثاني لما أصدر أمرا بارتداء الزي الأوروبي فلم يلبسه العامة ولم يقبلوا به وإنما فرضه فقط على رجال الدولة والبلاط .[1]

والجدير بالذكر أن المعارضة اشتدت ليس للوازع الديني فحسب وإنما لأن الجانب الأكبر من الإصلاحات كان في الجانب العسكري بإنشاء قوات نظامية جديدة تشكل تهديدا مباشرا للنبلاء المحليين الذين كانت سلطتهم قبل عهد الإصلاح ترتبط ارتباطا وثيقا بوظائفهم في كل من الجيش والإدارة .[2]

ولما جاءت التنظيمات فقد كانت قلوب الناس امتلأت ومشاعرهم استنفرت من التغلغل الأوروبي في الدولة بفعل الإمتيازات لهذا رفض المسلمون التنظيمات واعتبروها أنها تحالف مابين الإمبرياليين الأوروبيين والأقلية المسيحية التي تسيطر على التجارة والصناعة وكانت السبب في إفقارهم[3] إضافة إلى ذلك فإن ما جاءت به التنظيمات من حقوق للمسيحيين في الدولة وجعلهم في نفس المركز مع المسلمين لم يرضى به المسلمون وذلك لشعورهم الدائم بالتفوق على غير المسلمين لأن الإسلام وهو أسلوب للحياة هو دين الحق وهذه الإصلاحات إنما هي مفروضة من قبل الدول الأوروبية .[4]

علاوة على ذلك فإن المسلمين لم يرق لهم أن يكونوا في نفس المستوى مع المسيحيين لطبيعة الدولة ودينها ونظامها القائم على الملل ،[5] وأصبحوا يقولون " لقد فقدنا حقوق قوميتنا المقدسة التي حققها أجدادنا وآباؤنا وإن الأمة الإسلامية التي كانت مسيطرة حرمت من حقوق كثيرة ،

---

[1]- ياغي ، المرجع السابق ، ص 150 .

[2]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 198.

[3]- بعيو ، المرجع السابق ، ص 155 .

[4]- محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 215.

[5]- **الملة :لغة:** يراد بها الدين والشريعة، ففي الحديث " لا توارث بين أهل ملتين " أي بين شريعتين مختلفتين.

إصطلاحا : يراد بها جماعة دينية من الناس تنظمهم رابطهم رابطة مذهبية واحدة بغض النظر عن الجنس واللّغة أو القومية ويخضع أفرادها إلى زعيم روحي ينتخب من قبل أفراد الملة ويقترن تعيينه بصدور البراءة السلطانية . ينظر علي ندات ، **أهل الذمة في بلاد الشام خلال العهد العثماني (923 / 1111 هـ) الموافق ل (1516 – 1699 م)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في الفترة الحديثة والمعاصرة ، جامعة الجزائر 2 ، 2012 – 2013م ، ص 33 .

فهذا هو اليوم الذي ينبغي أن نبكي فيه من أجل الإسلام "[1]، وأضحى بعض المسلمين يستهزئون بما جاء في خط كلخانة بعد نشره بأنهم أصبحوا يخدمون الرعايا المسيحيين لأن ما جاء فيه يخدم الرعايا أكثر من المسلمين ، كما أن السماح للمسيحيين بالدخول إلى إدارات الدولة ومجالسها الإستشارية والمحلية والمجلس الأعلى والسماح لهم بالإنخراط في الجيش قد أثار ردود أفعال قوية من طرف المسلمين وأدى إلى نشوب العديد من الإضطرابات في مرعش وبعض المراكز السورية . [2]

ومما يلاحظ أن الأمر لم يتوقف على حمل المسلمين العداء للغرب والنقمة على رجال الإصلاح العثمانيين وإنما نشبت بعض الفتن مابين المسلمين والمسيحيين مثلما حدث في جبل لبنان والعراق خاصة بعد أن لاقت الطائفة المسيحية الدعم من الدول الأوروبية . [3]

أ-2 / موقف الطبقة المثقفة :

لو نعود لجذور الإصلاحات في الدولة العثمانية نجد أنها لم تنبع فقط من القصر والمكاتب الوزارية أو بدفع من الدول الأوروبية فحسب وإنما كانت هناك نخبة من مسلمي الدولة لعبت دورا في ذلك وقد سبق الإشارة في المباحث السابقة إلى أن مما ساعد محمود الثاني على تبني الحركة الإصلاحية هو ظهور مجموعة من الشبان كانوا على إطلاع واسع بما وصلت إليه أوروبا يطلق عليهم إسم الطبقة المثقفة .

تعتبر الطبقة المثقفة طبقة مصلحة بالدرجة الأولى فكانت تمتلئ حماسا للأخذ بنظم الغرب وأساليبه ، إذ حملت لواء الحركة الإصلاحية ولعبت دورا بارزا خلال مرحلة التنظيمات إلا أنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية فبينما أدخلت نظم التعليم الأوروبي في عدة معاهد وبقيت الدينية دون أن تمد إليها يد الإصلاح وبذلك نمت الحياة الفكرية بالازدواجية وظلت هذه الطبقة تمثل النخبة في المجتمع تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء هوة سحيقة ، إذ أنه في الوقت الذي كان العلماء يعيشون على التراث الفارسي والعربي ويستندون إلى مبادئ الشريعة في حين كان عامة الناس يعيشون على قيم و أساليب عثمانية فكانت الطبقة المثقفة تعيش على أفكار أوروبية . [4]

---

[1]- مُحَمَّد جمال الدين، المرجع السابق، ص 455.

[2]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 213.

[3]- يوجين روجان ، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر** ، تر ، مُحَمَّد إبراهيم الجندي ، ط 1 ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، 2012 م ، ص 122 .

[4]- مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 36.

ولقد أشار **روبير منتران** بأنه إذا كانت عجلة الإصلاح تتحرك في الدولة فالفضل يعود للطبقة المثقفة التي تمتلئ حمية ورغبة في التغيير ويذكر في هذا السياق بأن فترة التنظيمات تميزت بظهور كوكبة من الأدباء الذين يجربون شيئا فشيئا الأشكال الأدبية المأخوذة من الغرب (الرواية ، المسرح ، فن الكتابة ، الصحيفة) بحيث يستخدمون هذه الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد وتقديم الدرس إلى القادة ولتهذيب القراء . [1]

ومن الواضح بأنه لم يكن هناك توافق بين مسلمي الدولة في النظر إلى الحركة الإصلاحية فإذا كان عامة الناس لازالوا يعيشون الحياة البدائية ولا يرغبون في الإنفتاح على الغرب فإن هناك طبقة فضلت الإقتباس من أوروبا نظير تأثرهم به ولكن الموقف المعارض كان أشد تأثيرا وذلك لكثرة عددهم فالطبقة المثقفة قليلة .

ب – موقف غير المسلمين (الطائفة المسيحية) :

ب – 1 / موقف الرعايا :

أعطت الدولة العثمانية باتخاذها قرار إعلان التنظيمات مكاسب عدة لفئة الرعايا الغير مسلمين منحتهم فيها إمتيازات وتحصينات ضمنتها في خطي كلخانة 1839 م ، همايون 1856م والدستور سنة 1876 م ، غير أن كل هذا لم يشفع لها وأدى إلى ردود أفعال قوية منهم في جل أنحاء الدولة ، ذلك أن ما كانت قد اكتسبته الطائفة المسيحية من إمتيازات إقتصادية ، ثقافية وحماية أجنبية كانت تخشى أن تخسره في ظل التنظيمات . [2]

وبعد الإعلان عن الخط الشريف تحركت أمال المسيحيين في إثارة القلاقل والثورات مثل ما قام به مسيحيو بلغاريا من انتفاضات ضد ملاك الأراضي المسلمين (الأغوات) أكثر منها ضد الدولة إذ احتج الجورجية وهم أعيان المسيحيين اللّذين كانوا يدفعون ضرائب قليلة أو لا يدفعون ضرائب على الإطلاق حتى ذلك الوقت على مبدأ المساواة في دفع الضرائب وما ترتب عليه من إلغاء كل الإعفاءات والمزايا . [3]

[1]– منتران ، المرجع السابق ، المرجع السابق ، ص 73 .

[2]– العزاوي ، المرجع السابق ، ص 63 .

[3]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 204.

فضلا على ذلك فإن الطائفة المسيحية لم ترضى بقانون المساواة لأنها كانت تريد أكثر من ذلك رغم أن المساواة تعد ظلما وجورا بالنسبة للمسلمين في دولتهم ويذكر العزاوي نقلا عن الموسوعة الإسلامية بأن منح الرعايا من النصارى واليهود ما للمسلمين من حقوق كان معناه تجريد النصارى من القسط الكبير من الحكم الذاتي الذي تمتعوا به منذ عهد مُحَمَّد الفاتح [1]، إلا أن الطوائف المسيحية لم تكن ترغب بالإندماج في المجتمع العثماني ولم تر في العثمنة ما يحقق أمالها فكانت تفضل البقاء أقلية مدعومة من الدول الأوروبية متمسكة بعاداتها ولغتها وثقافتها .[2]

ومن هنا يتضح بأن ما جاءت به التنظيمات من إصلاحات للملل الغير إسلامية داخل الدولة قد زاد من قوة هذه الفئة وبدأت إنتماءاتها القومية في الظهور [3]فخلقت حينها العديد من المشاكل لعرقلة هذه القوانين فحينما ألغى خط شريف كلخانة الجزية عن المسيحيين وساواهم بالمسلمين رفض الأرمن ذلك وأصروا على عدم التخلي عن إمتيازاتهم القديمة . [4]

ورغم أن ما ورد في هذه القوانين تهديم للنظم الأساسية التي قامت عليها الدولة وهو نظام الملة من خلال الإعلان عن المساواة وإلغاء لأي تفرقة على أساس اللّغة أو الدين أو العرق إلا أن هذه الفئة ظلت رافضة لهذه القوانين رغبة منهم في الحفاظ على مكاسبهم وتأكيدا لأفضليتهم على المسلمين في دولتهم [5]هذا ما جعل الدولة تنصرف عن التفكير في الإصلاح وتوجه أنظارها نحو الدفاع عن إيالاتها من الأخطار الخارجية .[6]

---

[1]- العزاوي ، المرجع السابق ، ص 37 .

[2]- بعيو ، المرجع السابق ، ص 141 .

[3]- لقد كانت قومية الروم تمثل كل المنتسبين للمذهب الأرثوذكسي كالبلغار والصرب أما قومية اللاتين فكانت تمثلها الكاثوليك في أنحاء الدولة ، ينظر ، مُحَمَّد السيد ، المرجع السابق ، ص 261 .

[4]- إن ما جاء في خط كلخانة من إعلان للمساواة بين المسلمين والمسيحيين وإلغاء الجزية عارضة الأرمن وهذا ما ذكره السلطان عبد الحميد الثاني في مذكراته السياسية كما ذكر بأنهم لم يتنازلوا عن امتيازاتهم القديمة وقاوموا هذا الإلغاء بإصرار ونجحوا بإبقاء كل شيء على ما كان عليه .ينظر، السلطان عبد الحميد الثاني، **مذكراتي السياسية 1891 – 1908م**، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986 م، ص 28.

[5]- العزاوي ، نفسه ، ص 37 .

[6]- مُحَمَّد عوض، المرجع السابق، ص 119.

2 – ب / موقف رجال الدين :

اتفق رجال الدين المسيحيين مع الرعايا في رفضهم للتنظيمات وإذا كان الرعايا رفضوها مفضلين التمسك بالإمتيازات فإن رجال الدين لم يرحبوا بها لأنها قللت من مواردهم من خلال فرض الضرائب على الأوقاف الدينية وتحديد رواتب لهم وإيقاف تلقيهم المساهمات والهبات من رعاياهم .[1]

وقد تزامنت المساواة القانونية بين المسلمين والمسيحيين مع انتشار القومية بين الأقليات الدينية التي اهتمت بلغتها وفضلت الإنفصال على الإندماج[2] إذ سخط مسيحي البلقان وبصفة خاصة رجال الدين على الإصلاحات الجديدة التي صمم الزعماء المسيحيون في الروميلي على التوسع في مغزاها بحيث يخلعون عن نشاطهم شكل حركة قومية تضم الفلاحين والبرجوازية الحضرية والمثقفين.[3]

ومما يلاحظ أن اتباع الدولة لسياسة الإصلاح والإعلان عن المساواة قد اعتبره المسيحيون بصفة عامة ورجال الدين بصفة خاصة اعتراف من الدولة نفسها بالضعف الذي أصابها وبأنها وصلت إلى درجة لم تعد فيها صاحبة القرار في العالم الإسلامي فالدولة العثمانية فقدت قوتها التي كانت عليها أيام السلطان سليمان القانوني فكانت بذلك فرصة من ذهب للمسيحيين للإستقلال بدلا من الإندماج والعثمنة والإستمرار في مشاريع القومية المدعومة من الدول الأوروبية.[4]

وفي عام 1856م تجرأ الأسقف " **وان خيرميان حريقي** " على طباعة نشرية شهرية دعا في أعدادها إلى مقاومة العثمانيين وتحدث عن الحرية والقومية ، ومما أدى برجال الدين إلى رفض

---

[1]– عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 204.

[2]– لقد رفض المسيحيون المساواة لأنهم كانوا يريدون الإستقلال في دولة قومية ، وحين أراد مدحت باشا أن يحول الإمبراطورية إلى نظام دولة فديرالية رفضت القوميات البلقانية هذا البديل لعدم اهتماتهم في الأصل بأي صورة تعاونية بالمساواة في نطاق الإمبراطورية . ينظر ، محمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص 224 .

[3]– عبد الرحيم مصطفى، نفسه ، ص 213.

[4]– بعيو ، المرجع السابق ، ص 144 .

التنظيمات هو مشاركة النخب المسيحية من الغلمان بصفة خاصة التجار في إنتخابات البطريركية[1] وفي إدارة شؤون الملة .[2]

ويبدوا أن رغم ما خولته التنظيمات لطائفة المسيحيين سواءا للرعايا أو رجال الدين إلا أن هذه الفئة ظلت رافضة للتنظيمات ومصدر لإثارة العقبات أمام تطبيقها متطلعة للدول الأوروبية لتحصل على تأييدها بحجة أنها تقع تحت ضغوط شديدة من العثمانيين .[3]

رابعا – موقف الدول الأوروبية :

تزامنت الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية مع ما يسمى بالمسألة الشرقية وتمثل هذه المرحلة بداية التنافس الأوروبي حول ممتلكات الدولة العثمانية ولهذا تباينت مواقف الدول الأوروبية في النظر إلى الإصلاح في الدولة بما يتوافق ومصالحها ، فكانت بعض الدول ترى أنه من مصلحتها التعجيل بتقسيم الدولة وتحطيمها والإستلاء على ممتلكاتها وفي الوقت نفسه كانت بعض الدول تريد الحفاظ على الدولة العثمانية لحماية مصالحها .

وفي ظل هذه الظروف برز اتجاهان في توجيه سياستهما نحو الدولة العثمانية ، الإتجاه الأول وهو الرافض لحركة الإصلاح وقد تزعمته روسيا القيصرية وسارت على منوالها النمسا أما بريطانيا وفرنسا فكانتا خلافا لذلك من خلال التأييد الفعلي لحركة الإصلاح ، فإذا كانت هذه الأخيرة قد أيدت الإصلاحات ففي المرحلة الثانية المسماة بالتنظيمات قد احتضنتها ودعت إليها ولم تكن التنظيمات من الدولة العثمانية نفسها بقدر ما كانت من أوروبا (فرنسا وبريطانيا) .

وقد ساهمت المساندة الأوروبية في الحركة الإصلاحية من خلال تقديم بعض الضمانات لتحرير رجال الإصلاح من الخوف من التدخل الأجنبي والمواصلة في طريق التحديث [4]

---

[1] –**البطريركية:** كلمة يونانية تتكون من مقطعين " باتير " وتعني الأب و " آرش " وتعني الرياسة ونقصد بها تحديدا أبو الآباء أو رئيس الآباء تنحصر مهمته الأساسية في إشرافه على كل الأساقفة . ينظر ، ندات ، المرجع السابق ، ص 233.

[2] – بعيو ، المرجع السابق ، ص 144 .

[3] – شكا المسيحيون السوريون من معاملة الدولة العثمانية لهم وتطلع بعض موارنة لبنان بأبصارهم إلى فرنسا واعتبروها الحامية الطبيعية للمسيحيين العثمانيين والوطن الثاني لمسيحي سوريا وطلبوا منها أن تفرض سيادتهم على جبل لبنان . ينظر ، مُحَمَّد عوض ، المرجع السابق ، ص 316 .

[4] – عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 213.

إلا أن الموقف الأوروبي (الفرنسي البريطاني) الداعي للحفاظ على الدولة العثمانية كان يحمل في طياته التناقض[1] ذلك أنها اتخذت مبدأ تحقيق التكامل مع استمرار التآكل ، إذ دعمت وساندت الإصلاح بغرض الحفاظ على الدولة ولكن مع الإبقاء عليها ضعيفة والدليل على ذلك الدعم الأوروبي كان في المجال السياسي أكثر منه في العسكري الذي كان أساس قوة الدولة وما تضمنه خطي كلخانة وهمايون من بنود يبرز ذلك .[2]

وحري بنا أن نشير إلى أنه إذا كانت روسيا قد أفصحت عن موقفها ورفضت الإصلاح فإن الدول الأوروبية التي كانت تعلن عطفها على مصلحة الدولة للأخذ بيدها في طريق الإصلاح لم تكن خالصة النية في ذلك وحينما كانت تزودها بمستشارين وخبراء لم يكونوا من ذوي الكفاءة والقدرة العالية في السماح بإصدار أوراق مالية دون رصيد ، وعدم تقديم هؤلاء نصائح للدولة في الجانب المالي دليل على ذلك على الرغم من أن قواعد النظام المالي في أوروبا يعرفها الشخص العادي لا الإنسان المتخصص .[3]

أ – موقف روسيا :

تعتبر روسيا أشد الدول الأوروبية عداءا للدولة العثمانية وذلك منذ أيام بطرس الأكبر وقد سار القياصرة الروس من بعده على وصيته الرامية للقضاء على الدولة العثمانية بهدف الوصول إلى المياه الدافئة وإعادة إحياء أمجاد بيزنطة لأنها تعد نفسها الوريث الشرعي لها وللعرق السلافي على البلقان في شرق أوروبا .[4]

---

[1] – يؤكد المستشرقين الغربيين في كتبهم على حقيقة أن التنظيمات هي محاولات غربية تقع في إطار الضغوط الأوروبية على الدولة العثمانية وإن كان هدفها المعلن " التحديث " والدفاع عن حريات طوائف العلمانية فإن هدفها الحقيقي كان أبعد من ذلك واستهدف الدولة العثمانية ذاتها.ينظر ، العزاوي ، المرجع السابق ، ص 62 .

[2] – محمود مصطفى، المرجع السابق، ص 190.

[3] – ياغي ، المرجع السابق ، ص 160 .

[4] – تكونت الوصية من 14 مادة أبرزها المادة 7 ، 9 و 12 التي جاء فيها حث الروس على إقامة علاقة حسنة مع بريطانيا نظرا للحاجة إلى قدراتها البحرية والتجارية والملاحية وضرورة الإستلاء على مدينة إستانبول ثم البصرة وبالتالي الهيمنة على تجارة الهند العالمية وأخيرا تحريض رعايا السلطان من النصارى للثورة عليه . ينظر ، ياسر بن عبد العزيز قاري ، **دور الإمتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2001 م ، ص 335 .

سعت روسيا لإفشال مشاريع الإصلاح في الدولة العثمانية من خلال خلق بعض المشاكل ومحاربة رجال الإصلاح وإفساد العلاقة بينهم وبين السلطان وفي هذا السياق يذكر المؤرخ "**فيلكس فالي** " **Felix valy**" في كتابه " **أوروبا في آسيا الصغرى** " أن التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية يعتبر من العوامل التي الأساسية لفشل الإصلاحات فيها .[1]

وقد لعب السفراء الروس الدور البارز لإفشال حركة الإصلاح في الدولة من خلال إشعال فتيل النزاع بين الإنكشارية والسلطان وإثارة الإنكشارية ضد النظم الحديثة ونقل معلومات عن الإصلاحات والجيش لروسيا بغرض هزيمة الجيش العثماني وتعطيل حركة الإصلاح .[2]

وقد تجلت آمال روسيا في إفشال عمليات الإصلاح والقضاء على الدولة العثمانية من خلال المعاهدات المجحفة التي أبرمتها مع الدولة ومن بين هذه المعاهدات نجد : **معاهدة أدرنة 1829م**، وجاءت هذه المعاهدة بعد الحرب الروسية – العثمانية 1828م بسبب تدعيم روسيا لمشروع القومي في اليونان ومما نصت عليه : حرية ملاحة السفن التجارية في البحر الأسود ، منح الإستقلال الإداري الداخلي لولايتي الأفلاق والبغدان ولكن تحت حماية روسيا وهذا ما زاد من قوة روسيا في البحر الأسود .[3]

كما عقدت روسيا معاهدة أخرى مع الدولة العثمانية سميت بمعاهدة خنكار إسكله سي[4] في 08 جويلية 1839م وهي معاهدة [5]تحالف لمدة ثماني سنوات ، ألحقت بالمعاهدة مادة سرية نصت على أن يغلق السلطان المضائق في وجه جميع السفن الحربية الأجنبية ماعدا السفن

---

[1]- ياغي ، المرجع السابق ، ص 161 .

[2]- بن صالح المغازي ، **دور الإنكشارية** ... ، المرجع السابق ، ص 342 .

[3]- أنمار عبد الجبار الدوري ، **العلاقات العثمانية الروسية (1828 – 1841م)** ، ط1 ، دمشق ، 2017 م ، ص ص 89 – 90 .

[4]- لقد حملت المعاهدة إسم " خنكار اسكله سي " نسبة لمدينة تقع بجنوبي تركيا .

[5]- وضع النص الرسمي لهذه المعاهدة باللّغة الفرنسية، وحاول كل فريق بعد ذلك في ترجمته لمواد المعاهدة وتفسيرها طبقا لمصلحته.

الروسية[1]وقد أثارت هذه المعاهدة مخاوف الدول الأوروبية خاصة بريطانيا فاعتبرها أداة تجعل الدولة العثمانية دولة تسير في ركاب روسيا .[2]

وحينما عجزت روسيا عن القضاء على الدولة العثمانية دفعة واحدة لجأت إلى تنمية المشروع القومي الإنفصالي من خلال تحريض المسيحيين الأرثوذكس والقوميات البلقانية للثورة على العثمانيين فكانت مصدر التهديد العسكري المباشر لبعض القوميات حيث وصلت قواتها إلى ضواحي الأستانة سنة 1878 م .[3]

وتجسد الموقف الروسي في مساعي القيصر نيقولا بدعوة السفير البريطاني هاملتون إلى عقد اجتماع في بطرسبرغ للنظر في المسألة الشرقية وإيجاد الحلول لها دون المساس بمصالح الدول الأوروبية وبعدها عرض القيصر مشروعه على السفير البريطاني لتقسيم الدولة العثمانية معتبرا إياها " **دب يحتضر** "وأن إعطاءه المسك [4]لن يبقيه على قيد الحياة لأن الدولة في طريق الزوال .[5]

وهكذا نستنتج أن روسيا سعت بكل ما لديها لإحباط مشاريع الإصلاح التي كانت الدولة العثمانية تهدف من ورائها إلى النهوض بمختلف قطاعاتها.

ب- موقف النمسا :

اتفقت النمسا مع روسيا للقضاء على الدولة العثمانية وإذا كان موقف روسيا مرتبط بوصية بطرس الأكبر فإن النمسا موقفها المتجذر في تحطيم الدولة العثمانية كان لمصالح تجارية [6]وثبت الموقف النمساوي من خلال المعارضة المستمرة لحركة الإصلاح بل والتحذير منها وهذا ما سعى إليه المستشار النمساوي مترنيخ Metternich الذي لم ينظر بارتياح لها ولم يتردد في إعلان

---

[1]- William miller , **The ottoman empire 1801- 1913** , cam bridge at the university press , 1913, p 147.

[2]- الشناوي ، المرجع السابق ، ص 220 .

[3]- مُحَمَّد مصطفى صفوت ، **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس**، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958 م، ص 11.

[4]- يقصد بالمسك الإصلاح في الدولة العثمانية .

[5]- إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، **العلاقات العثمانية النمساوية (1219 – 1284 هـ / 1804– 1868م)**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015 م، ص 210.

[6]- نفسه ، ص 209 .

استيائه منها ، إذ حاول أن يبين للعثمانيين الخطر الناجم عن الإقتباس من الغرب والأخذ بأساليبه لأن هذه الإصلاحات تتعارض مع الشريعة الإسلامية كما دعى العثمانيين للحفاظ على طابعهم الشرقي والتمسك بالدين الإسلامي على أن يمنحوا أهل الذمة الحماية وحرية العبادة . [1]

ج- موقف بريطانيا :

كانت المصالح الإقتصادية الشغل الشاغل لبريطانيا في توجيه سياستها إزاء الدولة العثمانية ولما ارتبطت مصالحها بتأمين تجارتها إلى الشرق الأقصى والهند خصوصا ، سواءا عبر قناة السويس أو عن طريق الخليج العربي فكانت أشد المتحمسين لحركة الإصلاح في الدولة العثمانية للحفاظ عليها وتأمين مصالحها . [2]

وحينما كانت التنظيمات بدفع من أوروبا فإن بريطانيا كانت الرائدة في ذلك وتجسد ذلك في شخصية سفيرها " لورد بونسونبي (1832- 1846م) حيث دعى إلى ضرورة الإنفتاح على أوروبا والأخذ بأساليبها . [3]

ولم تعارض بريطانيا الإصلاحات بحكم علاقاتها بالدولة العثمانية وتأمين مصالحها أو بغرض الوقوف معها لصد الخطر الروسي بإعادة تنظيم الجيش والإدارة فقط[4] وإنما ما جاءت به الإصلاحات لم يكن يمس إمتيازاتها داخل الدولة ففي سنة 1809م عقدت مع الدولة العثمانية معاهدة أطلق عليها إسم " معاهدة السلام والتجارة والتحالف السري " ومن أهم ما نصت عليه إحياء المعاهدات والإتفاقيات التي سبق عقدها بين الدولتين بخصوص الإمتيازات والتجارة في البحر الأسود ، واعتبار هذه الإتفاقيات سارية منذ إبرامها وكأنها لم تتعرض لفترة توقف .

وتجدر الإشارة إلى أن بريطانيا احتضنت التنظيمات العثمانية ودعت إليها نظرا لما حققته من مكاسب خلال عقد معاهدة بلطة ليمان 1838م التي بموجبها أضحت أبواب الدولة العثمانية مفتوحة أمام بريطانيا .

---

[1]- عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 276.

[2]- بن دبلان الوذيناني ، المرجع السابق ، ص ص 256 – 257 .

[3]- ياغي ، المرجع السابق ، ص 163 .

[4]- بعيو ، المرجع السابق ، ص 137 .

د – موقف فرنسا :

لم تعارض فرنسا هي الأخرى حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وكغيرها من الدول الأوروبية موقفها لم يكن من العدم وإنما جاء بغرض إدخال النظم الأوروبية الفرنسية إلى الإدارات العثمانية لفتح الباب أمامها في شتى الميادين الإقتصادي ، السياسي وحتى التبشيري . [1]

وحينما كانت معظم حركة الإقتباس من الغرب مستوحاة من مصادر فرنسية ، كانت فرنسا أشد الدول تحمسا لذلك [2]، إذ أنها احتضنت عدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين فأخذت الأفكار الفرنسية في الإنتشار وسارت بذلك الدولة نحو التحديث . [3]

إذن يمكن القول أن علاقة الدول الأوروبية بالدولة العثمانية كانت خاضعة لمبدأ المصلحة ذلك أن فرنسا هي الأخرى رحبت بالتنظيمات بغرض حماية جميع رعايا الدولة النصارى الكاثوليك في بلاد الشام بصفة عامة والمارونيين في لبنان بصفة خاصة.[4]

من خلال ما سبق يتضح أن الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر قد خضعت لمبدأ توازن القوى في أوروبا ذلك أن تأييد فرنسا وبريطانيا للإصلاح إضافة إلى مصالحهما في الدولة كان لصد الخطر الروسي الرامي للإستلاء على الأستانة .

[1]- عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 172.

[2]- نفسه ، ص 172 .

[3]- بعيو ، المرجع السابق ، ص 138 .

[4]- ياغي ، المرجع السابق ، ص 141.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الإصلاحات العثمانية خلال القرن13 هـ/ 19م بين الرغبة الذاتية والضغط الأوروبي نتعرض لأهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يلي :

أن الدولة العثمانية سارت في طريق الإصلاح نتيجة الضعف الذي أصابها بالأخص الذي مس مؤسستها العسكرية بعد توالي هزائم جيشها في مختلف الجبهات القتالية، والتي كانت نتيجته فقدانها لمعظم ولاياتها الأوروبية والآسيوية والإفريقية، هذا فضلا عن الهوة التي أضحت واضحة بينها وبين الدول الأوروبية لا سيما في الجانب العسكري . الأمر الذي دفع بالمفكرين العثمانيين إلى تشخيص مكامن الخلل التي أصابت دولتهم منذ وقت مبكر ووصفوا ذلك بدقة متناهية من خلال مؤلفاتهم التي وضعوها في الفكر السياسي والتي انتقدت بشكل مباشر أو غير مباشر مواضع الضعف في الدولة بما فيها انحلال المؤسسة العسكرية والهيئة الدينية وكانت انتقاداتهم جريئة.

ليتغير مسار الإصلاح مع نهاية القرن 18م ،فبعد أن كانت الرسائل التي تشخص الخلل تكتب من طرف رجال الفكر والسياسة موجهة للسلطان أصبحت تكتب بإيعاز من السلطان نفسه على غرار سليم الثالث (1789- 1807م) رغبة منه في تقويم وإصلاح أوضاع الدولة لأجل النهوض بها، وقد ساهم في ذلك ظهور جماعة من المثقفين درسوا في أوروبا واستقوا مبادئ الحضارة منها ، وعند عودتهم لبلدانهم (ولايات الدولة العثمانية) سعوا لتجسيد هذه المبادئ للنهوض ببلادهم وتخليصها من الضعف ، فدعوا إلى تحديث البلاد والسير نحو الإصلاح مع ضرورة الإقتباس من النظم الأوروبية .إضافة إلى أن سير الدولة العثمانية في طريق الإصلاح كان بهدف صد الدول الأوروبية عن التدخل في شؤونها بحجة حماية الرعايا المسيحيين داخل الدولة العثمانية.

لم يكن التدخل الأوروبي في المسألة المصرية الثانية بهدف القضاء على الدولة المصرية الفتية واغتيال أحلامها بقدر ما كان سعيا لتحقيق مصالحهم لذا نرى أن السلطان عبد المجيد الأول (1839- 1861م) رضخ لمطالبهم بإعلانه مرسوم إصلاحي أطلق عليه خط شريف كلخانة في 03 نوفمبر 1839 م منح بموجبه الأمن والآمان على الأنفس والأموال .

لقد استمرت الضغوطات الأوروبية على الدولة العثمانية وسعت لتحقيق المزيد من الحريات والحقوق لرعاياها ، ويظهر ذلك في تقديم الدعم لها في حرب القرم وبالتالي صد روسيا عن تقسيم ممتلكاتها ، فكان الجزاء لهذه الدول صدور فرمان إصلاحي آخر سمي خط همايون في 18 فيفري

1856م الذي أكد على ما جاء في خط كلخانة ومنح الأجانب حق التملك العقاري في الدولة العثمانية .

تكلل خط كلخانة وهمايون بصدور القانون الأساسي في 23 ديسمبر 1876 م ، وقد جاء في أسوء ظروف كانت تعيشها الدولة آنذاك إذ تفاقمت عليها المشاكل السياسية والمالية ، وكان هذا الدستور مقتبسا من الدساتير الأوروبية في مقدمتها بلجيكا ، أعطى هذا القانون صلاحيات واسعة للسلطان فأتى بهذا عكس آمال مدحت باشا غير أن الإصلاحات أحدثت ضجة في المجتمع العثماني لما جاءت به من تغيرات جعلت البعض يتحمس لها ويدعوا إليها والبعض الآخر يرفضها جملة وتفصيلا وكان هذا الإختلاف في المواقف والتضارب في الآراء عامل من عوامل عرقلة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية .

و عليه يمكن القول أن الدولة العثمانية سارت في طريق الإصلاح ليس برغبة منها بقدر ما كان حتمية تستهدف من ورائه إقناع الدول الأوروبية بأنها لازالت قوية.

الملاحق

الملحق رقم 01: الصفحة الأولى والثانية من رسالة دستور العمل لكاتب جلبي .[1]



كاتب چلبي مرحومك
دستورالعمل لاصلاح الخلل
نام رساله سيدر

حمد وثنا اول مالك الملك تقدس وتعالى يه سزادركه تدبير نظام عالم ارادت عليه سنه منوط وتسويه امور بني آدم مشيت ازليه سنه موقوف ومربوطدر . وصلوة وسلام اول خير الانام جنابنه كه ادويه سياست شرعيه سي اصلاح مزاج ملك ودولته كافي وتعديل قواى قواعد دين وملته وافيدر . وبعد چون تاريخ هجرت نبويه (عليه افضل التحية) بيك آلتمش اوچ سنه سنه ايروب دولت روزافزون عثمانيه اوچيوز آلتمش دردنجي ساله بالغ اولدى . برموجب عادت الهيه ومقتضاى طبيعت تمدن واجتماع بشريه بودولت عليه مزاجنده علايم انحراف وطبيعت وقواسنده آثار اختلاف كورنمكله بروفق «الملوك ملهمون»

حضرت پادشاه عالمپناه ايده الله وقواه طرفندن فرمان جهانمطاع وحكم واجب الاتباع صادر اولديكه امور ديدهٔ اعيان وكار آزمودهٔ اهل ديوان برره كلوب نبض كبرلك ايده رك وبوغائله نك تدبيرى ندركوره رك . تاكه عياذا بالله تعالى برتدارك مشكل كاره مؤدى اوليه ❁ علاج واقعه پيش از وقوع بايد كرد ❁ مضمونجه حسب الفرمان اولا وكيل مال اولان وزير ذيشان دفتردار پاشا حضورنده اهل ديوان جمع اولوب ايرادك قلتى ومصارفك كثرتى وبوكا متعلق رعايانك ضعف وتلاشى وعسكرك وفرتى احوالندن بحث آچيلوب جلوس همايوندن برى اولان مشاوره رك اسلوبى اوزره آوازهٔ كوس قيل وقالدن صكره مقطع كلام بواولديكه «قره مصطفى پاشالك آخر عصرى كه بيك اللى اوچ تاريخيدر ايراد ومصرف برابر ايدى . ايراده نه يوزدن كسر كلوب مصرف نه سيدن زياده اولمشدر اول زماندن بوآنه كلنجه اقلامدن چيقاريله . على الانفراد تفصيله وقوف حاصل اولدقدن صكره علاجى نه ايسه كوريله » ديو

[1] -عبد الحي الخيلي ، المرجع السابق ، ص 86.

الملحق رقم 02 :الصفحة الأولى والأخيرة من رسالة نصائح الوزراء والأمراء لصارى مُحَمَّد باشا [1].



[1] – عبد الحي الخيلي ، المرجع السابق ، ص 93.

الملحق رقم 03 : الصفحة الأولى والثانية من رسالة أصول الحكم لإبراهيم متفرقة . [1]



أصول الحكم في نظام الأمم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد وثنا وشكر بي انتها قابل مالك الملك والملكوت صاحب الكبرياء والجبروت مقدس وتعالى دركاهنه شايان دركه تدبير نظام عالم ونظم امور بني آدم انك ارادت عليه سنه منوط وتعديل وتسويه احوال امم مشيت ازليه سنه موقوف ومربوط در ودرود بي پايان اول پيغمبر آخر زمان دولتپناه اهل ايمان جنابنه شايسته دركه قانون سياست شرع مبيني اصلاح مزاج دولته سند كافي طب نبويسي اولان سنن سنيه سي تصحيح قواي قواعد دين وملنه دواي وافيدر وترضيه و تعظيم آل واصحاب نصدقت نصلبه لابقدركه مسلك حميت اتصافلرنه سلوك تقويم كاركاه ملكه دستور لبدي وآثار ميمنت احتوالرنه تمسك تمشيت

امور جمهوردنه مدبر مدي اولق حقيقدر امابعد يوكليل اللسان عبد عاجز قليل الاستطاعه بنده ناچيز المحتاج الى رحمة ربه العزيز بازار جوهريانده سز اوارخريدن وفروختن اوله جق نقد دن خالي واتحاف دليران ميدان عرفانه شايسته تحفه دن عاري همان سطوت سلطنت شهنشاه كشور آراي وصولت دبدبه مكارم دستگاه خسروانی پرله فخر ومباهات مقصد اعلا ومطلب اقصای مور مقدارلری اولوب ظل ظليل جناح حمايه وسايه سايبان صيانت پادشاهانه لرندن غدر اصحاب شر وشورودن وتطاول دست اصحاب اغراض وشقادن آسوده و غنوده اولدوغم نعمت جليله نك شكر ونشر ي فريضهٔ ذمت واجب الاذعانم وقيام عمر ودولت ودوام شان وشوكتلري دعواتي في النهار واللياليي واجب العهده لازم الاشتغالم ايدوكن امعان وادراك ايله زاويه عزلتده منزوي وكوشهٔ وحدتده منطوي فراغ بالم حسب حالم اولمسيكن ناكاه هجوم لشكر جرار وبي شمار افكار ايله مالك وجودنا توان لرزان وتار غم والم واكدار ايله پيتهٔ دل ودرون سوزان وهيجان اولوب تيغ هجرت تبويه عليه اكل الخيه بيك يدقرق اوچ ساله وسال مطلع آفتاب دولت روزافزون عما قريب دورتيوز قرق دوزده بالغ

[1] – عبد الحي الخيلي ، المرجع السابق ، ص 96.

الملحق رقم 04 : صورة السلطان محمود الثاني . [1]



[1] – فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 398 .

الملحق رقم 05 : صورة السلطان عبد المجيد الأول .[1]



[1] – فريد بك المحامي ، المرجع السابق ، ص 455.

الملحق رقم 06: يمثل النص الأول والأخير من خط كلخانة . [1]

«لا يخفى على عموم الناس أن دولتنا العلية من مبدأ ظهورها وهي جارية على رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المنيفة بتمامها. ولذا كانت قوة ومكانة سلطنتنا السنية ورفاهية وعمارية أهاليها وصلت حدّ الغاية. وقد انعكس الأمر منذ مائة وخمسين سنة بسبب عدم الانقياد والامتثال للشرع الشريف ولا للقوانين المنيفة بناء على طروء الكوارث المتعاقبة والأسباب المتنوعة فتبدّلت قوتها بالضعف وثروتها بالفقر. وبما أن الممالك التي لا تكون إدارتها بحسب القوانين الشرعية لا يمكن أن تكون ثابتة كانت أفكارنا الخيرية الملوكية منحصرة في إعمار الممالك واتحاد ورفاهية الأهالي والفقراء من يوم جلوسنا السعيد وصار التشبث في الأسباب اللازمة بالنظر إلى مواقع ممالك دولتنا العلية الجغرافية ولأراضيها الخصبة ولاستعداد وقابلية أهاليها، لتحصل بمشيئة الله تعالى الفائدة المقصودة في ظرف خمس أو عشر سنين. واعتماداً على المعونة الإلهية واستناداً على الإمدادات الروحانية النبوية، قدرؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة، والمواد الأساسية لهذه القوانين هي عبارة عن الأمن على الأرواح وحفظ العرض والناموس والمال وتعيين الخراج وهيئة طلب العساكر للخدمة ومدّة استخدامهم، لأنه لا يوجد في الدنيا أعز من الروح والعرض والناموس والمال. فلو رأى إنسان أن هؤلاء مهدّدون وكانت خلقته الذاتية وفطرته الأصلية لا تميل إلى ارتكاب الخيانة، فوقاية لحفظ روحه وناموسه لا بد أن يتشبث في بعض اجراءآت للتخلص منها. وهذا الأمر لا يخفى أنه مضرّ بالدولة والملة كما أنه إذا كان أميناً على ماله وناموسه لا يحيد عن طريق الاستقامة وتنحصر أفكاره وأشغاله في القيام بواجب الخدمة لدولته وملته، وكما أنه في حال فقدان الأمن على المال لا يميل الشخص إلى دولته وملته. ولا ينظر للانتفاع بأملاكه بل كما أنه لا يخلو دائماً من الفكر والاضطراب، فلو قدر العكس، أعني لو كان الإنسان آمناً على ماله وأملاكه، فلا شك أنه يشتغل بأموره وتوسيع دائرة تعيشه وتتولد يوماً فيوماً عنده الغيرة على الدولة والمملكة وتزداد محبته للوطن وبهذا يجتهد في تحسين حاله .

[1] – فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 481.

النص الأخير من خط كلخانة : [1]

ويصير تصحيح اصول العملة وتعمل الطرق المؤدية لاعتبار مالية الدولة مثل فتح البنوك وتعيين الأسباب التي تكون منبعاً لثروة ممالكنا المحروسة المادية وتخصيص رأس المال المقتضى وفتح الجداول(١) والطرق اللازمة لتسهيل نقل محصولات ممالكنا ومنع الأسباب الحائلة دون توسيع نطاق التجارة والزراعة وإجراء التسهيلات الحقيقية لذلك. ويلزم النظر في الأسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف الأجنبية ووضعها على التعاقب في موقع الإجراء. فيا أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم يلزمكم إعلان هذا الفرمان الجليل العنوان الملوكي حسب أصوله بدار السعادة، ولكل طرف من ممالكنا المحروسة،وإجراء مقتضيات الخصائص المشروحة حسب ما توضح آنفاً وبذل جل الهمة في استحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية للدوام والاستمرار على رعاية أحكامها الجليلة من الآن فصاعداً. ويلزمكم معرفة ذلك وإعتماد علامتنا الشريفة. حرر في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) اهـ » .

[1] - فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 484 .

الملحق رقم 07 : النص الأول من خط همايون .[1]

« من أهمّ أفكارنا السامية سعادة أحوال كافة صنوف التبعة التي أودعها الله إلى يدنا الملوكية المؤيدة ،ولما بذلناه من هممنا الملوكية في هذا الشأن من يوم جلوسنا المقرون باليمين قد تزايد عمار وثروة مملكتنا العلية يوماً فيوماً وشوهدت جملة فوائد نافعة، ولكون تأييد وتوسيع نطاق النظامات الجديدة التي توفقنا إلى الآن لوضعها وتدوينها بالموافقة للموقع العالي الحائزة له دولتنا العلية بين الدول المتمدنة مطلوبنا إيصالها إلى درجة الكمال ،وقد تأيدت بعناية الله تعالى ،و بمساعي عموم تبعتنا الملوكية الجميلة وبهمة ومعاونة الدول المتحابة ،حقوق دولتنا العلية الخارجية ،ولذا فهذا العصر بعد بالنسبة لدولتنا العلية مبدأ زمن الخير .وبما أن من أهمّ رغائبنا المجبولة على التفقة تقدّم الأسباب والوسائل الداخلية المستلزمة تزايد قوّة سلطتنا العلية وعمار ممالكنا السنية وحصول تمام سعادة أحوال كافة صنوف تبعة دولتنا العلية الملوكية المرتبطة بعضها ببعض بروابط الوطنية القلبية والمتساوية الماهية في نظر شفقتنا الملوكية من كل الوجود، قد أصدرنا إرادتنا الملوكية هذه بإجراء الأمور الآتية الذكر .

وهي اتخاذ التدابير المؤثرة نحو تأمين كافة التبعة الملوكية من أي دين ومذهب كانوا بدون استثناء على الروح والمال وحفظ الناموس وإخراج جميع التأمينات التي وعد بها بمقتضى الترتيبات الخيرية وخطنا الملوكي السابق تلاوته في الكلخانه من حيز القوّة إلى حيز الفعل وتقرير وإبقاء كافة الامتيازات والمعافيات الروحانية

[1]- فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 484 .

النص الأخير من خط همايون .[1]

ويصير تصحيح أصول العملة وتعمل الطرق المؤدية لاعتبار مالية الدولة مثل فتح البنوك وتعيين الأسباب التي تكون منبعاً لثروة ممالكنا المحروسة المادية وتخصيص رأس المال المقتضى وفتح الجداول(١) والطرق اللازمة لتسهيل نقل محصولات ممالكنا ومنع الأسباب الحائلة دون توسيع نطاق التجارة والزراعة وإجراء التسهيلات الحقيقية لذلك. ويلزم النظر في الأسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف الأجنبية ووضعها على التعاقب في موقع الإجراء. فيا أيها الصدر الأعظم الممدوح الشيم يلزمكم إعلان هذا الفرمان الجليل العنوان الملوكي حسب أصوله بدار السعادة، ولكل طرف من ممالكنا المحروسة،وإجراء مقتضيات الخصائص المشروحة حسب ما توضح آنفاً وبذل جل الهمة في استحصال واستكمال الأسباب اللازمة والوسائل القوية للدوام والاستمرار على رعاية أحكامها الجليلة من الآن فصاعداً. ويلزمكم معرفة ذلك وإعتماد علامتنا الشريفة. حرر في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٦) اهـ » .

[1] – فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 489 .

الملحق رقم 08 : صورة السلطان عبد الحميد الثاني .[1]



[1] – فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص 587 .

البيبليوغرافيا

أولا– المصادر:

القرآن الكريم.

أ – المصادر باللّغة العربية:

1–ابن خلدون عبد الرحمان بن مُحَمَّد، مقدمة ابن خلدون، ط1، ج1، دار العرب، دمشق، 2004م.

2– البستاني سليمان ، عبرى وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، دط ، مطبعة الأخبار، د م ن ، 1908 م .

3– التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط 1، مطبعة الدولة، تونس، 1867 م.

4– السلطان عبد الحميد الثاني، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، تق وتر، مُحَمَّد حرب، ط3، دار القلم، دمشق، 1991م.

5– سرهنك إسماعيل ، حقائق الأخبار عن دول البحار ، ط1 ، ج1 ، المطبعة الأميرية ، مصر ، 1312هـ .

6– لهارد أنكه ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، تر ، عامر محمود علي ، دار القاهرة ، مصر ، 2017م .

7– المحامي فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تح ، إحسان حقي ، ط1 ، دار النفائس ، بيروت ، 1988م .

ب – المصادر باللّغة الأجنبية :

1-William miller , The ottoman empire(1801-1913) ,cam bridge at the university press ,1913 .

2- Sutherland menzies ,Turkey old and new : historical ,geagraphical and statical , tome secand , london , 1880

ثانيا: المراجع.

أ – المراجع باللغة العربية :

1-أوزتونا يلماز ، تاريخ الدولة العثمانية ، تر ، عدنان محمود سلمان مروتن ، محمود الأنصار ، مج 1 /2 ، مؤسسة فيصل للتمويل ، تركيا ، 1990م .

2- أوغلى أكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، تق ، صالح سعداوي ، مج 1/ 2 ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ، إسطنبول ، 1999م .

3- إينالجيك خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار ، تر ، مُحَمَّد الأرناؤوط ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، 2002م .

4- أورتايلي إيلبير ،العثمانيون في ثلاث قارات ، تر ، عبد القادر عبد اللي ، ط1 ، الدار العربية، بيروت ، دت .

5- أورتايلي إيلبير ، إعادة إستكشاف العثمانيين ،تر ، بسام شيحا ، ط 1 ، الدار العربية بيروت ، 2012 م .

6- أمين أحمد ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، دط ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت.

7- أنطونيوس جورج ، يقضة العرب تاريخ حركة العرب القومية ، تر ، ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، تق ، نبيه أمين فارس ، ط8 ، دار العلم للملايين ، 1987م .

8- آق كوندوز وأوزتورك سعيد ، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية ، د ط ، د م ن ، إسطنبول ، 2008م .

9- آصاف عزتلو يوسف بك ، سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، تق ، مُحَمَّد زينهم ومُحَمَّد عزب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م .

10- بن حادة عبد الرحيم ، العثمانيون المؤسسات والإقتصاد والثقافة ، تق ، عبد الرحمان المودن ، ط1 ، دار النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2008م .

11- بيات فاضل، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط 1، دار المدار الإسلامي، لبنان، 2003م.

12 – بروكلمان كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تق ، نبيه أمين فارس ومنير البعلبلكي ، ط5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، دت .

13 – بيضون جميل وآخرون ، تاريخ العرب الحديث ، ط1 ، دار الأمل ، دم ن ، 1992م .
14 – البحراوي مُحَمَّد عبد اللّطيف ، حركة الإصلاح في عصر السلطان محمود الثاني (1808 – 1839 م) ، مر ، مُحَمَّد غشام ، دط ، دد ن ، القاهرة ، 1996م .
15- البدري مُحَمَّد عبد الستار ، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد مُحَمَّد علي ، ط1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2011 م .
16 – بني المرجة موفق ، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية ، دط ، دار الكويت للصحافة ، الكويت ، 1984م .
17 – الجميل سيار ، العرب والأتراك الإنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1997م .
18 – الجميل سيار ، تكوين العرب الحديث ، دط ، دار الشروق ، عمان ، 1997م .
19- جبارة تيسير ، تاريخ الدولة العثمانية (1280 – 1924م) ، دط ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ، فلسطين ، 2015 م .
20- حسون علي ، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1994م .
21- حمادة عابد ، تاريخ الشرق والغرب ، ط3 ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1965م .
22- حوراني ألبرت ، الفكر العربي في عصر النهضة (1798 – 1939م) ، تر ، كريم عزقول، دط ، دار النهار ، بيروت ، د ت .
23- الحصري ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، دط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1960م .
24 – الخيلي عبد الحي ، النخبة والإصلاح نماذج من الفكر الإصلاحي العثماني بين القرنين 16 – 19 م ، تق ، عبد الرحيم بن حادة ، ط1 ، دار أبي رقراق ، الرباط ، 2014م .
25 – الخطيب إبراهيم ياسين وعودة مُحَمَّد عبد الله ، تاريخ العرب الحديث ، دط ، دار الأهلية ، دن ، دت .
26- الخراشي بن صالح سليمان ، كيف سقطت الدولة العثمانية ، ط1 ، دار القاسم ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1420هـ .

27- دولينا أنينيل أليكسندر وفنا،الإمبراطورية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر ، تر ، أنور مُحَمَّد إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999م .

28- الدوري أنمار عبد الجبار ، العلاقات العثمانية الروسية (1828- 1841م) ، ط1 ، ددن ، دمشق ، 2017 م .

29 – الرافعي عبد الرحمان ، عصر مُحَمَّد علي ، ط5 ، دار المعارف ، النيل ، 1989م .

30- يوجان يوجين ، العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر ، تر ، مُحَمَّد إبراهيم الجندي ، ط1 ، مؤسسة هنداوي ، القاهرة ، 2012 م .

31- رائسي إدريس الناصر ، العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر ، ط1 ، دار الهادي ، بيروت ، 2007 م .

32- زيادة خالد ، إكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر ، ط1 ، دار الطليعة ، لبنان ، 1981م .

33- زيادة خالد، المسلمون والحداثة الأوروبية، ط1، دار الرؤية، القاهرة، 2010م.

34- زلوم عبد القادر ،كيف هدمت الخلافة ، ط 3 ، ددن ، دم ن ، 1990م .

35- زوركر إيريك ، تاريخ تركيا الحديث ، تر ، عبد اللطيف حارس ، مر ، سعد ضاروب ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، دم ن ، 2013 م .

36- السوادي هاشم هشام ، تاريخ العرب الحديث 1516- 1918م من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ، ط1 ، دار الفكر ، عمان ، 2010م .

37- السيّد سيد مُحَمَّد، دراسات في التاريخ العثماني، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 1996م.

38- الشناوي عبد العزيز مُحَمَّد ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، ط1 ، ج1 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1980م .

39- صفوت مُحَمَّد مصطفى، محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، معهد الدراسات العربية العالية، 1958م.

40- الصميدعي زياد مُحَمَّد والكيلاني جمال الدين فالح ، تاريخ الدولة العثمانية رجال وحوادث ، ط1 ، المنظمة المغربية للتربية والثقافة والعلوم ، المغرب ، 2013م .

41- الصلابي علي مُحَمَّد ، السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية ، ط1 ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2010 م .

42- ضاهر تركي ، أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر ، ط2 ، دار الحسام ، بيروت ، 1992م .

43- طقوش مُحَمَّد سهيل ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة ، ط3 ، دار النفائس ، لبنان ، 2003م .

44- طربين أحمد ، تاريخ المشرق العربي المعاصر ، دط ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1986م .

45- طه ياسين نمير ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ط1 ، دار الفكر ، عمان ، 2009 م .

46- عوض عبد العزيز مُحَمَّد ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864 – 1914م) ، دار المعارف ، مصر ، 1969م .

47- عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي (1516- 1922م) ، دط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دت .

48- العزاوي قيس جواد ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 1994م .

49- عايض بن خزام الروقي ، حروب مُحَمَّد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1247-1255هـ/1831-1839م) ، دط ، سلسلة الدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة ، 1414هـ .

50- الغازي أماني بنت جعفر بن صالح ، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية ، ط1 ، دار القاهرة ، مصر ، 2007م .

51- غربي الغالي ، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288- 1916م ، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007م .

52- كولن صالح ، سلاطين الدولة العثمانية ، تر ، منى جمال الدين ، ط1 ، دار النيل ، 2011م .

53- لويس برنارد ، ظهور تركيا الحديثة ، تر ، قاسم عبدو قاسم وسامية مُحَمَّد ، ط1 ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2016م .

54- منتران روبير ، تاريخ الدولة العثمانية ، تر ، بشير السباعي ، ط1 ، مج2 ، دار الفكر للدراسات للنشر والتوزيع ، 1999م .

55- مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

56- مصطفى نادية محمود، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م.

57- مؤنس حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938م.

58 – النجار جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869-1917م ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1991م .

59- نجم زين العابدين شمس الدين، تاريخ الدولة العثمانية، ط1، دار المسيرة، عمان، 2010م.

60- الوذيناني خلف بن دبلان ، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ /1909م ، ط2 ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 2003م .

61- ياغي إسماعيل أحمد ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، دط ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، 1995 م .

ب – المراجع باللّغة الأجنبية :

-Stanford shaw ,history of the ottoman empier and modern turkey ,vol 2 , cambridge, u p1977

-Donald quataert , the ottoman empire 1700-1922, secand edition, cambridge

ثالثا : الجرائد والمقالات :

أ–باللّغة العربية:

1 - الجبوري هيثم محي طالب وزينب حسن ،" أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر" ، مجلة جامعة بابل ، مج 23 ، العدد 03 ، 2015م.

2 – سنو عبد الرؤوف ، "العلاقات الروسية العثمانية 1687-1878م ، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية "، ج 04 ،العدد 79 – 80 ، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت ، 1985 م .

3 – سنو عبد الرؤوف ،" العلاقات الروسية العثمانية 1687- 1878م ، حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها 1853 – 1856م "، ج03 ، العدد 77-78 ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، بيروت ، 1985 م .

4 – عامر محمود علي ، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية "، مجلة دراسات تاريخية ، العددان 117- 118 ، 2012 م .

5 – ماركثي جوستين ، "سياسة الإصلاح العثماني" ، تر عبد اللّطيف حارس ، مجلة الإجتهاد ، مج 11 ، العددان 45-46 ، دار الإجتهاد ، لبنان ، 2000م .

ب – باللّغة الأجنبية:

-Sefeire jihane ," histoire de l'empier ottoman" , orie ,b435,2014-2015

رابعا : الأطروحات والمذكرات الجامعية :

أ – الأطروحات :

1-جمال الدين فردوس بنت حافظ مُحَمَّد، دور السفراء العثمانيين والفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203-1327هـ/1788-1909م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، السعودية، 2013- 2014م.

2- صائغ إيمان بنت علاء الدين إبراهيم، العلاقات العثمانية النمساوية (1219-1284هـ/ 1804- 1868م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015م.

3- الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض ونقد وتحليل، ج1، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2015 م.

ب–رسائل الماجستير :

1-بعيو غانية، التنظيمات العثمانية وآثارها على الولايات العربية الشام والعراق نموذجا (1839-1876م) ، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 2008-2009م .

2-حسنة كمال، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789-1807م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2005 -2006م.

3-المضيان ماجد بن صالح ، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية (926-1343هـ/ 1520-1924 م) ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير ، جامعة أم القرى ، مكة ، 1995 م .

4- ندات علي، أهل الذمة في بلاد الشام خلال العهد العثماني (923-1111هـ/ 1516-1699م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في الفترة الحديثة والمعاصرة، جامعة الجزائر 2، 2012-2013م.

خامسا: القواميس والموسوعات والأطالس:

1-الخطيب مُحَمَّد عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

2- صابان سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، دط ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، 2000م .

3- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، مج 2/1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، دت .

4- مولا علي، الموسوعة العربية الميسرة، ط1، مج 5/2، المكتبة العصرية، بيروت، 2010م.

5-الملغوث سامي بن عبد الله ، أطلس تاريخ الدولة العثمانية ، ط1 ، مكتبة الإمام الذهبي للنشر ، الكويت ، 2014 م.

الفهرس

مقدمة.....03-09 .
مدخل: الإصلاح في الدولة العثمانية خلال القرنين 11- 12هـ / 17- 18م بين رجال الفكر والسياسة.
أولا – الإصلاح في القرن 11هـ - 17م.....11-15.
ثانيا – الإصلاح في القرن 12هـ – 18م.....15-19.
المبحث الأول:
الإصلاح برغبة ذاتية .....21-40 .
أولا : المجال العسكري .....23-28.
ثانيا: المجال السياسي.....28.
أ-النظام الإداري.....28-30 .
ب-التشكيلات الإدارية (الحكومة).....30-32 .
ج- السفارات.....32.
ثالثا : المجال الثقافي والإجتماعي .....33.
أ-المجال الثقافي.....33-36.
أ-1 / التعليم..... ...36 .
أ-2/ الصحافة .....36.
ب- المجال الإجتماعي .....37.
ب- 1 / اللّباس .....37-38.
ب – 2 / الموسيقى (الإحتفالات على النمط الأوروبي) .....38.
رابعا : المجال الإقتصادي .....38-40.
المبحث الثاني:
الإصلاح في ظل الضغط الأوروبي .....42-59.
أولا : خط كلخانة وملاحقه .....42.
أ – ظروفه.....42-44.

ب – مضمونه.....44-47.
ج – قوانين مكملة لما جاء في خط كلخانة .....47-48.
ثانيا:خط همايون وملاحقه ....48.
أ – ظروفه .....48-49 .
ب – مضمونه.....49-52.
ج – قوانين مكملة لما جاء في خط همايون .....52-53.
د- قانون الولايات 1864م.....53-54.
هـ- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م .....55-56.
ثالثا : دستور 1876م (المشروطية الأولى) .....57-59.
المبحث الثالث :
الإصلاح بين الرفض والقبول .....61-77.
أولا : موقف المؤسسة العسكرية .....61-63.
ثانيا : موقف المؤسسة الدينية .....63-66.
ثالثا: موقف المسلمين وغير المسلمين.....66.
أ – موقف المسلمين.....66.
أ – 1 / موقف العامة .....66 -68.
أ – 2 / موقف الطبقة المثقفة .....68-69.
ب – موقف غير المسلمين (الطائفة المسيحية).....69.
ب – 1 / موقف الرعايا .....69-70.
ب – 2 / موقف رجال الدين ..... 71-72.
رابعا : موقف الدول الأوروبية .....72-73.
أ- موقف روسيا .....73-75.
ب- موقف النمسا .....75.
ج- موقف بريطانيا ..... 76.
د- موقف فرنسا .....76-77.

خاتمة .....79-80.
الملاحق.....82-91.
البيبليوغرافيا .....93-100 .
الفهرس.....102-104.